جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

محددات الفقر في السودان بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة(1990. - 2014م)

Determinants of Poverty in Sudan Using the Auto – regressive Distributed Lag Model (1990- 2014)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي) .

الدارس:

عبدالخالق أحمد إدريس محمد

إشراف الدكتور :

هويدا أدم الميع

فبراير 1440 هـ - 2019 م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأيـة

(فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِير)

)28سورة الحج الأية (

الإهداء

الى المعلم الأول ..... معلم البشرية ..... محمد صلى الله وعليه وسلم .....

إلى التي من عطائها إرتويت ، إلى من تحملت العناء لأجلي ، والسهر لراحتي ، والتعب لتربيتي والفرح لنجاحي ، أزف لها كل معاني التقدير والحب : (أمي)

الى الذي رباني على الفضيلة وشملني بالعطف والحنان ، وكان لي ورع وأمان ...(أبي) رحمة اللة علية وجعله الله من الصديقين والشهداء

الى الى الذين شاركوني الأفراح والألام وكانوا لي سند وعون ..... أخواني ، وأصدقائي وزملائي في الدفعة إحدى عشرة ماجستير الإقتصاد

والى كل المحرومين والبؤساء

أهديهم هذا الجهد

الشكر والتقدير

الشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين الذي وفقني للقيام بإعداد هذا البحث

كما أشكر أسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا على إتاحتها الفرصة لي لدراسة الماجستير وأخص بالشكر كلية الدراسات التجارية

وأيضاً الشكر لأسرة الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الرعاية والضمان الإجتماعي وبنك السودان المركزي على مدهم لنا بالبيانات

وأخص بالشكر

الدكتور / هويدا أدم الميع

التي قامت بالإشراف على هذا البحث التكميلي

وأخيراً الشكر كل الشكر لكل من ساهم معي في إعداد وطباعة هذا البحث

المستخلص

هدف البحث الى تحديد أهم المتغيرات التي أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر في السودان، وتمثلت مشكلة البحث في المتغيرات المؤثرة على الفقر في السودان خلال الفترة (1990 – 2014م). إفترض البحث أن ظاهرة الفقر في السودان تتأثر بعدد من العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية ووجود علاقة عكسية بين الفقر وكل من (متوسط دخل الفرد والإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل) وعلاقة طردية بين الفقر وكل من (التضخم، الإنفاق الحكومي البطالة، سياسة التحرير، إنفصال الجنوب) في الأجلين القصير والطويل. تتمثل أهمية البحث في تحديد المتغيرات القادرة على التأثير على الفقر التي يمكن من خلالها وضع سياسات إقتصادية وإجتماعية لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة. إعتمد البحث على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي والإسلوب القياسي إعتماداً على الإسلوب الكمي المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). من أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن المتغيرات: سياسة التحرير ، والتضخم، والبطالة من أهم المحددات التي أدت الى تفاقم مشكلة الفقر في السودان في الأجل القصير، وأن المتغيرات: متوسط دخل الفرد ، وسياسة التحرير وإنفصال الجنوب والبطالة هي أكثر محددات للفقر في المدى الطويل، والمتغيرين: الإنفاق الحكومي والتضخم أقل تحديداً للفقر في المدى الطويل، وتوصل البحث إلى أن أفضل صيغة أو نموذج لمحددات الفقر في السودان هو نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). ومن أهم توصيات البحث إتباع سياسة رشيدة والإجراءات الضرورية فيما يتعلق بأهم المتغيرات الإقتصادية وغير الإقتصادية المساهمة في تزايد معدلات الفقر، والإبتعاد عن السياسات الترقيعية والحلول المؤقتة لأن مشكلة الفقر مشكلة مزمنة تتطلب حلول جزرية طويلة الأجل.

Abstract

The research aimed to determine the most important variables that aggravated the problem of poverty in Sudan. The problem of research was presented in the significant variables affecting on poverty in Sudan during the period (1990-2014). The research hypothesized that the phenomenon of poverty in Sudan is affected by several economic and non-economic factors; there is an inverse relationship between poverty and each of (average of per capita income, governmental expenditure in short and long terms), there is a direct relationship between poverty and each of (inflation, governmental expenditure, unemployment, policy of economic liberalization, South Sudan secession) in short and long terms. The importance of research was represented in determining the variables that are capable of affecting on poverty through which economic and social policies can be set to achieve comprehensive economic development. The research adopted the historical, descriptive and econometric methods based on the quantitative method that represented in the Auto-regressive Distributed Lag Model (ARDL). The most important findings of research include: the variables; policy of economic liberalization, inflation, unemployment are the most significant determinants led to aggravating poverty in Sudan in short term. The variables average per capita income, policy of liberalization, South Sudan secession and unemployment are the most determinants of poverty in long term. Variables of government expenditure and inflation are less determinants of poverty in long term. The research also found out that the best model for determining poverty in Sudan is the Auto-regressive Distributed Lag Model (ARDL). The most important recommendations of research include: rationalized policy and measures should be adopted to focus on economic and non-economic variables that increase poverty rates, patchwork policies and temporary solutions should be avoided because the problem of poverty is chronic and requires long-term solving.

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	الأية.	أ
	الإهداء.	ب
	الشكر والعرفان	ج
	مستخلص الدراسة باللغة العربية.	د
	مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية.	ه
	الفصل الأول **الإطار العام والدراسات السابقة**	
1.1.1	المقدمة	1
3.1.1	مشكلة البحث.	2
4.1.1	نموذج البحث.	2
5.1.1	فرضيات البحث.	4
6.1.1	أهداف البحث .	5
7.1.1	أهمية البحث.	5
8.1.1	منهجية البحث.	6
9.1.1	حدود البحث.	6
10.1.1	هيكل البحث.	6
11.1.1	مصادر جمع البيانات.	6
2.1	الدراسات السابقة	7
	الفصل الثاني **مفهوم الفقر وطرق قياسه ومؤشراته والفقر في الدول النامية**	
0.2	تمهيد	**15**
1.1.2	**المبحث الاول :** مفهوم الفقر وطرق قياسه ومؤشراته.	**16**
1.1.2	مفهوم الفقر.	16
2.1.2	قياس الفقر.	19
3.1.2	خطوط الفقر.	20
2.2	**المبحث الثاني مؤشرات الفقر وأسبابه وسماته.**	21
1.2.2	مؤشرات الفقر.	21
2.2.2	أسبابه.	23
3.2.2	سماته.	24
3.2	**المبحث الثالث أنواع الفقر والفقر في الدول النامية.**	24
1.3.2	**انواع الفقر.**	24
2.3.2	**الفقر في الدول النامية**	26
3.3.2	**تجارب بعض الدول في القضاء على الفقر**	33

	الفصل الثالث **الفقر في السودان** **تمهيد**	
1.3	**المبحث الاولملامح عامة عن الإقتصاد السوداني**	35
1.1.3	هيكل الإقتصاد السوداني.	35
2.1.3	طبيعة ومصادر الدخول في السودان.	38
3.1.3	مظاهر الفقر في السودان.	41
2.3	**المبحث الثاني تحليل الفقر في السودان.**	43
1.2.3	تحليل الفقر في السودان.	43
2.2.3	ملامح عن الفقر في السودان.	57
3.2.3	أسباب الفقر في السودان	60
3.3	**المبحث الثالث أثار الفقر والاستراتيجية المرحلية لتخفيض حدة الفقر ومحددات الفقر**.	65
1.3.3	أثار الفقر.	65
2.3.3	الإستراتيجية المرحلية لتخفيض حدة الفقر في السودان.	66
4.3	**المبحث الرابع محددات الفقرالإقتصادية وغير الإقتصادية.**	72
1.4.3	السياسات المالية.	73
2.4.3	السياسات النقدية.	75
3.4.3	السياسات الإجتماعية.	78
4.4.3	المتغيرات الصورية.	79
	الفصل الرابع **ماهية الإقتصاد القياسي ومنهجية الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة** **تمهيد**	
1.4	**المبحث الاول : ماهية الاقتصاد القياسي**.	82
1.1.4	التعريف بالإقتصاد القياسي.	83
2.1.4	أهداف الاقتصاد القياسي.	83
3.1.4	النماذج القياسية.	84
2.4	**المبحث الثاني منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة**.	86
1.2.4	نبذه عن نماذج الإقتصاد القياسي.	86
2.2.4	(ARDL)خصائص منهجية .	90
3.2.4	) .(ARDLخطوات تطبيق منهجية	90
3.4	(ARDL) **المبحث الثالث**الإختبارات اللازمة لتطبيق منهجية .	94
1.3.4	إختبارات السكون.	94
2.3.4	إختبارات التكامل المشترك.	99

3.3.4	) .(2001إختبارات الحدود للتكامل المشترك (Bound Test	101
الفصل الخامس منهجية التحليل وصياغة النموذج توصيف وتقدير وتقييم النموذج المقترح تمهيد		
1.5	المبحث الاول: توصيف وتقدير النموذج المقترح:	104
1.1.5	توصيف النموذج.	104
2.1.5	تقدير نموذج البحث.	106
3.1.5	الأساليب المستخدمة في تقييم نموذج البحث.	109
2.5	**المبحث الثاني فحص وتقدير النموذج.**	111
1.2.5	فحص معنوية استقرار متغيرات البحث.	111
2.2.5	إختبار فترة التباطؤ للمتغيرات.	113
2.2.5	إختبار التكامل المشترك بإستخدام الحدود للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل.	113
3.2.5	نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير.	114
4.2.5	نتائج تقدير النموذج في الاجل الطويل.	115
5.2.5	.Bound Testنتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	116
6.2.5	).(ARDLتقدير نموذج).(ARDLنموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهجية	117 118
3.5	**(ARDL) المبحث الثالث الإختبارات التشخيصية أو البعدية**	119
1.3.5	التقييم وفقاً للمعيار القياسي.	119
2.3.5	التقييم وفقاً للمعيار الإقتصادي.	125
3.3.5	التقييم وفقاً للمعيار الإحصائي.	127
4.3.5	ألية إتخاذ القرار.	128
5.3.5	تقييم مقدرة النموذج على التنبؤه.	130
6.3.5	مناقشة الفرضيات.	132
الخاتمة		
	النتائج.	136
	التوصيات.	137
	توصيات بدراسات مستقبلية.	137
	المصادر والمراجع.	138
	الملاحق.	142

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
)1-1(	مؤشرات اقتصادية لبعض الدول الأقل نموءً.	27
)2-1(	الفقر في الحضر.	44
)3-1(	الفقر في الريف.	44
)4-1(	معدل الدخل في الولايات/ حضر / ريف.	46
)5-1(	معدلات الفقر على المستوى القومي.	48
)1-2(	خط الفقر للفرد في الشهر.	48
)2-2(	الفقر حسب نمط المعيشة /حضر / ريف.	50
)3-2(	خطوط الفقر 2014م.	54
)4-2(	نسبة الفقر في السودان حسب اسعار نوفمبر 2014م.	54
(5-2)	نسبة الفقر ومؤشر الاولوية حسب الولايات.	56
)1-3(	فجؤة الفقر بالولايات 2014م.	58
)2-3(	زيادة حالات الفقر في السودان (1968-1997).	61
)3-3(	صادرات السودان السلعية.	64
)4-3(	اختبار مستوي استقرار متغيرات البحث.	111
)5-3(	نتائج تقدير النموذج في الاجل القصير.	114
)1-4(	نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل .	115
)2-4(	نتائج تقدير اختبار الحدود للتكامل المشترك.	116
)3-4(	نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهجية (ARDL).	118
(1-5)	مضاعف لاجرانج Statistic . Q.	120
(2-5)	نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين.	121
)3-5(	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.	121
)4-5(	نتائج اختبار Ramesty بالتعرف مدى ملائمة تحديد وتصميم. النموذج	122
(4-4)	نتائج التقييم الإحصائي للمعنوية الجزئية للنموذج.	130
)5-4(	نتائج اختبار الأرتباط الذاتي التسلسلي للأخطاءLM.Test.	130

قائمة الاشكال

م	الشكل	الصفحة
1-1	مساهمة قطاعات الإنتاج في الناتج القومي الإجمالي(2015)	35
2-1	دالة كثافة استهلاك الفرد.	51
3-1	متوسط الاستهلاك السنوي للفرد بالجنية السوداني.	52
4-1	السكان تحت خط الفقر.	54
5-1	معامل جيني(2009-2014) لقياس التفاوت الاجتماعي في السودان.	59
1-2	محددات الفقر من الناحية الاقتصادية.	72
2-2	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	122
3-2	المجموع التراكمي للبواقي المتكاملة	123
4-2	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكاملة.	124
5-2	نتيجة اختبار معامل عدم التساوى لثايل.	130

الفصل الأول

الإطار العام والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الأول

الإطار العام والدراسات السابقة

1.1 الإطار العام

1.1 .1 المقدمة:

بدأت الظاهرة العالمية للفقر مع الرأسمالية التجارية في القرن السادس عشر وإمتدت إلى منتصف القرن الثامن عشر حيث قلبت القوه لصالح الدول الأوربية مما أدى إلى ظهور السيطرة الاستعمارية في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللأتينيه فتم سلب واستغلال موارد البلاد بأساليب غير اقتصادية لصالح الدول المستعمرة ، واعتبرت مصدرا لما تحتاجه الدول المستعمرة من المواد الأولية وسوقاً لمنتجاتها الصناعية وهي البداية الفعلية لإنتشار الفقر ، وتكتسب دراسة واقع الفقر في أي بلد أهمية ، خاصة لقياس التغيرات التي تدخل على حجم الظاهرة في المجتمع التي يمكن من خلالها تحقيق تنمية إقتصادية شاملة ، وتعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة معقدة وهذا راجع لكثرة العوامل المسببة لها بالإضافة الى طبيعة هذه العوامل فقد نجد العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل البيئية وحتى السياسية والعسكرية ، فإن التقديرات تفيد أن الفقر قد إزداد وإتسع نطاقه في السودان خلال فترة الدراسة ويزيد بوتيرة متسارعة نتيجة للتغيرات الهيكلية والإضطراب الواضح في أداء الإقتصاد السوداني عبرت عنه عدة مؤشرات ، أهمها سياسة التحرير التي طبقت خلال فترة الدراسة والإرتفاع المستمر في معدلات الفقر والبطالة والزيادة المستمره في الأسعار والتراجع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي والتدهور في سعر الصرف ولا يزال انخفاض نمو العمالة وارتفاع البطالة وتدنّي مستويات الإنتاجية السبب الرئيسي وراء ارتفاع مستويات الفقر بإستمرار في السودان ، إذ يبلور مجموعة من السودانيين الاقتصاديين أسباب الفقر في السودان إلي مجموعة من العوامل مثل برامج الإصلاح الهيكلي الحرب والنزاعات البطالة ، سياسة التحرير الاقتصادي والنظام الأسري والحرب والتقاليد والسودان من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة ، لذلك فأن علاج مشكلة الفقر والتقليل منها تكون اولاً: بتحديد مسبباتها والمتغيرات الاساسية التي كانت السبب في تفاقم ظاهرة الفقر في السودان ، إن تحديد هذه المتغيرات يكون بمثابة التحكم بظاهرة الفقر من أصولها حيث يمكن ذلك بمعالجة مسبباتها فالحل الانجع لعلاج مشكلة الفقر هو علاج الأسباب لا علاج النتائج .

2.1.1 مشكلة البحث: -

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع السوداني ولا زالت تحاول كل الحكومات المتعاقبة علاجها او التخفيف منها وذلك بإتخاذ جملة من التدابير الهادفة التي تحسن مستوى معيشة السكان الى أن في السنوات الأخيرة بدأت تتفاقم مشكلة الفقر ولعل سبب هذا الاخفاق الى عدم التركيز وبشكل جدي على المتغيرات الاساسية التي تؤثر في معدلات الفقر في السودان من هذا يمكن طرح التساؤل التالي :-

الى أي مدى يمكن أن يؤثر متوسط دخل الفرد على الفقر في السودان.

ما هو أثر معدل التضخم على الفقر في السودان.

ماهو أثر الانفاق الحكومي على الفقر في السودان.

الى أي مدى يمكن أن تؤثر البطاله على الفقر في السودان.

الى أي مدى يمكن أن تؤثر الضرائب الغير مباشرة على الفقر في السودان.

ما هو أثر سياسة التحرير على الفقر في السودان.

الى أي مدى يمكن أن يؤثر إنفصال الجنوب على الفقر في السودان.

الى أي مدى يمكن تطبيق نموذج الإنحدار الزاتي ذي الفجوات الموزعة على محددات الفقر في السودان.

3.1.1 نموذج البحث:-

من خلال منطوق النظرية الاقتصادية والاستفاده من الدراسات السابقة التي تتناول تحليل العلاقات الاقتصادية للفقر فقد أعتمد هذا البحث على النموذج القياسي لمحددات الفقر في السودان من خلال الدالة التالية:-

$$Pov=f(income,inf,g,ue,tax,rp,ss)$$

النموذج القياسي:-

1/ بالاعتماد على Pesaran(1997) و Pesaran et al (2001) تم صياغة نموذج ARDL على النحو التالي :

حيث أن :

$$\Delta(POVt) = \beta 0 + \sum_{j=1}^{m} \beta_1 LOGPOVt - i + \sum_{j=0}^{n} \beta_2 * LOGYt - i + \beta_3 * LOGINFt - i + \beta_4 * LOGGt - i + \beta_5 * LOGUEt - i + \beta_6 * LOGTAXt - i + \beta_7 * RP + \beta_8 * SS + \Upsilon 1 \Delta LOGPOV + \Upsilon 2 * \Delta IOGY + \Upsilon 3 * \Delta INF + \Upsilon 4 \Delta LOGG + \Upsilon 5 * \Delta UE + \Upsilon 6 * \Delta TAX + \Upsilon 7 * RP + \Upsilon 8 * SS + u$$

n،m تمثل فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات علماً أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى نفسة أو العدد (m≠n) ، u : حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت وليس له إرتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها .

Δ: تشير الى سلسلة الفروق

Log: تشير الى القيمة اللوغاريثمية

$\beta_1\ \beta_2\beta_3\beta_4\beta_5\beta_6\beta_7\beta_8$: معلمات الأجل الطويل

$\Upsilon_1\Upsilon_2\Upsilon_3\Upsilon_4\Upsilon_5\Upsilon_6\Upsilon_7\ \Upsilon_8$:معلمات الأجل القصير

Pov: معدل الفقر.

Y: متوسط دخل الفرد

Inf: التضخم

G: الأنفاق الحكومي

UE: معدل البطالة

TAX : الضرائب الغير مباشرة

RP : سياسة التحرير

SS : إنفصال الجنوب

2/ نموذج تصحيح الخطاء وفقاً لمنهجية ARDL

تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع وفقاً للصيغة التالية :

$$\Delta POVt = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta 1 \Delta POVt - i + \sum_{i=0}^{p} \beta 2 \Delta Yt - i + \sum_{i=0}^{p} \beta 3\, \Delta INFt - i + \sum_{i=0}^{p} \beta 4 \Delta Gt - i + \sum_{i=0}^{p} \beta 5 \Delta UE\, t - i + \sum_{i=0}^{p} \beta 6 \Delta RPt - i + \psi ECTt - 1 + Vt$$

ψECT = معامل تصحيح الخطأ

4.1.1 فرضيات البحث :-

أولاً : هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الفقر ومتوسط دخل الفرد في كل من الأجل القصير والطويل.

ثانياً : هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الفقر والتضخم في كل من الأجل القصير والطويل.

ثالثاً : هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الفقر والإنفاق الحكومي في كل من الأجل القصير والطويل.

رابعاً : هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الفقر والبطالة في كل من الأجل القصير والطويل.

خامساً: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الفقر والضرائب الغير مباشرة في كل من الأجل القصير. والطويل

سادساً: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الفقر وسياسة التحرير في كل من الأجل القصير والطويل.

سابعاً: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الفقر وانفصال الجنوب في كل من الاجل القصير والطويل.
ثامناً: هل يوجد هنالك تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين محددات الفقر في السودان

5.1.1 أهداف البحث :-

يهدف هذا البحث إلى الأتي:

تحديد اهم العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية التي كانت السبب المباشر في اتساع ظاهرة الفقر في السودان.

تحديد طبيعة العلاقة وإتجاه التأثير بين المتغيرات المدروسة وظاهرة الفقر في السودان.

تطبيق نموذج الإنحدار الزاتي ذي الفجوات الموزعة لقياس محددات الفقر في السودان.

6.1.1 أهمية البحث :-

تكتسب دراسة واقع الفقر في أي بلد أهمية خاصة ، وتمثلت أهمية البحث في تحديد المتغيرات القادرة على التأثير على الفقر التي يمكن من خلالها وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة قادره على تخفيض حدة الفقر.

1- الأهميه العلمية :

يمكن أن يمثل مرجع للدارسين والباحثين والمهنيين في هذا المجال ، كما أن البحث إستخدم متغيرات مختلفة عن أغلب الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة موضوع الدراسة بالإضافة إلى إختلاف فترة البحث ، حيث إستخدم هذه البحث سلسلة زمنية مختلفة ، استخدم الدارس منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL وهو ملائم لدراسة الظاهرة ولأن نتائجه أكثر كفاءةً مقارنةً بالنتائج الأخرى.

2- الأهميه العملية :

قلة البحوث القياسية التي تناولت مشكلة البحث في السودان وعدم تطرقها أهم المتغيرات الكمية ، والصورية التي كانت السبب المباشر في تفاقم مشكلة الفقر في السودان (الأنفاق الحكومي ، البطالة ، سياسة التحرير ، وانفصال الجنوب)

يمثل هذه البحث إطار عملي مرجعي لصانعي ومتخذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بمعرفة أهم العوامل التي تؤثر على الفقر في السودان من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة

7.1.1 منهجية البحث :-

يعتمد هذه البحث على المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي ، والأسلوب القياسي لدراسة العلاقة بين الفقر في السودان ومحدداتها وذلك من خلال عمل نموذج قياسي لمحددات الفقر في السودان خلال فترة الدراسة

8.1.1 حدود البحث :-

الحدود المكانية : جمهورية السودان
الحدود الزمانية : تغطي فترة الدراسة من عام (1990- 2014م)
الحدود الموضوعية : محددات الفقر في السودان

9.1.1 هيكل البحث :-

يتكون من خمسة فصول وكل فصل يتكون من عدد من المباحث والمبحث يتكون من عدد من المطالب .
الفصل الأول يحتوي على الإطار العام والدراسات السابقة والفصل الثاني الإطار النظري ، مفهوم الفقر ، وطرق قياسة ومؤشراتة ، والفقر في الدول النامية ، أما الفصل الثالث الفقر في السودان وأسبابه ومعوقاته وأثاره وقياس مؤشرات ومحددات الفقر ، الفصل الرابع ماهية الإقتصاد القياسي ، ومنهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) ، الفصل الخامس منهجية التحليل وصياغة النموذج ، توصيف وتقدير وتقييم النموذج والدراسة التحليلية والخاتمة ، النتائج ، والتوصيات ، وقائمة المراجع ، والملاحق

10.1.1 مصادر جمع البيانات :-

يعتمد البحث على المصادر الثانويه ، الكتب الإقتصاديه والرسائل الجامعية الدكتورة ، والماجستير(المنشورة وغير المنشورة) ، والتقارير الصادرة من وزارة المالية ، والجهاز المركزي للإحصاء ، وتقارير بنك السودان ، وتقارير وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي، والمجلات العلمية والأوراق العلمية، وبعض مصادر النت الموثوقة ، وتقرير البنك الدولي

2.1 الدراسات السابقة

أولاً : رسائل الدكتورة :-

1. دراسة مهدي فاروق(2017م).

وتتمثل مشكلة البحث في محدودية خبرة مؤسسات التمويل ومعرفتها بمجال التمويل الأصغر ، يهدف لبيان أهمية التمويل الأصغر للأسر الفقيرة ، وتكتسب الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه مؤسِسات التمويل في خدمة أهداف سياسات البحث ، وافترضت الدراسة أن التمويل الأصغر يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة ، والتمويل أداه فعالة في القضاة على الظواهر الاجتماعية السالبة ، أهم نتائج الدراسة غياب مؤسسات الضمان المالي للفئات المستهدفة يؤثر على نجاح المشروعات الصغيرة ، واعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المسحي.

2. دراسة عبد الحميد(2017).

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الصدمات التجارية والفقر باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة (2007-2014). ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج تصحيح الخطاء (VECM)الذي يعد من إحدى نمازج الانحدار الذاتي (VAR) نتيجة وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، كما تم تطبيق اختبار جرانجر للسببية (Granger causality) واختبار تحليل مكونات التباين (Variance decomposition) وكذلك اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل (Impulse response) لذلك فان هدف البحث قياس أثر الصدمات التجارية على مستويات الفقر في العراق ، تتمثل مشكلة البحث هل هنالك تأثير للصدمات التجارية للفقر في العراق ، وافترضت الدراسة إن الصدمات التجارية السلبية متمثلة في صدمات أسعار النفط ستكون ذات تأثير سلبي على مستويات الفقر ، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي اعتماداً على الأسلوب الكمي المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي (Auto Vector Regression) لقياس أثر الصدمات التجارية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط بينما كانت العلاقة ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي ونسبة الفقر وخلصت الدراسة إلى انه يمكن تخفيض نسبة الفقر من خلال سياسات اقتصادية تعمل

على تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية بما يضمن توفير فرص عمل لعدد اكبر من السكان ، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة

متغيرات الدراسة:

مؤشر عدد الفقر

الناتج المحلي الاجمالي مقدراً باسعار السوق

مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

نفقات الاستهلاك الحكومي

سعر النفط

3. دراسة بن خالد(2015).

هدف الدراسة هو تحديد أهم المتغيرات المفسرة لظاهرة الفقر في الجزائر لذلك ضمت الدراسة عدد من المتغيرات والمتمثلة في ، البطالة ، التضخم ، النفقات الجارية ، النمو الاقتصادي ، النمو السكاني ممثلة في بيانات سنوية (1980–2014) وباعتماد على تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) وتوصلت الدراسة بان متغير التضخم والنمو السكاني هما أكثر محدد للفقر في المدى القصير بينما يعتبر التضخم والنمو السكاني أحسن المتغيرات في المدى القصير والطويل فحين نجد أن النمو الاقتصادي والبطالة أقل تحديد لمعدلات الفقر ، افترضت الدراسة أن ظاهرة الفقر في الجزائر تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي والمنهج الوصفي.

الاسس المنهجية الدراسة من اجل تحديد علاقة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية علي الفقر ثم الاستعانة بمعطيات سنوية لخمس متغيرات مستقلة والتي نصت النظرية الاقتصادية علي أثرها المباشر علي الفقر وذلك بإستخدام تقنية اشعة الانحدار الذاتي (var) لقد شمل النموزج علي المتغيرات الاتية:

Pov=F(pib,inf,chom, pop,g)

معدل الفقر(Pov) ، النمو الاقتصادي(pib)، التضخم(,inf)

البطالة(chom) ، التعداد السكاني(pop)، النفقات(g)

4. دراسة كمال الدين (2015م).

تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل مؤشرات واتجاه الأهداف الإنمائية للألفية في السودان ،استخدم الباحث الأسلوب الوصفي الإحصائي في تحليل بيانات البحث ،حيث توصل البحث القصور في تنفيذ استراتيجيات محاربة الفقر أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر في السودان تنشاء مشكلة البحث من ضرورة اتاحة معلومات وبيانات نوعية وكمية عن الاهداف الإنمائية للافية من أهم افتراضات الباحث أن الاهداف الإنمائية هي جهد وتعاهد نظري وعملي مستمر علي مستوي الامم المتحدة والدول والمنظمات .

5. دراسة خالد (2013م).

مشكلة البحث هل يمكن الاستفادة من المساعدات الاقتصادية الخارجية في التقليل من دورات الفقر والجوع ، الهدف من البحث هو التعرف على مفاهيم الفقر والأمن الغذائي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية

افترض البحث ، أن المساعدات الغير الإسلامية تؤثر سلباً الاقتصاد السوداني ، والمساعدات الإسلامية تؤثر إيجاباً على الاقتصاد الإسلامي ، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك على المنهج الإحصائي والأسلوب القياسي ، أهم النتائج التي توصل إليها هي ، أن المساعدات الاقتصادية المشتركة أدت إلى تخفيض الفقر.

6. دراسة مراد (2011).

الهدف الرئيسي للبحث وصف وتحليل وطبيعة مستوى الفقر الاقتصادي من خلال مؤشرات الدخل والإنفاق ،والفقر الاجتماعي من خلال مؤشرات مياه الشرب وإصحاح البيئة والصحة والتعليم والمسكن ،ومعرفة معدلات البطالة داخل مجتمع الدراسة حيث تعتبر من أهم مسببات الفقر الاقتصادي ، افترض البحث ارتفاع كل من مستوى الفقر ومعدل البطالة ووجود علاقة طردية بين الفقر والبطالة اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي إضافة للمنهج المسحي لملائمة أغراض هذه الدراسة .

7. دراسة سعيد الحاج (2009م).

تتطابق هذه الدراسة مع دراسة (صلاح صبري محمد مهدي 2002م ودراسة ادم سعيد 2004) من حيث المشكلة ولكن تختلف من حيث الفروض والنتائج ، افترضت الدراسة ما يقوم ديوان الزكاة يمكن أن يعتبر معالجات وقتية ، ومن أهم النتائج التي توصل إليها ، هنالك ارتفاع في نسبة الصرف على العاملين عليها والمصروفات الإدارية الأمر الذي أثر سلباً على حجم الموارد الموجهة للفقر ، المشروعات التي تم تنفيذها بولاية الجزيرة كثير منها لم يلاقي النجاح المطلوب

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي إضافة إلى المنهج الوصفي والإحصائي في الجانب التطبيقي.

8. دراسة نوال (2008م).

تتمثل مشكلة البحث في دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محاربة الفقر، والهدف من البحث إلقاء الضوء على أهمية هذا الدور وضرورة ربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بموضوع محاربة الفقر

ونبعت أهمية البحث من عدم وجود دراسات أكاديمية في هذا المجال ومن أهم افتراضات البحث أن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محاربة الفقر وتخفيض حدة الفقر هو حقيقة واقعية وليس محض افتراض وتساعد على تمكين المرأة عن طريق إتاحة الفرصة للتعليم والإرشاد الصحي للأمومة والطفولة والحقوق والواجبات ، توصل الباحث إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة تمكين الفقراء من التخلص من الفقر المدقع.

9. دراسة حسين (2007م).

مشكلة الدراسة تتعلق بالفقر والتنمية الريفية في القطاع الزراعي التقليدي من خلال دراسة مشروع التنمية الريفية لشمال كرد فان وأهميته في تخفيض حدة الفقر بالإضافة إلى تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي وزيادة دخل الفرد وتحسين الوضع المعيشي .

يهدف البحث إلى وصف وتحليل حالة الفقر والتنمية الريفية في مجتمع القطاع الزراعي ، ويفترض البحث نتيجة لتوفير تمويل لمشروع التنمية الريفية لشمال كر دفان يتوقع أن تنخفض نسبة الفقر ، اتبع البحث المنهج الوصفي

التحليلي ، وأهم النتائج التي توصل إليها البحث ، إلى أن المشروع قد حقق أهدافه بنسبة كبيرة فيما يلي تخفيض حدة الفقر الاقتصادي والاجتماعي

10. دراسة سعيد (2004م).

تناول هذا البحث الدور الذي يمكن أن تلعبه الزكاة في محاربة الفقر ، وهدفت الدراسة إلى المقاصد الشمولية لشعيرة الزكاة تعددية واجتماعياً واستراتيجياً وأهمية ودور سلطات الدولة في جمعها وحرصها ورعايتها ، افترضت الدراسة ان الزكاة لها اثر في تقليل حدة الفقر اعتمد البحث على المراجع الأولية والثانوية ، وأهم النتائج التي توصل إليها إن الزكاة لها مساهمة معتبرة وبصمات واضحة ودور أساسي في الحد من الفقر.

ثانياً : رسائل الماجستير :-

11. دراسة إسماعيل (2016م).

تكمن مشكلة الدراسة في التعريف بمفاهيم الفقر المختلفة وطبيعة أسباب ومتغيرات الفقر في السودان مع بيان المتغيرات التي لها علاقة سببية بالفقر في السودان افترضت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الفقر ومتوسط دخل الفرد في السودان وعلاقة طردية بين الفقر ومعدل التضخم في السودان وعلاقة طردية بين الفقر وسعر الصرف في السودان وعلاقة طردية بين الفقر وتكلفة التمويل في السودان

من أهم أهداف الدراسة توضيح طبيعة الظواهر الاقتصادية ذات العلاقة المترابطة فيما بينها وأهمية البحث يعتبر الفقر أحد معوقات التنمية الاقتصادية اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي والمنهج التاريخي.

الشكل الرياضى للنموذج:

$$Pov=F(income,inf,c,ex,)$$

النموزج القياسي:

$$Pov=(B0+B1incom+B2inf+B3c+B4ex+u)$$

أهم النتائج التي توصل إليها البحث

أثبتت النتائج أن هنالك علاقة عكسية بين نسبة الفقر ومتوسط دخل الفرد

أثبتت النتائج أن هنالك علاقة طردية بين نسبة الفقر ومعدل التضخم

أثبتت النتائج أن هنالك علاقة طردية بين نسبة الفقر وتكلفة التمويل

أثبتت النتائج أن هنالك علاقة طردية بين نسبة الفقر وسعر الصرف.

12. دراسة مقبل (2007م).

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الأسباب الحقيقية لظاهرة الفقر ومعرفة مدى جدية ومصداقية الخطط والبرامج التي رسمت لمعالجة الفقر وأن لهذه الدراسة أهمية كبيره لأنها تتناول مشكلة الفقر في اليمن وتظهر حجم المعاناة وسؤ الأوضاع الحياتية والمعيشية لغالبية ابناء اليمن ، وقد افترضت الدراسة الوقوف إلى حقيقة الوضع بجلاء وشفافية واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الاستدلالي ، إن من أهم النتائج التي توصل أليها البحث هي أن غالبية مجتمع اليمن يعاني من مشكلة الفقر الاجتماعي والاقتصادي

13. دراسة نادية (2003م).

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو دراسة أثر الكوارث على الأحوال المعيشية للسكان وذلك من خلال وصف وتحليل الأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على فيضان نهر الغاش ، حيث افترضت الدراسة أن الكوارث الطبيعية تؤدي إلى تفاقم الفقر ، استخدم البحث منهج دراسة الحالة (منطقة السواقي الجنوبية ، بكسلا) وتوصل البحث إلى انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسر عام (2004م) بالمقارنة مع عام (2003م)كما زادت نسبة المصابين بالأمراض أثناء فترة الفيضان.

14. دراسة صلاح (2002م).

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور ديوان الزكاة في الحد من الفقر تتطابق هذه الدراسة مع دراسة (ادم عيسى سعيد 2004م) في الهدف فقط تختلف أن الدراسة استخدمت المنهج التاريخي ، والمنهج الإحصائي للبيانات ، استعراض أثار الفقر وسياسات الحد من الفقر في السودان وتوصل البحث إلى ، لابد من الاهتمام بكيفية قياس الفقر في السودان ومعرفة أسبابة ووضع السياسات الكلية لإزالة أسباب الفقر في السودان.

15. دراسة ندى(2000م).

يهدف هذا البحث إلى عمل دراسة تحليلية لإبعاد الفقر بولاية الخرطوم من جميع النواحي الاجتماعية ، والاقتصادية السكنية ، الخدمية ، الصحية ، الثقافية ، والغذائية كما هدفت أيضاً معرفة أسباب النزوح إلى ولاية الخرطوم ، من اهم افتراضات الدراسة ان الفقر يسبب الهجرة من الريف الى المدن . اتبعت الدراسة الأسلوب الكمي الإحصائي و الوصفي الاستقرائي ، أهم النتائج التي توصل إليها تدني مستوى التعليم بالنسبة لأرباب وربات الأسر بولاية الخرطوم تدني مستوى الدخل الشهري وعدم كفايته للصرف.

المقارنة بين البحث الحالي والدراسات السابقة

أوجه الشبة :

يتفق هذا البحث مع الدراسات السابقة من حيث الأسباب والأهمية والآثار المترتبة من الناحية النظرية الاقتصادية وكذلك يتفق هذا البحث مع دراسة (خادم الله حمد(1992–2003م) في بعض الفرضيات وهي أن الفقر في السودان ما هو إلا نتاج طبيعي لفشل السياسات الاقتصادية الممتدة من برنامج التكيف الهيكلي وحتى سياسة التحرير

يتفق هذا البحث مع دراسة إسماعيل محمد يوسف ، تقدير دالة الفقر في السودان (2016م) في بعض المتغيرات النموذج (متوسط دخل الفرد ، التضخم)

أوجه الاختلاف :

نلاحظ أن هذا البحث يختلف عن الدراسات السابقة في عدم تطرق الدراسات السابقة أهم المتغيرت الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثره على الفقر في السودان ، أختلف هذا البحث عن أغلب الدراسات السابقة في النموذج المستخدم حيث إستخدم الدارس منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي يعد من الأساليب الاكثر تطوراً في تقدير نماذج الإقتصاد القياسي الخاصة بالسلاسل الزمنية ، لأنه يعالج كل المشاكل التي صاحبت نماذج التكامل المشترك ، ونماذج تصحيح الخطأ في حين نجد بعض الدراسات السابقة استخدمت نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، ونموذج الانحدار الذاتي (VAR) كما أن هذه البحث إستخدم متغيرات مستقلة عن أغلب المتغيرات التي إستخدمتها الدراسات السابقة التي تناولت هذه الظاهرة (الإنفاق الحكومي ، والضرائب الغير مباشرة ، سياسة التحرير ، وإنفصال الجنوب ، والبطالة) وهي من أهم محددات الفقر في السودان ، الذي كان لهما الأثر في معدل الفقر في السودان ، وكذلك الاختلاف في الفترة الزمنية لأن عامل الزمن عامل مهم ومؤثر في الاقتصاد حيث تناولت الدراسة سلسلة زمنية مختلفة للظاهرة المدروسة واستناداً على أخر مسح في السودان (1990–2014).

الفصل الثاني

مفهوم الفقر وطرق قياسه ومؤشراته والفقر في الدول النامية

المبحث الأول: مفهوم الفقر وطرق قياسه.

المبحث الثاني: مؤشرات الفقر وأسبابه وسماته.

المبحث الثالث: أنواع الفقر والفقر في الدول النامية.

الفصل الثاني

مفهوم الفقر وطرق قياسه ومؤشراته

والفقر في الدول النامية

تمهيد:

تعتبر مشكلة الفقر ذات جزور عميقة ومسببات وعوامل مترابطة وتتطلب مواجهة هذه المشكلة والتخفيف منها جهود كبيرة بشكل علمي وخطوات متعددة ، وأول هذه الخطوات هي مفهوم الفقر ومعرفتة ومن ثم تقدير مدى عمق الفقراء وشدة فقرهم ومعانتهم وبشكل دقيق وهذه الخطوة تعني بقياس الفقر والذي يعتمد بصورتة المبسطة على إعتبار أن الفقر هو إنخفاض مستوى المعيشة ، وبذلك يعتمد قياسه على مؤشرات مباشرة عن القدرة الداخلية أئ الاستهلاكية للأسرة وتتمثل في مؤشرات وإجمالي الدخل أو إنفاق الاسرة على شراء المواد الغزائية، ونصيب كل فرد من السعرات الحرارية ، وهذه تعتبر من الاساليب التقليدية لقياس الفقر . والتي تطورت مع مرور الزمن بشكل كبير . أما المرحلة الثانية تشمل تحديد أعداد مايسمى مستويات وملامح الفقر وتحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث خصائصهم الديمغرافية ومستوى تعليمهم ، وأوضاعهم الصحية والسكنية والتغزية ، وكذلك يمكن النظر الى بعض المظاهر المعروفة للفقر كتأثير الفقر وتركزه في الريف للتعرف على أسباب الفقر وأنواعه. تأتي المرحلة الثالثة، مايعرف بالفقر في الدول النامية ، وقد برزت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي لها الاثر السيئي على واقع التنمية بهذا البلد ، وضعف الهياكل الاقصادية لهذه البلدان ومن ثم نتطرق لمعالجة الفقر وسياسة محاربته وأسبابه في الدول النامية ويمكن تحسين هذا التدهور عن طريق مشروعات التنمية الريفية والاهتمام بالمناطق الريفية من خلال خدمات الصحة والتعليم وهو مايسمى بمعالجة الفقر ثم نتناول نظرية الحلقة المفرقة من حقيقة أن في البلدان المتخلفة اقتصادياً سيكون مستوى الانتاجية متدنياً بسبب ندرة رأس المال وأخيراً نتناول مايعرف بالمرأة ومشكلة الفقر وتجارب بعض الدول في القضاء على مشكلة الفقر .

1.2 المبحث الاول مفهوم الفقر وطرق قياسه

1.1.2 مفهوم الفقر:

تعد مشكلة الفقر من أكبر المشاكل التي واجهت البشرية وشغلتها عبر العصور وذلك لما تسببه من أثار مهينة على حياة البشر افرادا ومجتمعات ودول.

كما يعتبر – الفقر – من الأسباب المباشرة والدافع لعديد من الثورات الإجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية الممتدة (الفارس ، 2001م).

ونتيجة لشدة المعاناة وكثرة الاشتغال الفكري للتصدي لهذه الظاهرة واختلاف الازمنة والاراء فقد اختلف بذلك مفهوم الفقر ويصعب على الباحث تحديد معنى علمي دقيق لمفهوم الفقر .

والفقر من المفاهيم المجردة النسبية ، لأنة يحاول و صف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة وهو مفهوم يختلف بإختلاف المجتمعات والتغيرات الخارجية وأدوات القياس ، والخلفية الفكرية والأخلاقية للتصدي لدراسة الظاهرة من جهة أخرى .

وقد تم التوصل من خلال البحث إلى أن هنالك نوعين من المفاهيم :

مفاهيم قديمة ، ومفاهيم حديثة .

–المفاهيم القديمة : تنقسم إلى مجموعتين:–

المجموعة الاولى : هي التي تنظر في الجوانب المتعلقة بأسباب الفقر وقلة الموارد ، وتوفير الحاجات اللازمة لضمان العيش والبقاء .

المجموعة الثانية :هي التي تظهر في جانب النتائج التي تترتب علي حالة الفقر من حيث طريقة الحياة ومستويات الاستهلاك.

المفاهيم الحديثة : ان المفاهيم الحديثة لا تختلف عن مكونات المفاهيم القديمه الا انها تضيف اليها بعض الدلالات والمعاني الحديثه لتصبح اكثر شمولاً . كما ان المفاهيم الحديثة تنظر بجانب كونه مشكلة اقتصادية فان له مدلولات اجتماعية وسياسية(البشير ،2002م).

قد تم جمع الاراء القديمة والحديثة حول مفهوم الفقر في احدي الدراسات بالقول : ((العيش في الفقر مخاطرة حياتية كبيرة والفقر له مظاهر متنوعة تشمل قلة الدخل والموارد الانتاجية العامة لتأمين سبل كسب عيش مستدامة، ومقاومة الجوع وسوء التغذية والمرض والامية والجهل وقلة او فقدان فرص تحصيل الخدمات الاساسية الاخري ويعني معدلات المرض والوفاة والتشرد ، وضيق او عدم كفاية المسكن، والبئية غير الأمنة التميز العزل الاجتماعي ، وايضاً يتصف الفقر بعدم المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع المحلي ، وفي الحياة المدنية والثقافية ، الفقر حاصل في كل البلدان . مثل الفقر الجماهيري في بلدان نامية كثيرة ، وجيوب الفقر بين الفقير الغني في البلدان المتقدمة وفقدان سبل كسب العيش بسبب الركود الاقتصادي، الفقر المفاجئي بسبب الكوارث الطبيعية النزاعات الاهلية والفقر يوجد حيث النساء والاطفال الضعفاء وكبار السن العجزة اللاجيئن والنازحين وتلكم هي الفئات الخاصة الاكثر انكشافاً للفقر(عثمان البشير ، 2002م).

تعريف الفقر :

الفقر في اللغة :

الفقر يعبر حالة من العجز التي تصيب الفرد ، وهذا العجز يتخذ صوراً مختلفة ومتباينة فالفقير في اللغة هو الذي لا شي له ، في كتب اللغة دائماً مايشار الى الفرق بين لفظتي الفقير والمسكين ، فعند الأصمعي المسكين أحسن حالاً من الفقير ، ويقول ابن الاعرابي عن الفقير لاشي لة والمسكين مثلة ، ولعل لفظ المسكين تحمل معنى الزل والضعف وتحمل الفقير ايضاً العجز والإعاقة (الصحاح ، 1997م).

حظيت ظاهرة الفقر باهتمامات واسعة على المستوى المحلي ، والاقليمي والدولي وعلى مستوى الباحثين والمهتمين بقضايا الفقر ، من هذه المجموعات تنظر لهذه الظاهرة من مدخلها الخاص بها ، وعلية يأتي تعريف الفقر وفق المنهج المتبع والهدف المراد تحقيقه من الدراسة

وقد عرف تقرير التنمية الدولية (1982م) الذي يصدره البنك الدولي للفقر بأنة حالة الحياة التي تتسم بسوء التغزية والأمية

هنالك إختلاف كبير حول طبيعة الفقر هل هو مفهوم نسبي أم مفهوم مطلق ؟.

يعرف الفقر النسبي على أن بعض الناس الفقراء من البعض الأخر ويعتبر الفقر النسبي مشكلة حقيقية ، إذا أدى الفراق الكبير بين الأغنياء والفقراء الى تهديد النسيج الاجتماعي ، ويكون الناس فقراء نسبياَ إذا احسوا بالفارق بينهم وبين الأغنياء

أما الفقر المطلق فهو الفقر في صورته الخام أي أنة حالة من الحرمان تنعدم فيها أبسط ضروريات الحياة ويكون الفرد فيها غير قادر على الإيفاء بمعظم حاجاته الأساسية ونلاحظ في معظم الدراسات التطبيقية أن الفقر المطلق يستخدم في الدول النامية ، بينما مفهوم الفقر النسبي يستخدم في الدول الصناعية المتقدمة

أبسط تعريف للفقر هو فقر الدخل الاستهلاكي الذى يعرف الناس على أنهم فقراء إذا كانت مواردهم الاقتصادية تقصر عن تمكينهم من الحصول على السلع والخدمات الاساسية "البنك الدولي 2000م"

وهنالك تعريف أشمل للفقر في أنة فقر القدرات والاحتياجات الأخرى التي تمكن الانسان من الخدمات الصحية الضرورية والخدمات الاجتماعية

وهنالك تعريفات عدة للفقر منه

المنطلق الاقتصادي " وهو قصور إستيفاء الاحتياجات والضرورات للأنسان وهو مايعادل دولار في اليوم أي حد الكفاف في الاسلام وهو يقاس أحياناً بمستوى الدخل الذي يمكن الإنسان من الحصول على غذاء يتيح له سعرات حرارية محددة بحوالي 2300سعر حراري في اليوم وهو مايعرف بفقر الدخل والاستهلاك . وتعريف إقتصادي إجتماعي هو ماجاء حديثاً في إطار الاهتمام الأوسع بما يسمى بالتنمية البشرية المستدامة وهو ماعرف بفقر القدرات أي مقدرة الإنسان في تقدير حدود دنيا من المعاش وبنا القدرات من خلال التعليم والتدريب والمشاركة السياسية ووجود شبكة عامة للأمان الاجتماعي

النظام الرأس مالي "يرى النظام الرأسمالي أن الفقر شر من شرور الحياة ، ومشكلة من مشكلاتها ، ولكن المسئول عنها هو الفقير نفسه ، أو الحظ أو القدره ، أوماشئت ، لا الأمة ولا الدولة ولا الاغنياء ، فكل فرد مسئول عن نفسه ، حر في تصرفه حر في ماله ، هذه النظره الرأسمالية التي سادت أوربا في مطلع العصر الحديث ولا شك أن الفقراء في مجتمع هذا شأنه ، أضيع من الأيتام في مأدبة اللئام لا حق لهم يطالبون به ، ولا سند عليهم يعتمدون عليه أخيراً بدا النظام الرأسمالي يهتم بالفقراء ويسعى لحل مشاكلهم فأدخل نظام "التأمين الاجتماعي " "الضمان الاجتماعي "

أما النظام الاشتراكي الماركسي ، يقوم على أن القضاء على الفقر وإنصاف الفقراء لا يمكن أن يكون إلا بالقضاء على طبقة الأغنياء ومصادرة أموالهم ، وحرمانهم من ثرواتهم من أي وجه جاءت وفي سبيل ذلك يجب تأليب الطبقات الأخرى في المجتمع عليهم إثارة الحسد والبغض في صدورهم ، وقيام النزاعات والحروب وفي النهاية تنتصر الفئة الأكثر عددا وهم الفقراء(صديق ، ورقة عمل ، ندوة أطر 2009م).

أما الاسلام" إن الاسلام لايفصل الجانب العقدي عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كما أنه يرفض الفصل بين الدنيا والاخرة ، فالحياة الدنيا هي مسرح النشاط الانساني ومادته ووسيلته إلى الغايات القصوى والاهداف العلياء التي تقود إلى سعادة الدنيا والاخرة ، والإسلام ينظر للفقر كابتلأء خطر على العقيدة والأخلاق، والسلوك ، والإسلام لم يقف عند هذا الحد ولكن واجهه بل أفترض فريضة الذكاة ، كركن من أركان الدين التي تعتبر أساسا محوريا في محاربة الفقر ، كما ينظر الإسلام للفقر كمشكلة اجتماعية خطيرة تفتن المرء عن دينه وكرامته وأخلاقة وهو خطر على الأمة والمجتمع واستقراره، ولا يستطيع المجتمع الذي يعاني من ويلات الفقر العقل، وهذه المقاصد تتطلب توفير حاجات الناس ولا يفتنون ولا يعتدون ، وقد ألزم الاسلام الدولة والمجتمع لعلاج مشكلة الفقر استكمالاً لتحقيق مقاصد الشريعة(قاعة ديوان الذكاة ، الخرطوم،2001م).

بعض المصطلحات التي تتعلق بالفقر :

الحاجات الاساسية للأنسان: هي عبارة عن السلع الغزائية وغير الغزائية اللأزمة للانسان بحيث يبقى حيا وتحفظ كرامته الانسانيه وتحقق قدرته على مزوالة نشاطه بصوره مقبوله.

- الفقر المدقع : هي حاله من حالات الفقر لا يستطيع معها الانسان الحصول على الحد الادنى من الحاجات الغزائيه الاساسيه اللازمه للحصول على الحد الادنى من السعرات السعرات الحرارية لبقائه حيا يزوال نشاطاته الاعتياديه .
- الفقر المطلق: هي حاله من حالات الفقر التى لا يستطيع الانسان معها الحصول على الحد الادنى من الحاجات الاساسيه الغزائية وغير الغزائيه معا.
- الفقر النسبي : عرف البعض الفقر النسبي باعتبار ان يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيراً نسبياً ، في حين عرفه أخرون بأنه الدخل الذى يعادل 40% من مدى الدخل في الاسفل(بن خالد ، 2015م) .

2.1.2 قياس الفقر:

أ- خط الفقر: هو الحد الفاصل بين دخل واستهلاك الفقراء عن غير الفقر ويعتبر الفرد فقيراً اذا كان استهلاكه او دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الاساسية اللازمة للفرد ، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الاساسية على أنه خط الفقر . فالافراد او الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيره والأسر او الافراد التى يكون انفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيره . ومن خطوط الفقر :

- ✓ خط الفقر المدقع : عرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسره أو الفرد لتامين الحاجات الغزائية الاساسية التى تؤمن له السعرات الحرارية اللازمه لممارسة نشاطاتة الاعتيادية اليومية
- ✓ خط الفقر المطلق : يعرف خط الفقر المطلق على انه مستوى الدخل أوالإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتامين الحاجات الغزائية وغير الغزائية الأساسية والحاجات غير الغزائية الأساسية هي التى تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات .
- ✓ خط الفقر النسبي : الذي يعتمد على من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيراً، واختلف على قيمة هذه القيمة واعتبرها البعض الوسيط والبعض الأخر اعتبرها العشير الرابع ، ويختلف خط الفقر النسبي مع خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشه بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معين

ب- أساليب قياس خط الفقر: تختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير الى نوعين:

الاول : الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر

الثاني : الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر

وما يميز النوع الاول من الثاني هو استخدام بيانات الانفاق الاستهلاكي لتقدير خط الفقر في النوع الاول ، أما في النوع الثاني من أساليب تقدير خط الفقر فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الانفاق الاستهلاكي وتمتاز الطرق المباشرة لدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لأن بيانات الانفاق الاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل ، ونعرض بعض(بن خالد ، 2015م).

3.1.2 أساليب التقدير لأهم خطوط الفقر :

أ. خط الفقر المطلق : هناك أسلوبان رئيسيان لتقدير خط الفقر المطلق

الاول : أسلوب النمط الغزائي المقترح : يعتمد هذا الاسلوب على سلة غزائية متوازنة وملائمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقترحة من قبل أخصائيين في التغزية ، ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الاسعار الدارجة . ولحساب خط الفقر المطلق نضرب تكلفة السلع الغزائية المقترحة بمقلوب نسبة الانفاق على السلع الغزائية الى اجمالي الاستهلاك الإنفاق الاستهلاكي (معامل إنجل ، حيث يعرف معامل إنجل على أنه مقلوب نسبة الانفاق على المواد الغزائية الى

إجمالي الانفاق العام). أما نسبة الانفاق على السلع الغزائية فتأخذ بالاعتماد على بيانات إنفاق الاسر كافة او الاعتماد على بيانات إنفاق الفئه التى يكون إنفاقها على السلع الغزائية هو الاقرب لتكلفة السلع الغزائية المقترحة

الثاني : أسلوب النمط الغذائي الفعلي : يعتمد هذا الاسلوب على حصة الفرد الفعلية من السعرات الحرارية المحسوبة من خلال بيانات الاستهلاك الفعلي للفرد ويتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الاسلوب من حساب متوسط حصة الفرد الاجمالية من السعرات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقاً ، ومن ثم تعتمد فئة الدحل المقابله أو الاقرب لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية واخيراً يحدد متوسط الانفاق الاجمالي المقابل لفئة الدخل ليكون تقديراً لحط الفقر المطلق

i. خط الفقر النسبي : يعتبر من الطرق الغير مباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذى يتفق علية للفقر النسبي فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبى الوسيط أو يعتقد بأنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء (بن خالد ، 2015م).

ii. خط الفقر الاجتهادي : ويسمى بخط فقر ليدين، ويعتمد تقدير هذا الخط على اجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مدى دخلهم أو استهلاكهم أن كان أعلى او اقل أو مطابقاً لمستوى الدخل او الانفاق الذى يرونه مناسباً ومقبولاً اجتماعياً . ويقدر خط الفقر من خلال اجابات الاسر أو الافراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو انفاقهم مساوياً لمستوى الدخل أو الانفاق المناسب والمقبول اجتماعياً . وهنالك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الادنى للرواتب والاجور أو الاعتماد على الحد الاعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة (بن خالد ، 2015م).

2.2 المبحث الثاني : مؤشرات الفقر وأسبابه وسماته

1.2.2 مؤشرات الفقر:

مؤشرات الفقر : هنالك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذى تم الحديث عنه سابقاً ، وتكمن أهمية مؤشر الفقر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه **المؤشرات النقدية** :

عدد الرووس Head count Index

يقيس هذا المقياس عدد الفقراء كنسبة من جملة السكان . مثلاً إذا كان هذا المقياس 8 فهذا يعني أن 80% من جملة السكان فقراء ، ويقيس هذا المقياس مدى انتشار الفقر . ويستخدم في تقييم السياسات التى تهدف لإزالة الفقر . ومن

عيوبه أنه لا يقيس عمق الفقر أي بكم يبعد دخل أو إنفاق الفقير عن خط الفقر ويظل هذا المقياس ثابتاً إذا ساءت أو تحسنت احوال الفقر ما لم يعبر أحدهم خط الفقر ، ويتجاهل التباين في توزيع الدخل بين الفقراء ويقاس كالأتي :-

نسبة السكان = عدد الأفراد تحت خط الفقر للفرد × 100

مجموع السكان

نسبة الاسر الفقيرة = عدد الاسر تحت خط الفقر للأسر × 100

مجموع عدد **الأسر**

1. **فجوة الفقر** Food G a p:

يقيس هذا المقياس عمق الفقر ، وهو الفجوة بين دخل أو انفاق الفقير وخط الفقر كنسبة من خط الفقر . مثلاً إذا كانت قيمة هذا المقياس 60% فهذا يعني أن دخل أو انفاق الشخص الفقير يفي بحوالي 40% من حاجتة الاساسية . وهذا المقياس يقيس عمق الفقر

ولكنه يتجاهل عدد الفقراء وتوزيع الدخل بينهم . مايستخدم في سياسات إزالة الفقر عن طريق تجسير الفجوة بين الفقر وخط الفـقر.

1- **شدة الفقر** Poverty Intensity:

ويقيس هذا المقياس عدد الفقراء تحت 50% من خط الفقر ، ويعكس هذا المؤشر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء أنفسهم ، ويمكن حسابه باعتباره يساوى الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة (التقرير الاستراتيجي السوداني ، 1998م).

- **المؤشرات الغير النقدية للفقر :-**

المؤشرات غير النقدية مثل مؤشر التنمية البشرية ، وهي مؤشرات مركبة من عدة عوامل تعكس القدرات البشرية مثل الصحة والتعليم والعمل ، وقد قامت محاولات عديدة لاستخلاص مقياس مركب من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث يكون ذلك المقياس معبراً عن مستوى المعيشة ، وأهم تلك المؤشرات هي المؤشرات التي عمل بها برنامج الامم المتحدة الإنمائي كمؤشر التنمية البشرية من خلال الترجيح البسيط نسبياً لثلاثة مركبات ، هي طول العمر مثلاً العمر المتوقع عند الميلاد ، والمعرفة ممثلاً بالقراة والكتابة عند الكبار ومتوسط عدد سنوات الدراسة ، ومستوى المعيشه ممثلاً نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي ، المعدل على حسب القيمة الشرائية للدولار (الدخل الذى يمكن من الحصول على السلع اللازمة لإشباع الحاجات الاساسية) اتفق اصحاب تقرير برنامج الامم المتحدة

الإنمائي عند بنا الرقم المركب لأنهم يقيسون الحرمان ولس الاشباع – على ان تكون قيمة كل مؤشر الواحد الصحيح في الحد من الادنى (اكبر حرمان)، والصفر كحد اقصى مرغوب فيه (حيث لا حرمان) (صبري ، 1994م).

2.2.2 أسباب الفقر :

1- العوامل الطبيعية:

هذه العوامل لها دور اساسي في حدوث ظاهرة الفقر ، لانها قد تكون خارج تحكم إرادة الافراد والمجتمعات ويصعب التنبؤ بحدوثها وأثرها دائماً قد يكون مفاجئ كما يصعب التعرف على إتجاهات تحركاتها ، ويمكن أن نجمل هذه العوامل في النقاط التالية :

- الفيضانات والسيول تلعب الفيضانات والسيول دوراً كبيراً في ظهور الفقر والفقراء خاصة في الدول النامية التى لا توجد فيها وسائل لدرء أثار هذه الكوارث ، ويعمل هذا العامل على تحويل الفقر تحت خط الفقر
- الجفاف والتصحر من ناحية أخرى تعتبر او إنعدامها عامل أخر يؤدي الى ظهور الفقر ، ولا يخفي أثر العامل على أنظار وتتفق الثروة الحيوانية وتهلك المحاصيل الزراعية
- الزلازل والبراكين في المناطق التي اشتهرت بالزلازل في اسيا في جزء من الساعه تتحول مدن وقرى بإكملها الى خراب وتفقد الاصول والثروات والانفس ويتحول من تبقى على قيد الحياه الى فقراء
- هنالك عوامل اخرى مثل تغير الاحوال المناخية يؤدي الى حدوث الظاهرة كإرتفاع درجات الحرارة في بعض المناطق أو تحرك الرمال يؤدي الى هجره الافراد مناطقهم الى مناطق يتحولون الى فقراء في مناطق الهجره الجديد

2 . العوامل البشرية : يقصد بها العوامل التي يحدثها الانسان عند محاولته لإستغلال موارد الطبيعة المتاحة له ونزكر منها ما يلى :

- الحروب والصراعات والنزاعات الاهلية والاقليمية ويعتبر هذا العامل من أخطر العوامل التى تؤدي الى حدوث الفقر
- سوء إستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة الاستخدام غير الرشيده للموارد الاقتصادية المتاحة في أي بلد قد يؤدي الى حدوث الفقر

النزوح والهجره من الريف الى المدن تمثل النزوح والهجره من الريف الى المدن وخاصة في السودان عامل لإزدياد معدلات الفقر (عثمان ، 2001م)

- وأسباب أخرى قد يأتي الفقر في حالة عدم ضمان تكأفؤ فرص
- التوظيف والتدريب والتعليم .

3.2.2 السمات الاقتصادية للفقر :

من أجل تبني سياسات وإجراءات معينة لمعالجة مشكلة الفقر ، لابد من تحديد الفقراء من السكان ومناطق تواجدهم وسماتهم الاقتصادية ويمكن القول بصوره عامه أن حوالي ثلثي السكان الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في القطاع الزراعي . أما باقي الفقراء فيعملون بإجور زهيده جداً في مجال الخدمات الهامشية في المناطق الريفية ومراكز المدن .

وبالرغم من تركز السكان الفقراء في المناطق الريفية فأن النسبة الاكثر من الاستثمارات والنفقات الحكومية في معظم البلدان النامية توجه أي للمناطق الحضرية بصوره عامه والمناطق المرتفعة الدخل بصوره خاصة . ويأخذ هذا النمط من الاستثمارات الحكومية عدة أشكال منها استمارات إنتاجيه في القطاع الصناعي والاستثمارات في قطاع الخدمات أي في التعليم والصحه والكهرباء والماء والطرق والجسور ووسائل الاتصالات المتقدمه وغيرها لذلك يعتبر التحيز في تخصيص الموارد الاقتصادية والانفاق الحكومي لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية السبب الرئيسي لإستمرار ظاهرة الفقر التي تعاني منها نسبة كبيرة من السكان عدم الاهتمام بالتنمية الريفية بصوره عامة والتنمية الزراعية بصورة خاصة ، فيستمر تدفق الهجره السكانية بإتجاه المناطق الحضرية وستبقى البرامج الإنمائية في هذه البلدان عاجزة عن معالجة مشكلة الفقر بصوره جزرية وستزداد الفجؤه بين الاغنياء والفقراء مما سيعرقل جهود عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق اهدافها(الأمين ، 2007م).

3.2 المبحث الثالث : انواع الفقر والفقر في الدول النامية

1.3.2 أنواع الفقر :

يمكن تقسيم الفقر او تصنيفه حسب السمات الاقتصادية والاجتماعية للفقراء علي مستوي الاقتصاد الجزئى (المحلي) الي نوعين هما :

1/ الفقر الاقتصادي Economic Poverty

ويقصد به عدم تحصيل الفرد او الاسره المعيشيه علي الحد الادني من الدخل ، اوالانفاق النقدي الضروري لتلبية الحاجات الاساسية ، معبراً عنها بالغذاء والملبس ومياه الشرب النقيه واصحاح البئية والمسكن والصحه والتعليم، اذن

يكون طابعه اقتصادي بحت. ويدخل في الفقر الاقتصادي الفقر الغذائي ، ويقصد به عدم تحصيل الفرد او الاسره المعيشية علي الحد الادني من التغذية المطلوبه لحياة صحية نشطة . وينتج من فقدان الموارد المادية الضرورية لتأمين هذا الحد . ويظهر ذلك جليا في سوء التغذيه او الديون التي تثقل كاهل الفرد الفقير كما تكون في صوره النسبه الكبيره التي يصرفها علي الغذاء من دخله ، الذي لايكفي بمده بالسعرات اللازمه لقيامه بمهامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

وجاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم (1990) تعريف الفقر بأنه عدم القدرة علي الوصول الي حد ادني من المعيشه ، والذي يعتبر متوسط نصيب الفرد من دخل الاسره من انفاقها مقياسين ملائمين علي مستوي المعيشه طالما انهما يشملان الانتاج بغرض الاستهلاك الذاتئ(سعد الدين ، 2012م).

2/ الفقر الاجتماعي Social Poverty :

ويعرف بانه عدم كفاية او عدم وجود الخدمات الاساسية (Needs Basic) الاجتماعية ، واهمها التعليم وخدمات مياه الشرب النقيه واصحاح البئيه والصحه ، والسكن واضف الي ذلك ضعف اوعدم المشاركه في الحياه الاجتماعيه ويلاحظ ان طابعه اجتماعي ثقافي وهذا النوع يظهر جليا في صوره ارتفاع الاميه وسط افراد المجتمع ، وحالات تلوث لبئيه نتيجة الاستخدمات غير صحيحة لمكونات البيئة مما يودي لمزيد من الهجره الي الحضر مما يؤدي الي ضغط علي مستوي الخدمات الاساسيه في الحضر ومؤخرأ اصبح الفقر ينظر اليه علي مفهوم مثلث الابعاد الثلاثه وهي الدخل والاستهلاك – وصافي الاصوال (شامله حقوق المعاش) والامن – والاستغلاليه ومن هذا المفهوم ينطوي معني الفقر الاجتماعي ،خاصه في البعدين الاخرين ،ومن ثم فان القول بعدم كفاية الدخل لايتعلق اسفل خط محدد للفقر وإنما يتعلق بنقص في القدره مما ينتج عنه مايسمي فقر القدره لعدم شموليه فقر الدخل او الفقر الاقتصادي الذي يتجاهل بشكل اساسي الخدمات العامه مثل (التعليم ، والصحه والمياه والنقل) ومن هنا ظهر قياس فقر القدره الذي يعتمد علي ثلاثه مؤشرات غذائيه اساسيه هي :

1/ مؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبه ناقصي الوزن من الاطفال دون سن الخامسه ويتمثل ذلك في عدم القدره علي تأمين الغذاء الجيد

2/ مؤشر صحي إيجابي يتمثل في نسبه حالات الولاده التي تتم دون اشراف صحي وتعبر عن درجه الحرمان من القدرة علي تأمين الإنجاب الصحي

3/ مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الامية بين الإناث ، وتعبر هذه النسبة عن درجة الحرمان من القدره علي التسلح بالعلم والمعرفه وكذللك الرجال(سعد الدين ، 2012م).

2.3.2 الفقر في الدول النامية :

مميزات الأداء الاقتصادي في الدول النامية:

الدول النامية تعبير أطلق بواسطة الامم المتحدة ليصف الاقطار الاكثر فقراً. وذات البنيات الاقتصادية الضعيفة وبها مشاكل في مؤسستها ومواردها البشرية . ويبلغ تعداد سكان الدول النامية في أسياء وأفريقياء وأمريكياء الاتينية 4.6 مليار نسمه (تقرير الأمم المتحدة ، 2001م)،، ويتميز اقتصاد الدول الناميه بالاتي:

1- ضعف معدلات الادخار والإستثمار.

2- تقلص القطاع الزراعي وارتفاع معدلات نقص الغذاء.

3- ضعف نفقات الاستثمار الاجنبي وزياده الديون الخارجية .

4- منذ بداية التسعيات والدول الناميه تشهد تراجع في إجمالي التدفقات الماليه وخصوصاً في عام (1990 م) كانت هذه التدفقات 16.9 مليار وصلت عام (1995م) الي 16.2 مليار دولار ثم الي 15.1 مليار دولار عام (1997) ان ارتفاع معدلات نمو السكان وضعف القدرة الانتاجية واستمرار ضغوط خدمه الدين الخارجي كل ذللك أدي الي انخفاض مستويات ضعف الهيكل الاقتصادي.

التنميه الاجتماعية والبشرية لبرنامج الامم المتحدة. وقد برزت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي لها الاثر السيئ علي واقع التنميه بهذه البلدان مثل تزايد وتيره العولمه وتحرير التجارة واستمرار الانخفاض في حجم تدفق المعونات الإنمائية الرسمية وارتفاع مستويات المديونية الحارجية(تشوسودوفيسكي ، 2000م)

جدول رقم (1-1) مؤشرات اقتصادية لبعض الدول الاقل نمو:

الدولة	السكان بالمليون	الناتج المحلي	معدل التضخم	الاستثمار الاجنبي	الدين الخارجي
بنجلاديش	**124.49**	**472.6**	**7.2**	**217**	**16376**
بنين	**6.12**	**2.381**	**1**	**26**	**1647**
تشاد	**6.98**	**1514**	**-8.4**	**35**	**1091**
موزمبيق	**17.28**	**4147**	**1.6**	**213**	**8208**
السودان	**27.35**	**9436**	**1.6**	**-1**	**16843**
اليمن	**20.45**	**6421**	**7**	**-1**	**4138**

المصدر: ISLAM ON LINE/ARABIC /ECONOMICS/2001/05/ARTICLE 12.SHML.

حدود الفقر في الدول النامية

وقد قامت عدة دول بوضع خط للفقر سمتة خط الفقر فإذا كان دخل الفرد دون هذا المستوى اعتبر فقيراً فعل سبيل المثال في الدول الاوربية مايقل عن 55%من دخل المواطنين المتوسطين يعتبر فقيراً في حين أمريكا وضعت عدداً من الاحتياطات مثل مساعدة أفراد العائلة واحتياجات الافراد . فالبنك الدولي يقدر إن 18% من سكان العالم الثالث بالغي الفقر و33% فقراء وقد حدد البنك الدولي بالنسبة لمجموعة السكان التى يبلغ دخل الفرد فيها يزيد عن دولار غير فقير (برنامج الأمم المتحدة ، 2001م).وكان تقرير البنك الدولي عن خط الفقر العالمي بلغ 1.9(إستناداً لإحدث البيانات المتاحة ، 2015م)

أسباب الفقر في الدول النامية

1- إن افتقار اقتصاد الدول النامية لعناصر القوة لوسائل النهضة الاقتصادية من تكنولوجيا وخبرات جعلتها تقع فريسة الفقر وان هذه البلدان ليس لديها وسائل التأثير الناجع على مجرى العولمة من تزويب للحدود بين الدول

وسهولة حركة الناس والمعلومات والسلع ورؤوس الاموال والاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا والخبرات والمعلومات بين الدول لتحسين الاداء الاقتصادي العالمي من حيث التكامل الاقتصادي .

وفقاً لتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي عام 2000/2001م أصبح خمس سكان العالم يعيشون على اقل من دولار في اليوم الواحد وخمس الأطفال في الدول الفقيره يموتون قبل سن الخامسة ومتوسط الدخل في أغنى عشرين بلد في العالم يساوي 37 مرة متوسط دخل الفرد في أفقر عشرين بلد

2- إن هذا الانتشار الواسع للفقر يحدث بسبب قلة الانتاج والزيادة السكانية في الدول النامية ولكن التقدم التكنولوجي المؤهل للصناعة يمكن يصبح قادراً على تغطية احتياجات جميع البشر في العالم

3- فسوء توزيع الموارد هو سبباً أيضاً في زيادة انتشار الفقر فالأحصائيات تزكر أن اغنى 225 فرد يملكون مجتمعين ثروة تزيد عن مليون دولار وهو ما يوازي مجموع الدخل السنوي لحوالي2.2 مليار انسان يشكلون 42% من سكان العالم الأكثر فقراً .

4- فتتعرض الدول النامية لصدمات خارجية يؤثر على الاقتصاد عن طريق تأثيرها على الموارد المحلية كالتدهور في شروط تبادل التجارة الخارجية وارتفاع اسعار الفائدة على الديون الخارجية يؤدي هذا الى إحداث خلل في العلاقات بين العرض والطلب وبالتالي الى عدم الاستقرار في الاقتصاد وزياد العرض الكلي عن طريق زيادة الانتاج وتفادي أي عجز في العرض يؤدي الى فجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي وبالتالي الى عدم توازن في الاقتصاد مما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم وإنفلات في نظام اسعار الصرف للعملة وإضعاف قدرة الصادرات الوطنية في التنافس الخارجي وبالتالي تراجع في الانتاج وتدهور في الاقتصاد ولجاءت الدول الى زيادة مستوى استثماراتها عن طريق الاقتراض وبالتالي وقعت الدول تحت سيطرة الديون وفقدت قدرتها على الوفاء باحتياجات مواطنها ومواصلة النمو الاقتصادي.

5- الديون بدأت الديون الكبيرة التى تحصل عليها الدول النامية من مقرضين أجانب تظهر كمشكلة واسعة الانتشار في بداية الثمانينات وأخذت في التزايد حتى أصبحت تشكل أزمة في ميزان المدفوعات كما أدت معدلات الفائدة المتزايدة الى زيادة المبالغ المستحقة الدفع ، ففي عام 1976م أشارت البيانات المتوفرة عن 28 دولة إلى وجود دولتين فقط بلغت نسبة ديونها الخارجية الى إجمالي الناتج القومي اكثر من 50% كما بلغت نسبة الدين الى إجمالي صادراتها 20% وفي سنة 1987م ارتفع عدد الدول التي تجاوزت هذه الحدود إلى ثلثي الدول الاقل نموا وفي تلك السنة توجهت 19 دولة معظمها من الدول الافريقية إلى نادي باريس

الدائن للدول المدينة الى جدولة ديونها ، وفي 1998م بلغت نسبة الديون الى اجمالي الناتج القومي 210.8% في موزنبيق وفي السودان 162.5% (عثمان ، 2001م).

6- علاج الفقر في الدول النامية

لقد خصص البنك الدولي في تقريرة عن التنمية في العالم لموضوع الفقر وهو يعني اي الفقر الحرمان من الغزاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية والتمتع بالحياة . وتتفاعل الجوانب المختلفة من الفقر ويدعم كل منها الاخر فنقص التعليم يؤدي الى نقص الحالة الصحية وتحسين الصحة يزيد من إمكانية الدخل والعكس صحيح.

ففي الفترة بين 1987-1998م انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من 28%-24% وهو إنخفاض أقل معدل الجهود الدولية لإنقاص الفقر المتوقع بنسبة النصف بحلول عام 2015م

يطرح تقرير البنك الدولي برنامج عمل واسع في ثلاثة مجالات :

- تشجيع إتاحة الفرص الاقتصادية للفقراء
- تيسير التمكين من أسباب الفقر
- توفير الأمن والصحة

أهم مافي التقرير أنه يطرح مشكلة الفقر من منظور دولي يحمل الدول الصناعية المسؤولية عن انتشار الفقر ويدعوا المشاركة في أقسام المسؤولية . ويجب أن تفتح البلدان الغنية أسواقها أمام منتجات البلدان الفقيره ولابد من زيادة المعونات وتخفيض عبء الدين من أجل مساعدة الفقراء(برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، 2001م).

ولقد رأينا ماحدث لدولة رواندا التي تعتمد في اقتصادها على زراعة البن الذي يمثل 80% من عائداتها من العملات الاجنبية وكانت نسبة النموه 4.9% (1965-1989) وزادت نسبة الجنوب التحاق بالمدارس وكان التضخم المسجل ادنى نسب في افريقيا جنوب الصحراء ويقل عن 4% سنوياً ، اعتماداً على برنامج التكيف الهيكلي 1990م تحت إشراف البنك الدولي وتم رفع الحماية عن المنتجين المحليين ، وظهور أزمة الدين خصص جزء كبير من عائدات البن والشاي لخدمة الدين مما أدى الى ضغوط على المزارعين وانخفضت عائدات التصدير بنسبة 50% وخفض سعر العملة الرواندية (الفرنك) الى 50% واعلنت زيادات في الاسعار الوقود والمواد الاستهلاكية من 1%إلى 19%عام 1991م . وتدهور ميزان المدفوعات وزاد الدين الخارجي مما دفع بعض منشئات الدولة الى الإفلاس وانهارت الخدمة العامة ، وقد حثت منظمات المجتمع المدني في كثير من بلدان العالم النامي لإسماع صوت الفقراء كما حصل في سياتل وجنوه وقامت مؤتمرات لمحاربة الفقر

ومساعدت الفقراء على مواجهة المخاطر الطبيعية كالفيضانات والزلازل والامراض الوبائية والامراض الصحية والمخاطر الاجتماعية ، جريمة وعنف وإرهاب(برنامج الامم المتحدة الإنمائي 2001م).

سياسة محاربة الفقر المطلق:

يمكن تقليل حدة الفقر المطلق والتفاوت الكبير في توزيع الدخل من خلال ثلاثة مجالات هي :

1- تعديل أنماط تركز ملكية الاراضي والاصول الرأسمالية والسيطرة على الموارد الانتاجة .

أ. تقليل حصة ذوي الدخول العالية من الدخل القومي

ب. زيادة ذوي الدخول المنخفضه من الدخل القومي

2 – تعديل أنماط تركز ملكية الموارد يعتبر تركز ملكية الاراضي والاصول الثابتة من أهم أسباب التفاوت الكبير في توزيع الدخل في البلدان النامية ، حيث نجد أن 20% من السكان في معظم هذه البلدان

تحصل على أكثر 50% من الدخل القومي ، وتسيطر هذه الشريحة من السكان على اكثر من 70% من الموارد الانتاجية وخاصة الاصول الثابتة من أراضي وعقارات ومصانع والالات ومعدات كذلك على نسبة عالية من راس المال البشري نتيجة لما يتاح لأبناء هذه الطبقة من فرص التعليم محلياً وخارجياً .الإعفاء من الضريبة لذلك يتطلب تقليل التفاوت الكبير في توزيع الدخل ، إتخاز الإجراءات اللازمة لتقليل تركز الملكية والسيطرة على الموارد الاقتصادية ، والتأكيد على عدالة فرص التعليم المتاحة لأبناء المجتمع ويعتبر الإصلاح الزراعي من أبرز الوسائل التي مكنت بعض الدول من تحقيق هذا الهدف الا ان نجاحة يتوقف على توفير التسهيلات لصغار الملاك الجدد لتمكينهم من شرا ء الاسمدة ، والمعدات الزراعية ، وإعادة النظر في السياسات التعليمية من أجل توفير الخدمات التعليمية في المناطق الريفية

3/ تقليل شريحة الدخول العليا.

تعتبر الضرائب التصاعدية على الدخل والثروه من الوسائل المباشره الهادفة الى تقليص الحصة النسبية لذوي الدخول العالية في الدخل القومي إلا ان هذه الوسيلة لا تكون فاعلة لتحقيق هذا الهدف كثير في البلدان النامية وذلك بسبب عدم توفر المعلومات الدقيقة الدخول الثروات الخاضعة للضريبة ، وكذلك بسبب تخلف الاجهزة الضريبية وانتشار الفساد الاداري ، مما يجعل نتائج السياسات الضريبية مخيبة للأمال فعادة مايفلح معظم اصحاب الدخول العالية من التجاروالصناعيين والمقاوليين وغيرهم من أصحاب المهن الحره ، في التهرب من الضرائب بينما تطبق الضرائب على ذوي الدخول المحدوده وخاصة موظفي الدولة فيتم إستقطاع الضريبة مباشرة فيؤدي تطبيق الضرائب التصاعدية الى

وقوع عبء هذه الضرائب بالدرجة الاولى على كاهل هذه الشريحية من ذوي الدخول المحدودة ، لذلك لابد من الاهتمام الكبير بتطوير الجهاز الضريبي ودعمة بالكفاءات العالية والاجهزة المتطورة بغرض القيام بمهامة الكبيرة في هذه المجال

4/ زياد شريحة ذوي الدخول المنخفضة.

تعتبر المدفوعات التحويلية التى تقدمها الدولة للاسر الفقيرة كإعانات مالية وعينية من اهم الوسائل المباشرة لمساعدة الفقراء . وكذلك توفير السلع الاستهلاكية الاساسية بإسعار مدعومة أقل من أسعار السوق الحرة للفقراء دون الاغنياء وكذلك تنفيز المشروعات الخدمية الضرورية في المناطق الريفية من اجل تيسير حصول الفقراء على خدمات الصحة والتعليم دون مقابل في المؤسسات الحكومية (الأمين ، 2007م).

نظرية الحلقة المفرغة للفقر

تعتمد هذه النظرية في تفسير حالة التخلف على إستخدام منطق مايسمى بالسببية الدائرية (Circular Causation) في الربط بين مظاهر التخلف وتفسير ظاهرة التخلف فالتخلف بموجب هذه النظرية هو نتيجة للفقر وسبباً له ، وأن انخفاض الدخل الفردي يؤدي الى إنخفاض مستوى التغزية وهذا بدوره يؤدي الى إنخفاض المستوى الصحي ومن ثم إنخفاض مستوى الانتاجية وهكذا يلتحم طرفا الحلقة .

ان مثل هذه الحلقة تميل الى إدامة المستوى المتدني في الدول الاقل تطوراً ويعبر عن هذه الفكرة الاقتصادي (Nurkse) بالقول بأن الحلقة المفرقة للفقر بأنها مجموعة من القوى الدائرية تتجة نحو الفعل ورد الفعل على بعضها البعض الأخر بطريقة تجعل البلد الفقير في حالة فقر دائم.

وتتأتي الحلقة المفرقة للفقر من حقيقة أن في البلدان المتخلفة اقتصادياً يكون مستوى الانتاجية متدنياً بسبب ندرة راس المال وعدم اكتمال السوق ، وان الحلقات المفرغة للفقر تعمل من جهة الطلب ومن جهة العرض ، فمن جهة الطلب المستوى المتدني للدخل الحقيقي يقود الى مستوى متدني من الطلب والذي يقود بدوره الى مستوى متدنى من الاستثمار ، ومن ثم ندرة رأس المال وتدني الانتاجية ومن جانب العرض فإن انخفاض الانتاجية ينعكس في تدني الدخل الحقيقي ، وينعكس في تدني الادخار ، وهذا يقود الى تدنى الاستثمار والى ندرة رأس المال وأن ندرة رأس المال بدورها تقود الى تدني مستوى الانتاجية ثم الى تدني مستوى الدخل ويعتبر ماركس ان الفقر والتخلف الاقتصادي مترادفان(القرشي ، 2007م).

المرأة ومشكلة الفقر

تعتبر النساء اكثر الفئات السكانية تضرراً في حالة الفقر والحرمان التى تسود البلدان النامية فالتميز ضد المرأة في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي السمة الغالبة في تلك البلدان ، ففرص التعليم وبرامج المساعدة الحكومية تعتبر محدودة جداً بالنسبة للمرأة بالمقارنة مع تلك المتاحة للرجل ، وتعاني المرأة العاملة من أنخفاض في مستوى الاجور بالمقارنة مع الرجل ، كما ان سوء التغزية وقلة الخدمات الطبية وإنعدامها في المناطق الريفية بالاضافة الى عدم توفر المياه الصالحة للشرب تنعكس على تردي الحالة الصحية للأطفال وزيادة تعرضهم للإصابة بالامراض مما يزيد من المعاناة النفسية للمراة ، وكذلك تعاني المرأة من التميز في الوظائف في المناطق الحضرية ليس من حيث الاجور فحسب بل كذلك من حيث طرق التقدم في سلم الوظائف العليا والقيادية سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص لأسباب تتعلق بالوظائف العلمية والخبرة العملية بل تحكمها الاعراف والقيم الاجتماعية السائدة المتحيزة لصالح الرجل ، فبالرغم من وصول المرأة الى مراكز مرموقة في عدد محدود من البلدان النامية لتشتغل منصب وزيرة او حتى رئيسة للوزراء إلا أن النظرة العامة لمدى تقبل المجتمع لتولي المرأة المراكز القيادية في معظم هذه البلدان مازالت غير مشجعه ، وبالاضافة الى الاعمال المنزلية ورعاية الاطفال التي تقوم بها المرأة بصورة عامة ، فهي تقوم بإعباء أخرى غير المنزل ، خاصة في المناطق الريفية ، تتطلب كثير من الجهد الجسدي ، كجمع الحطب لإغراض الطهي والتدفئة والتزود بماء الشرب من الانهار والابار ومساعدة الرجل في أعمال الحقل . كذلك ليس من المعقول إجتماعياً أن تبرز مساهمة المرأة العاملة في دخل الاسرة والانفاق عليها حيث يفضل ان تبقى هذه المساهمة متخفية وغير معترف بها ، مع ذلك يبقى المركز الاقتصادي للمراة على جانب كبير من الاهمية لتقيل التميز ضدها . فكلما ارتفع تحصيلها العلمي كلما زادت فرص حصولها على مستوى دخل اعلى وبالتالي تحسنت مستوى مكانتها الاقنصادية في المجتمع . يؤدي الارتفاع في مستوى التحصيل العلمي والمكانة الاقتصادية للمرأة في المجتمع الى تحسين فرص تربية أطفالها من الناحيتين الصحية والتعليمية ولما كان رأس المال البشري من أهم متطلبات التنمية ، فإن تعليم المرأة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وبالتالي تحسين مستوى المعيشة لابد أن ينظر إليها باعتباره من أهم اهداف التنمية في الاجل الطويل(الأمين ، 2007م).

3.3.2 تجارب بعض الدول في القضاء على مشكلة الفقر

تجربة بنغلاديش

تعتبر تجربة بنك الفقراء واحدة من أعظم التجارب التي خاضتها الدول حيث تم في عام 1976م تاسيس بنك الفقراء وذلك بهدف منح قروض للفقراء بدون ضمان لمساعدتهم على إقامة مشاريع صغيرة تدر عليهم دخلاً يساعدهم على تحسين أوضاعهم وتقوم فكرة بنك الفقراء أساساً على منح الفقراء قروض متناهية الصغر لعمل مشاريع صغيرة يتكسبون منها ويسددون ديونهم على أقساط ، ويقوم البنك على مبدأ ان التوظيف الذاتي للفقراء أساس لعملية التنمية وكذلك مبدأ ساعد الناس كي يساعدوا أنفسهم ، ويقوم على فكرة الارتقاء بالفقير ومساعدتة على بناء نفسة وتنمية حياته(بلال ، 2013م) .

رواندا

رواندا قصة دولة أفريقية تحولت من المجاعة الى سابع دولة على مستوى العالم في النمو الإقتصادي ، جمهورية رواندا وتعني الالف تل وهي بلد غير ساحلية ، عاصمتها كيغالي ، يقدر عدد سكان رواندا بنحو 12 مليون نسمة و58% من الشباب ، كانت رواندا مجرد بقايا دولة نتيجة الحرب التي دارت فيها بين قبائلها وأشهرهم قبيلتي الهوتو والتوتسي وذلك للصراع على السلطة وراح ضحيتها أكثر من مليون انسان ، صنفت منظمة الامم المتحدة مدينتة "كيغالي " عاصمة رواندا كأجمل مدينة في أفريقيا عام 2015م أصبحت رواندا منذ عام 2016م أولى الدول الافريقية لجزب رجال الاعمال وذلك وفقاً لقرير السوق الافريقية المشتركة .

رواندا الان تحتل المركز السابع بين الدول في العالم في النمو الاقتصادي رواندا في المركز 20 في ريادة الاعمال حققت السياحة وحدها نحو 43% من الدخل الاجمالي في البلاد مع الجدية في محاربة الفساد ، أصبحت الزراعة والصناعة فقط تمثل نسبة نحو 70% من القوة الاقتصادية للدولة في تلك السنوات الاخيرة تضاعف متوسط دخل الفرد ثلاثة مرات وذلك بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشة البلاد . أما في التعليم والصحة رواندا تخصص 44% من ميزانية الدولة للتعليم والصحة ، رواندا لديها مشروعاً بدأتة منذ عشرين سنة إنتشال مليون فقير سنوياً وستحتفل عام 2020م بالقضاء نهائياً على الفقر ، يحق لمواطني جميع دول العالم الدخول الى رواندا دون تأشيرة مسبقة بدءأ من مطلع يانير 2018م بهدف رفع السياح وتنشيط القطاع السياحي (قناة كل شي2018م.www.youtube).

الفصل الثالث

الفقر في السودان

المبحث الأول: ملامح عامة عن الإقتصاد السوداني.

المبحث الثاني: تحليل الفقر في السودان.

المبحث الثالث: أثار الفقر والإستراتيجية المرحلية لتخيض حدة الفقر.

المبحث الرابع: محددات الفقر من الناحية الإقتصادية وغير الإقتصادية.

الفصل الثالث

الفقر في السودان

تمهيد :

يعد السودان من الدول الفقيرة ، رغماً عن تنوع الموارد الطبيعية الموجودة ، ولكنة لم يتمكن بعد من إستغلالها اسغلالاً أمثل، والسودان كغيره من الدول النامية التي تعانى من التخلف في اقتصادها والازدواجية في الهياكل تعنى وجود هياكل اقتصادية غير متكاملة إلى وجود قطاع الرأسمالي حديث ومتطور إلى جانب قطاع تقليدي كبير ومتخلف والعلاقة بينهما ضعيفة مع وجود نشاط اقتصادي واحد اواثنين تهيمن على الإقتصاد وهذا مايعرف بملامح الاقتصاد السوداني لذا يشمل هذا الفصل، المبحث الاول ، عن الملامح الريئسية للاقتصاد السوداني ، بجانب الحديث عن مظاهر الفقر في السودان. فإن التقديرات تفيد ان الفقر قد ازداد واتسع نطاقة في أوائل التسعينات مع تطور وإنتشار الفقر من خلال فترة الدراسة ومدى إنتشاره والفئات التي تعاني منه ومدى التفاوت في مؤشرات الفقر وملامح الفقر عبر الولايات ومعرفة الاسباب الرئيسية التي أدت الى تفاقم هذه الظاهرة في السودان وهو مايعرف بتحليل وتطور الفقر في السودان(المبحث الثاني). ثم نتناول أهم الاسرتيجيات التي إتخذت لمكافحة الفقر وتقليل حدة الفقر في السودان ومرتكزاتها ومخرجاتها ثم أثار الفقر في السودان وهو مايعرف بالمبحث الثالث. ثم نتناول اهم المتغيرات أو المحددات الاقتصادية وغير الإقتصادية خلال فترة البحث (1990–2014 م) وهو ما يعرف بالمبحث الرابع.

1.3 المبحث الاول ملامح عامة عن الاقتصاد في السودان

1.1.3 هيكل الاقتصاد السوداني :

قبل العام 1990 م ، كان قطاع الخدمات مسيطر على الاقتصاد السوداني حيث كان يساهم بأكثر من50% من الناتج القومي الاجمالى نتيجة للنمو المتزايد للأنشطة الاقتصادية المتوازية آنذاك التي تمثل 30% من الناتج القومي الإجمال، بعد عام 1990 م تراجعت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الإجمالي من 54% عام 1990 م إلى 32%عام 2000 م . تبع هذا التحول الهيكلي نتيجة لإعادة التنظيم وسياسات التحرير التي طبقت خلال عقد التسعينات تلك السياسات التي انحازت لقطاعات التنمية الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي والصناعي كنتيجة لذلك زادت مساهمه القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي من 29% عام 1990 م إلى 47% عام 2000 م وعلى صعيد آخر زادت مساهمة القطاع الصناعي نسبيا في الناتج القومي الإجمالي من 17% عام 1990 .م الى 21 %عام 2000م (زكريا ، وأخرون ، 2002م).

شكل رقم (1-1) مساهمة القطاعات في الناتج القومي الاجمالي سنة 2015م

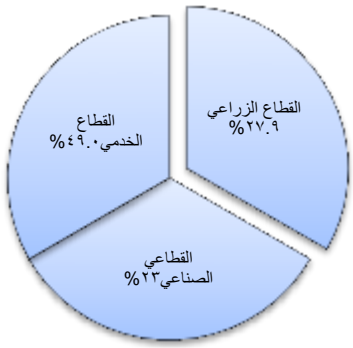

المصدر : بنك السودان المركزي ، 2016م

فقد هيمن قطاع الخدمات بنسة كبيرة بلغت 49% في الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالقطاعات الأخرى ويوضح الشكل (1-1) مساهمة القطاعات.

طبيعة الأنشطة الاقتصادية لهيكل الاقتصاد السوداني

تمتاز التنمية الاقتصادية في السودان كغيره من الدول النامية التي تعانى من التخلف في اقتصادها حيث نجد إنها تمتاز بالآتي:

1. ازدواجية الهياكل :

الازدواجية في الهياكل تعنى وجود هياكل اقتصادية غير متكاملة إلى وجود قطاع الرأسمالي حديث ومتطور إلى جانب قطاع تقليدي كبير ومتخلف والعلاقة بينهما ضعيفة من حيث الارتباط وهذا يودى إلى تطور قطاع على حساب الآخر بهدف خدمة الاقتصاد الرأسمالي مثلا في فترة الاستعمار نجد الانسجام أكثر بقطاع الزراعة على حساب قطاع الصناعة وهذا أدى ارتباط متجه نحو الخارج وذلك من اجل توفر المواد الخام الاولية كإنشاء مشروع الجزيرة (الردواي ، بغداد، بدون تاريخ).

النشاط الأحادي :

النشاط الأحادي هو وجود نشاط اقتصادي واحد اواثنين تهيمن على الإقتصاد مثلا نجد في فترة من الفترات الإنتاج الزراعي هو المهيمن ولكن نجد أن مشاركته ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي حيث تمثل نسبة السكان العاملين الزراعة 55.3% لأن هذا القطاع يعاني من الكثير من المشاكل التي تضعف الإنتاجية الحدية للعامل واخيراً الاعتماد على إنتاج النفط وإهمال بقية القطاعات وسرعان ما فقد السودان هذا المصدر بسبب انفصال جنوب السودان(مطانيوس، بيروت، بدون تاريخ).

2. تصدير أحادى:-

عادة نجد الدول النامية ومنها السودان يتخصص في تصدير سلعه واحدة اوسلعتين للاقتصاد العالمي مما يجعل اقتصادها يتسم بالحساسية لتقلبات أسعار السوق العالمية ففي السابق السودان تعتمد على القطن كمحصول نقدي ويليه الصمغ العربي ولكن نتيجة لوجود المنافسة العالمية وظهور مواد خام بديله للقطن نجد إن أسعاره انخفضت وأدء لخروجه من قائمه الصادرات وكذلك الاعتماد على صادرات البترول قبل الانفصال وفقدها بالانفصال(عمروالتخطيط والتنمية).

3. عدم وجود علاقة روابط أمامية وخلفيه في القطاعات :

لعدم وجود ارتباط بين مدخلات ومخرجات القطاعات الاقتصادية فى السودان كان القطاع الزراعي يسيطر على القطاع الإنتاجي فنجد هذا القطاع يقوم بإستيراد مدخلات إنتاجه من الخارج ويصدر إنتاجه كمواد خام للخارج وكذلك عملية تصدير البترول خاما قبل ان تتم معالجته محليا كل هذه العوامل تشير الى عدم وجود الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات.

4. نمط الاستهلاك المشوه :

البنية المشوهة للاستهلاك تتمثل فى وجود نمط استهلاكي يتصف بالإنفاق غير الواقعي للطلب على السلع الكمالية التي يتم استيرادها من الخارج

5. الاختلال بين الموارد المادية والبشرية :

وهذا يمثله التفاعل بين الزيادة السكانية وانخفاض تراكم رأس المال ويترتب على ذلك تركيبة معينة من السكان يمثل الصغار دون سن (15) سنة نسبة كبيرة مما يزيد من نسبة الإعالة وعدم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أضف إلى ذلك انتشار ظاهرة البطالة بين الكبار، الزيادة السكانية تؤدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكي وعندما يعجز الناتج القومي الإجمالي عن تقديم الموارد اللازمة لسد حاجات السكان يترتب على ذلك استيرادها من الخارج مما يحتاج إلى موارد صعبه (دولار غير متوفر). وانخفاض تراكم رأس المال يعنى عدم التوسع في القطاعات المنتجة وبالتالي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يودى لانخفاض متوسط دخل الفرد وهكذا تؤدي دورة النشاط الاقتصادي إلى مزيد من الفقر

6. ضآلة التصنيع :-

يعتبر ضعف الصناعة احد مظاهر التخلف في البلدان النامية وتتخذا مظهرين أساسيين هما ضعف مساهمه الصناعة في الناتج القومي وثانيهما فقدان الصناعة الثقيلة والاعتماد على الصناعة الخفيفة ويمكن تفسير ضعف القطاع الصناعي في السودان وذلك بأنه يتركز في معظم إنتاجه في الصناعات التحويلية وليست الرأسمالية وكذلك انخفاض الإنتاجية الحدية للعامل الغير مؤهل أضف إلى ذلك هذا القطاع يستوعب عدد قليل من العاملين(عمرو التخطيط والتنمية، بدون تاريخ).

2.1.3 طبيعة ومصادر الدخول في السودان :-

دخول الأفراد في السودان تأتي عن طريق العلاقات القائمة بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومي وبأخذ نموذج مبسط للاقتصاد الذي يشمل قطاع العائلات مستهلكين وقطاع الأعمال منتجين حيث يملك قطاع العائلات الموارد الإنتاجية وقطاع الأعمال يقوم بإدخال تلك الموارد التي تحصل عليها من قطاع العائلات في عملية إنتاجية ويقوم بتقديمها لقطاع العائلات في شكل سلع وخدمات ويتحصل في ذلك أيضا في شكل أرباح وتسمى هذه العملية بعملية التدفق الدائري للدخل والدخول تأتي بأشكال مختلفة حسب مساهمة عناصر الإنتاج الأربعة في العملية الإنتاجية حيث يسمى عائد عنصر العمل أجر ويسمى عائد عنصر رأس المال فوائد وعائد عنصر الأرض ريع والمنظم يتحصل على فائدة بعد تحمل تكاليف عناصر الإنتاج السابقة.

والمسوحات السكانية التي عملت أكدت إن مشاركه الذكور في العمل اعلي من مشاركه الإناث وهذا يرجع إلى طبيعة العمل في السودان والعوامل الاجتماعية السائدة في المجتمع من الإعالة لان عدد الإناث ازيد الأطفال دون سن 15 يعتمدون على الكبار العاملين فقط والأسوأ من ذلك إن هناك بطالة وسط الكبار القادرين على العمل ويلاحظ أن نسبه العاملين في الريف اكبر من العاملين في الحضر ومعروف أن أعمال الريف معظمها بدائيه وعائدها قليل مما يجعل أمر إعالة شخص واحد اوشخصين في الأسرة أمر صعب ، توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي وطبيعة ذلك النشاط الاقتصادي مهم في توضيح حجم العائد من الإنتاج الذي يمثل دخل الأفراد ونجد القوى العاملة في السودان موزعه على القطاعات الأربعة.

1. قطاع الزراعة :-

كان هذا القطاع يستقطب ما يزيد عن ثلثي القوى العاملة في السودان ولكن الآن يستوعب أكثر من 50% من القوى العاملة مما يعنى انخفاض نسبه التشغيل، وفى القطاع الزراعي نجد أن 80% من المساحة الصالحة للزراعة تعتمد على الري المطري و17% تعتمد على الري المنتظم الصناعي و 3% تعتمد على الري بالفيضان وهذه النسب توضح أن المساحة الكبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة تعتمد على الري المطري ومعلوم أن لهذا القطاعات مشاكل عديدة

2.القطاع المروي:-

يستوعب هذا القطاع 16% من القوى العاملة للزراعة وعلى الرغم من أن هذا القطاع يستخدم الري الصناعي المنتظم ويستخدم الآلة نجد أن إنتاجية الفدان ضعيفة وتكاليف الإنتاج كبيرة ونجد أن نصيب المزراع من علاقة الإنتاج قليله ومن مشاكل هذا القطاع أن القوى العاملة في هذا القطاع لم تكن مدربة وكذلك عدم فعاليه الإدارة لأسباب فنيه

وتكنولوجيه وهى عدم كفاية الري ونقص في مدخلات الانتاج التي تودي لتدنى إنتاج الفدان وهى عدم توفر العملة الصعبة لإستيراد مدخلات الإنتاج وخاصة الرأسمالية مما يضعف عمليه الإنتاج وبالتالي عدم استمرار عمليه التراكم الرأسمالية أضف إلي ذلك سوء النقل والترحيل وكل الأسباب التي ذكرت سابقا تؤدى إلى ضعف إنتاجية الفدان مما يودى لارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا يجعل العائد من عمليه الإنتاج ضعيف وبالتالي تكون فوائد المنتجين قليله مما ينعكس على أجور العاملين أيضا(عمرو ، التخطيط والتنمية).

3.القطاع المطري الذي يستخدم الآلة في التحضير

هذا القطاع يستوعب 24% من القوى العاملة في الزراعة وهى تشمل مناطق مخططه ومناطق غير مخططه ولها مشاكل تؤدى إلى ضعف إنتاجيتها مثل عدم التخطيط الكامل وعدم اتباع دورات زراعية مما يفقد التربة لخصوبتها وجود المشاكل القبلية والتفلتات الأمنية انتشار الحشائش والحشرات مما يزيد من تكاليف الإنتاج في محاربتها عدم وجودعماله ماهرة وعدم وجود بزور محسنه (ابراهيم السيد ، 1998م).

4.القطاع المطري الذي يعتمد على الآلات البدائية

هذا القطاع يضم حوالي61% من القوى العاملة بالزراعة والإنتاج به يكون بغرض الاستهلاك ويحتوى هذا القطاع على بطالة مقنعة وذلك لصغر حيازة الأرض للأسرة الواحدة وإنتاج هذا القطاع متدني لاعتماده على الآلات البسيطة أضف إلى ذلك تذبذب الإمطار وبالرغم من إن القطاع الزراعي يضم نسبه كبيرة من القوى العاملة التي تعتمد في دخلها ومعيشتها على هذا القطاع نجد إن المشاكل التي يعانى منها تؤدى إلى لتدنى الإنتاج وارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدى إلى ضعف العائد على المزارعين.

5.القطاع الصناعي :-

بالرغم من أهمية هذا القطاع في الاقتصاد السوداني والتي تظهر في عملية زيادة الإنتاج لتوفيره للسلع الوسطية لبقية القطاعات الأخرى إلا انه يحتوي فقط على نسبه 6% من القوى العاملة وله مشاكل كثيرة منها

1. ضعف البنيات الأساسية (الكهرباء –طرق – اتصالات عماله مهرة)
2. ضعف التمويل وخاصة من المؤسسات ذات رأس المال الكبير
3. عدم قيام معاهد بحوث ومراكز دراسات جدوى للمستثمرين مما يؤدى لفشل بعض المشاريع
4. عدم تقديم الحلول العاجلة للمشاكل الفنية مما يؤدى لإيقاف المصنع

5. عدم الاستغلال الكامل لطاقه المصنع مما يؤدى لتدنى الإنتاج وكل هذه المشاكل تجعل من القطاع الصناعي بالسودان غير متطور ونسبه إنتاجيه متدنية ومما يودى لارتفاع تكاليف الصناعة وبالتالي العائد يكون ضعيف(ابراهيم السيد ، 1998م).

6.القطاع التجاري: -

يضم هذا القطاع 9,4% من القوى العاملة وعلى الرغم من هذا القطاع الرابح إلا إن هناك مشاكل تجعل تحقيق الربح صعب مثلا عمليه الجمارك تؤدي إلى زيادة تكلفه الصناعة وبالتالي يزيد سعرها مما يودى لقلة الطلب عليها أيضا المنافسة الشديدة تقلل من الإرباح والتخزين الذي يودى إلى تلف البضاعة وبالتالي الخسارة وكل هذه المشاكل تؤدى إلى عائد غير محفز مما يؤدى الى ضعف دخل الفرد.

7.قطاع الخدمات:-

هذا القطاع يشمل الكهرباء والإنشاءات والبنوك والعقارات والنقل والاتصالات والتعليم والصحة يحتوى فقط على 29,3 % من حجم القوى العاملة وتركيبه هذا القطاع يحتاج لعماله مدربه وماهرة ولكن نجد أن في السودان نسبه التعليم الفني ضعيف مما يودى إلى ضعف العائد بهذا القطاع بالتالي دائما الأجور ضعيفة للعاملين في هذا القطاع لاتفي بالضروريات وخاصة موظفي التعليم والصحة.

متوسط دخل الفرد في السودان

نجد ان متوسط دخل الفرد في السودان يعتمد على الناتج القومي الاجمالي والذي بدوره يعتمد الناتج القومي المحلي الاجمالي ومن حيث التركيب القطاعي ، نجد في المساهمات القطاعية ، القطاع الزراعي يلعب الدور الرائد في تحقيق معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي ، بجانب القطاع الصناعي وقطاع الخدمات حيث القطاع الزراعي يمثل مركز الصدارة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ينتج القطاع الزراعي في السودان المحاصيل النقدية كالقطن والسمسم والفول السوداني والكركدي وزهرة الشمس الى جانب الحبوب الغذائية الاخرى(ذرة ، دخن) اضف الى ذلك الثروة (ابراهيم السيد، 1998م).

3.1.3 مظاهر الفقر في السودان:

رغماً عن الجهود التي بذلت بواسطة الدولة ومؤسساتها المختلفة والمنظمات الأخرى إلا أن ظاهرة الفقر ظلت تطل برأسها في الريف والحضر وبين قطاعات المجتمع المختلفة وبنسب متفاوتة وإن اختلفت وتباينت الاسباب، ووفقاً لتقارير الامم المتحدة فإن السودان يعتبر من الدول الفقيرة المثقلة بالديون إذ تقدر ديون السودان الخارجية بما يعادل 36% من الناتج القومي المحلي الاجمالي وذلك رغماً عن التحسن الكبير في النمو الاقتصادي والذي ارتفع من حوالي 8.1% في عام 2005 إلي 10.3% في عام 2006م وهو يعتبر من أعلي معدلات النمو في العالم، ولكن ورغماً عن ذلك فإن هناك اتفاق على أن ظاهرة الفقر وعدد الفقراء في تزايد مستمر ومن مظاهر الفقر في السودان وذلك تبعاً للمؤشرات التي سبق الاشارة إليها الآتي:

1. متوسط دخل الفرد في السودان يعادل 320 دولار فقط في العام وهو أدني من متوسط حد الفقر وزيادة معدل التضخم حيث بلغ 5.8% في عام 2005 وقفز إلي 7.2% في العام 2007م وهو بدورة يؤثر على مستوي المعيشة إلا أنه وفي رأينا أن هذه النسب لا تعتبر عن حقيقة لمستوي المعيشة في السودان إذ أن كثيراً من الأسر تجد العون من المؤسسات الاجتماعية كديوان الزكاة كما أن المجتمع السوداني مجتمع متكافل إذ أن كثيراً من الأسر تجد العون من الاقارب الاحسن حالاً أو بعضها تجد العون من الأقارب العاملين بالخارج في دول الخليج وغيرها كما أن هناك أفراداً في الريف يمتلكون ثروات هائلة من الحيوانات لكنها غير مستقلة استقلالاً اقتصاديا وعليه فإن الأمر يحتاج إلي إعادة تقييم آخذين كل هذه العوامل وغيرها من حساباتنا لكي تتضح الصورة الحقيقية للفقر في السودان

2. تزايد عدد السكان والذي بلغ 35.4 مليون في 2005 و36.3 مليون في عام 2006 وقد قدر معدل الزيادة بـ1.89%، 3.8% و2.65% في الأعوام 1973، 1983، 1993 على التوالي وهذا سيؤدي إلي مضاعفة عدد السكان خلال 25 عاماً ويعد هذا المعدل عالياً جدا وهذه المعدلات العالية تزيد الضغط على الموارد المتاحة.

3. المعدل المرتفع للأمية بين الكبار والذي يقدر بحوالي 55% ويزيد عن معدل الدول النامية وهو 49% ومازالت رياض الأطفال محدودة وعدد مقدر من الأطفال لا يلتحقون بمدارس الأساس خاصة بين الرحل

وعدد أكبر لا يجدون الفرص في التعليم الثانوي، ورغما عن التوسع الهائل في التعليم العالي فإن نسب المشاركة فيه ما زالت في حدود 7% من نسبة السكان في مستوي الجامعات(ورقة عثمان صديق ، نظرة تأصيلية ، 2009م).

4. وفي المجال الصحي تلاحظ زيادة نسبة وفيات الأطفال مع أنها في حالة انخفاض إذ بلغت 6.8% في عام 1973 و6.6% في عام 1993، و4.9% في عام ،1999 ويلاحظ أنها أعلي وسط الشرائح الضعيفة، كما أن نسبة الأطفال (دون الخامسة) ناقصي الوزن (أي أقل من الوزن الطبيعي) تصل إلي ثلث اجمالي هؤلاء الأطفال (34%) وهي نسبة غير مقبولة بكل المقاييس. وكذلك تتعرض النساء وسط الطبقات الفقيرة إلي الامراض كالملاريا وفقر الدم وغيرها في فترة الحمل حيث يؤدي إلي أضرار بالغة بالنساء والاطفال وتقدر وفيات الامهات خلال فترة الحمل وفي الاسابيع الأولي بحوالي 550 حالة في كل 100 ألف نسمة مما يزيد الضغوط على كفالة الايتام وخدمات الرعاية والامومة والطفولة الشحيحية أصلاً. كما أن نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم فرص الخدمات الصحية تصل إلي 30% وهي نسبة عالية رغماً عن أنها أفضل من الوضع في البلاد الاقل نمواً حيث تصل النسبة إلي حوالي النصف، ورغماً عن ارتفاع نسبة السكان الذين يبقون على قيد الحياة لاكثر من 40 عاماوالتي ارتفعت إلي 53% فإنها ما زالت قليلة نسبياً.

5. زيادة عدد النازحين بسبب الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية زاد من تفاقم المشكلة خاصة في المدن والتي اصبحت تعاني كثيراً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تزايد عدد المجموعات الفقيرة وقد ترتب على ذلك كثير من الظواهر المرتبطة بالفقر وبصفة خاصة على الشرائح الضعيفة من النساء والأطفال.

6. متوسط السعرات الحرارية للفرد في اليوم تصل إلي 1840 (calories) فقط مقارنة بـ2115 في الدول الأقل نموا وهي غير متوازنة من ناحية محتوياتها إذ تغلب عليها النشويات ومن هنا ترتفع نسبة السكان شديدي الفقر.

7. سوء استخدام الموارد البشرية وازدياد البطالة إذ بلغ معدل البطالة حوالي 17.1% في عام 2006 مقارنة مع 16.2% عام 2005 بزيادة قدرها 5.5% حسب العرض الاقتصادي لعام 2006 مع ملاحظة ارتفاعها

وسط خريجي الجامعات خاصة خريجي التخصصات الانسانية والاجتماعية، وذلك زيادة على البطالة المقنعة المتمثلة في عدم الاستغلال الأمثل للقدرات البشرية العاملة في القطاع العام(ورقة عثمان صديق نظرة تأصيلية ،2009م).

8. الانتشار الواسع لمرض الملاريا إذ بلغ أكثر من 40% من اجمالي الاصابات وكذلك أمراض الجهاز التنفسي والتي تبلغ 28% زيادة على الاسهالات وأمراض سوء التغذية وهي لا شك تعيق الانتاج وتزيد من فرص إنتشار الفقر وذلك رغماً عن أنها يمكن السيطرة عليها إذا توفرت الارادة والموارد المادية والبشرية(ورقة عثمان صديق ، نظرة تأصيلية، 2009م)

2.3 المبحث الثاني: تحليل الفقر في السودان

1.2.3 تحليل الفقر في السودان

وفقاً للبيانات المتاحة لإعطاء صورة تقريبية للفقر في السودان وذلك من خلال المعلومات المتوفرة من بداية فترة الدراسة من عام 1990–2014م لأن هذه الفترة شهدت تغيرات هيكلية في الاقتصاد السوداني . فإن التقديرات تفيد ان الفقر قد ازداد واتسع نطاقة في أوائل التسعينات في السودان ، أفادت بعض الدراسات ان 36% من سكان السودان فقراء غزائياً في عام 1978م ومن الجدلوين (1–2) و(1–3) نلاحظ أن 68% من سكان السودان في المتوسط فقراء في عام 1992م ، وهذا يعني أن نسبة الفقراء تتزايد بمعدل سنوي قدرة 4,6% خلال الفترة 78–1992م وباستخدام معدل الذيادة هذه ومعلومات الفقر في السودان لعام 1992م نجد في عام 1998م ، أن مؤشر عدد الرؤوس قد يكون 89% ، أي أن 89% قد يكونون فقراء . وبالمثل فقد أوجدنا أن فجوة الفقر في عام 1998م قد تكون حوالي 70% أي أن إنفاق الفقراء يفي فقط بحوالي 30% من تكلفة غذائهم الاساسي .

جدول رقم (1–2): الفقر في الحضر

مؤشرات الفقر	فقر الدخل %		فقر الانفاق %	
مؤشر الفقر	**ح1**	**ح2**	**ح1**	**ح2**
1– مؤشر عدد الرؤوس	**81**	**87**	**74**	**83**
2– فجوة الفقر	**74**	**78**	**60**	**65**

المصدر : الطاهر محمد نور (بدون تاريخ) :"الفقر في السودان 1992م باستراتيجيات وبدون استراتيجيات التواؤم مع الفقر ، تقرير بحثي مقدم لصندوق التكافل الاجتماعي ، الخرطوم(التقرير الاستراتيجي السوداني،1998م).

ح1: خط الفقر يمثل الغزاء فقط . ح2: يمثل بجانب الصحة والتعليم والانتقال

جدول رقم (1–3): الفقر في الريف

مؤشرات الفقر	فقر الدخل(%)		فقر الانفاق(%)	
مؤشر الفقر	ح1	ح2	ح1	ح2
1– مؤشر عدد الرؤوس	**83**	**86**	**61**	**71**
2– فجوة الفقر	**80**	**82**	**58**	**61**

المصدر: المصدر نفسه.

الفقر في الحضر

بنظرة أفقية للجدول رقم (1–2) ، نلاحظ أنة في عام 1992م ، حوالي 81% من سكان الحضر لا يستطيعون الحصول على غذاء كاف ، أي لا تمكنهم دخولهم من ذلك وإذا أخذنا بجانب الغذاء الحاجيات الأساسية الأخرى نجد أن نسبة فقراء الحضر قد ارتفعت إلى 87% .

كما يوضح الصف الاخير من الجدول رقم (1–2) فجوة الفقرا ء ، وبقراءة أفقية أيضاً يوضح الجدول أن دخول فقراء الحضر تعجز عن الإيفاء بحوالي 74% من غزائهم الأساسي ، وإذا أخذنا بجانب الغذا الحاجيات الأساسية الأخرى

نجد أن دخول فقراء الحضر تعجز عن الإيفاء بحوالي 78% من حاجياتهم الأساسية التي تتمثل في الغذاء والملبس والسكن والتعليم والدواء .

أما إذا اخذنا الفقر من جانب الانفاق ، نجد أن فقراء الحضر لا يستطيعون الانفاق على 60% من غذائهم الاساسي ، وغير قادرين على الانفاق على 65% من جميع حاجياتهم الأساسية بما فيها الغذاء . كما نلاحظ أن مؤشرات الفقر المحسوبة من جانب الدخل هي أكبر جانب مؤشرات الفقر المحسوبة من جانب الانفاق(التقرير الاستراتيجي السوداني،1998م) . هذا الفرق الواضح مرده إلى التكافل الاجتماعي الذي يسود المجتمع السوداني . وإستراتيجيات التواؤم مع الفقر ، إضافة إلى تحويلات السودانيين العاملين بالخارج قد إمتصت كثيراً من مظاهر الفقر ، ومن أهم استراتيجيات التواؤم في الحضر مثلاً أن تتخطى فتاة كل القيود الاجتماعية وتخرج للعمل ، إما في القطاع الغير رسمي وتعمل في بيع الاطعمة ، او في القطاع المنظم إن نالت شيئاً من التعليم ، أو مثل عامل في بعض المصالح الحكومية تجده يبيع السجائر ، أو موظفاً يلجا لعمل الاطفال أو الزوجة . أما في القطاع المنظم وغير المنظم وقد يلجا بعض الفقراء الى بيع منازلهم غالباً ماتكون في وسط المدينة وشراء بيت بسعر أقل في أطراف المدينة ، ولجأ البعض الى إستئجار جزء من المنزل . ونشير أيضاً الى ان الفقر مازال يتخفى تحت قناع قيم التكافل والتراحم السائد في المجتمع السوداني . الخوف الان أن هذا القناع بدأ يتمزق لأن قدرة من يدعمون الفقراء في هذه المجتمعات قد بدأت تضعف بفعل الأحوال الاقتصادية الصعبة (التقرير الاستراتيجي السوداني ، 1998م).

الفقر في الريف السوداني

يوضح الجدول رقم (1-3) أن 83% من سكان الريف فقراء غذائياً ، أي تغل دخولهم عن خط الفقر الغزائي . أما إذا أخذنا بجانب الغذاء الحاجيات الأساسية الأخرى نجد أن حوالي 86% من سكان الريف فقراء غذائياً ، أما من جانب الانفاق نلاحظ أن حوالي 61% من سكان الريف فقراء غذائياً ، اي لا يستطيعون غذاء كافي . ويلاحظ في الريف 65% فقراء يقل إنفاقهم عن الإيفاء بجميع حاجياتهم الاساسية

أما بالنسبة لفجوة الفقر ، فيوضح الجدول رقم (1-3) هذه الفجوة من جانب الدخل ومن جانب الانفاق ، وبالنسبة للغذاء فقط (ح1) والغذاء زائداً الحاجيات الأساسية الاخرى مثل الصحة والتعليم والكساء والانتقال ، (ح2) . ويوضح الجدول أن دخول أهل الريف تعجز عن الإيفاء بحوالي 80% من غذائهم ، ترتفع هذه النسبة الى 82% إذا أخذنا بجانب الغذاء الحاجيات الاساسية الاخرى .

أما من جانب الانفاق نجد أن فجوة الفقر بالنسبة لخط الفقر الذي يمثل الغذاء حوالي 58% ترتفع إلى 62% . إذا اخذنا الحاجيات الاساسية الأخرى . كما نلاحظ في الريف أن مؤشرات الفقر المحسوبة من جانب الانفاق أقل من المحسوبة من جانب الدخل ، ولكن هذا الفقر في الريف أكبر منة في الحضر ، الجدوليين (1-2)و(1-3) ويعود كبر هذا الفرق في الريف إلى أن احتاجيات أهل الريف قليلية مقارنة بالحضر ، إضافة إلى أن التكافل الاجتماعي في إزالة الفقر الريفي وأعمق منة في الحضر(التقرير الاستراتيجي السوداني ، 1998م) .

وذلك لأن استراتيجيات التواؤم مع الفقر متاحة في الحضر أكثر منها في الريف ، حيث تسود في الريف قيم العمل الجماعي ، وتلعب هذه القيم دوراً كبيرا في تخفيف حدة الفقر.

الفقر في الولايات :

حيث يوضح الجدول رقم (1-4) نسبة الفقراء بالنسبة لكل ولاية على حدة ، في الريف والحضر باستثناء الولاية الوسطى التي لم تتوفر عنها معلومات بالنسبة للقطاع الحضري وتشير أرقام الجدول إلى فروقات واسعة في إنتشار الفقر بين ولاية الخرطوم من جهة ، وبن بقية الولايات ، فباستثناء ولاية الجزيرة ، نلاحظ ان معدلات الفقر أعلى في الريف لكل بقية الولايات . وتوجد بولاية دافور أعلى معدلات فقر تليها ولاية كردفان ، ثم الولاية الشرقية والولاية الشمالية ، وتوجد أقل معدلات فقر في ولايتي الخرطوم والجزيرة ، وهما من أكثر الولايات في السودان التي نالت حظاً من التنمية مقارنة ببقية القطر .

جدول رقم (1-4)

معدل الدخل بالولايات(%) حضر / ريف

الولاية	الحضر%	الريف %	كل الولاية %
الشمالية	**90**	**93**	**92**
الشرقية	**88**	**94**	**91**
الخرطوم	**77**	**80**	**79**
الجزيرة	**93**	**90**	**92**
الوسطى	**-**	**92**	**-**
كردفان	**87**	**96**	**92**
دارفور	**89**	**97**	**93**

المصدر : وزارة العمل (1997).

تطور الفقر في السودان :

• الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ويشير إلى حالة من الحرمان المطلق من واحد أو أكثر من أبعاد رفاهية الفرد وبينما هنالك مجموعة متنوعة من مؤشرات الرفاهية يمكن استخدامها لتحديد مستوى الفقر بين السكان، إلا أن أوسعها قبولاً يستند على الاستهلاك وفي هذا التقرير، تم اختيار نصيب الفرد من الاستهلاك كمؤشر للرفاهية ، وتم تقدير خط الفقر الوطني استناداً إلى أنماط الاستهلاك السائدة.

• يمكن تعريف خط الفقر بإنه التكلفة النقدية لفرد معين، في مكان وزمان معينين، للوصول إلى مستوى رفاهية مرجعي فإن لم يحصل فرد ما على ذلك المستوى الأدنى من المعيشة، سيعتبر ضمن الفقراء.

• تم حساب خط الفقر باستخدام 2400 سعر حراري للفرد في اليوم، باعتباره مستوى الاحتياجات الدنيا اليومي من الطاقة الغذائية ، بالإضافة إلى مكون غير غذائي ضئيل

تم حساب خط الفقر في شمال السودان بحوالي 113.8 جنيها سودانياً للفرد في الشهر .

وجد أن 46.5 ٪ من السكان في شمال السودان تحت خط الفقر، وبنسبة 26.5 ٪ من سكان الحضر و57.6% من سكان الريف وجد أن معدل انتشار الفقر في إقليم الخرطوم هو الأقل، يليه الإقليم الشمالي ثم الإقليم الشرقي والإقليم الأوسط، في المرتبة الثالثة، بينما إقليم كردفان وإقليم دارفور هما أفقر الأقاليم سجلت مستويات الفقر تبايناً كبيراً بين الولايات إذ يتراوح معدل انتشار الفقر بين السكان، من الربع 26% في ولاية الخرطوم لأكثر من الثلثين69.4 % في ولاية شمال دارفور(الجهاز المركزي للإحصاء ، 2009م).

جدول رقم (1-5) معدلات الفقر على المستوى القومي

معدل الفقر (%)	فجوة الفقر(%)	شدَّة الفقر(%)
46,5	12,5	7,8
1,1	0,5	0,3

المصدر :المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر2009.

خط الفقر للفرد في الشهر – جدول رقم (2-1)

نوع السلعه	جنية سوداني	%
غزائي	69	61
وغير غزائي	45	39
اجمالي	114	100

المصدر :المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر2009.

مؤشرات قياس الفقر

الأدبيات النظرية والتطبيقية عن قياس الفقر واسعة النطاق، ولكن إهتمامنا ينصب على فئة من مؤشر قياس الفقر طوَّرها فوستر وقرير وثوربيك 1984 ويمكن تلخيص هذه المجموعة من المؤشرات بالمعادلة التالي

$$p_\alpha = (\frac{1}{n}) \sum_{i=1}^{q} (\frac{z - y_i}{z})^{\alpha}$$

n ، هي تمثل الأفراد i تدل على الاستهلاك =(متوسط استهلاك الفقراء) y ، خط الفقر z ،معلمة غير سالبة a حيث هو عدد الأفراد الذين يقل الاستهلاك لديهم عن خط الفقر =(عدد الفقراء q)، إجمالي السكان في المجتمع نسبة الفقراء من إجمالي السكان، أي أنه يقيس النسبة المئوية للسكان a=0 عدد الأفراد » و يعطي مؤشر الذين يكون الاستهلاك لديهم تحت خط الفقر. ويعتبر مؤشر عدد الأفراد أكثر مؤشرات قياس الفقر استخداماً،لأنه أبسطها فهماً وأسهلها تفسيراً ومع ذلك ، فإنه ينحصر ضمن حدود معينة حيث أنه لا يأخذ بعين الإعتبار مدى قرب أو بعد مستويات استهلاك الفقراء عن خط الفقر، ولا توزيع الاستهلاك فيما بين الفقراء ويقيس مؤشر a= 1 مدى عجز متوسط الاستهلاك لدى السكان **عن** خط الفقر وبحيث كلما كان العجز أكبر، « فجوة الفقر » شدَّة الفقر » كلما زادت الفجوة، وهذا المؤشر يتغلب على القيد الأول في مؤشر عدد الرؤوس)، وهذا المؤشر حسَّاس لتوزيع الاستهلاك بين الفقراء، بحيث أن انتقال فرد فقير إلى فرد آخر أقل فقراً، قد)a= لا يؤثر في مؤشر عدد الرؤوس أو فجوة الفقر، لكنه سيزيد من هذا قيمة المؤشر وكلما كانت فجوة الفقر أكبر، كلما ارتفع الوزن المسند إليها.

وتلبِّي مؤشرات قياس الفقر ثمَّة خصائص ملائمة أولها، أنها قادرة على جمع المؤشرات الفردية في مقاييس تجميعية للفقر والثانية، أنها قابلة للإضافة ، بمعنى أن مستوى إجمالي الفقر يساوي مجموع مستويات الفقر لجميع الشرائح السكانية الفرعية المحسوبة والثالثة، مؤشرا فجوة الفقر وشدَّة الفقر لهما خاصية استيفاء بديهية التي تنص أنه حتى إذا كان عدد الفقراء ثابتاً، فإن الانخفاض في مستوى رفاهية أسرة فقيرة ما لابد ، «الرتابة» والتي تقول أنه ليس « التحويلات » أن يؤدي إلى زيادة الفقر والرابعة ، مؤشر شدَّة الفقر يتفق أيضاً مع بديهية فقط متوسط رفاهية الفقراء هو التي يؤثر في مستوى الفقر، لكن أيضا توزيعه وعلى وجه الخصوص، فإن تحويل الدخل من أسرة فقيرة إلى أسرة آخرى أكثر دخلاً لابدَّ وأن يؤدي إلى زيادة الفقر أخيراً مؤشرات قياس الفقر والأخطاء المعيارية وفترات الثقة المقابلة لها .

جدول رقم(2-2) :الفقر حسب نمط المعيشة(حضر / ريف

عدد الطبقات = 15

وحدات المعاينة الأولية = 660

عدد المشاهدات= 7,913

الموقع	التقدير	الخطاء المعياري	فترة الثقة 95%	
معدل الفقر				
الولاية الشمالية	33.7	2.4	29.0	38.3
الولاية الشرقية	46.3	2.7	41.1	51.6
الولاية الخرطوم	26.0	3.1	19.9	32.0
الولاية الوسطى	45.4	2.2	41.2	49.6
ولاية كردفان	58.7	3.2	52.4	65.0
ولاية دارفور	62.7	2.4	58.0	67.4
فجوة الفقر				
الولاية الشمالية	9.4	1.1	7.4	11.5
الولاية الشرقية	17.7	1.6	14.6	20.7
الولاية الخرطوم	6.4	0.9	4.6	8.2
الولاية الوسطى	13.8	0.9	12.0	15.5
ولاية كردفان	23.1	1.8	19.5	26.7
ولاية دارفور	24.6	1.3	22.2	27.1
شدة الفقر				
الولاية الشمالية	3.8	0.6	2.7	4.9
الولاية الشرقية	9.0	1.1	6.9	11.1
الولاية الخرطوم	2.4	0.4	1.6	3.1
الولاية الوسطى	6.1	0.5	5.1	7.1
ولاية كردفان	11.7	1.2	9.4	14.0
ولاية دارفور	12.6	0.8	11.0	14.1

المصدر :المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر2009 .

ويمكن أيضاً توضيح مدى تركُّز السكان حول خط الفقر، باستخدام أحدى المفاهيم ذات الصلة ، وهو مفهوم دالة "كثافة الاحتمال ويبين الشكل (1) مقدِّر كيرنل لكثافة الاستهلاك الفردي والذي يُظهر حدوث تجمعات جوهرية تحت خط الفقر، مما يعني أن مؤشرات قياس الفقر ستكون أكثر حساسية لانتقال خط الفقر إلى أسفل من انتقاله إلى أعلى و يؤكد الجدول (2-2) هذا الاستنتاج، من خلال تقدير مؤشرات قياس الفقر الثلاثة عندما ينتقل خط الفقر إلى أعلى وأسفل فمن ناحية، فإنه يكشف أن 13% من السكان تقع ضمن زائد أو ناقص 10% من خط الفقرو 25% ضمن زائد أو ناقص 20% ومن ناحية أخرى، تتغير جميع مؤشرات قياس الفقر بدرجة أكثر عند انتقال خط الفقر إلى أسفل من انتقاله إلى أعلى. **دالة كثافة الاستهلاك للفرد**

شكل رقم (1-2) الاستهلاك الشهري للفرد

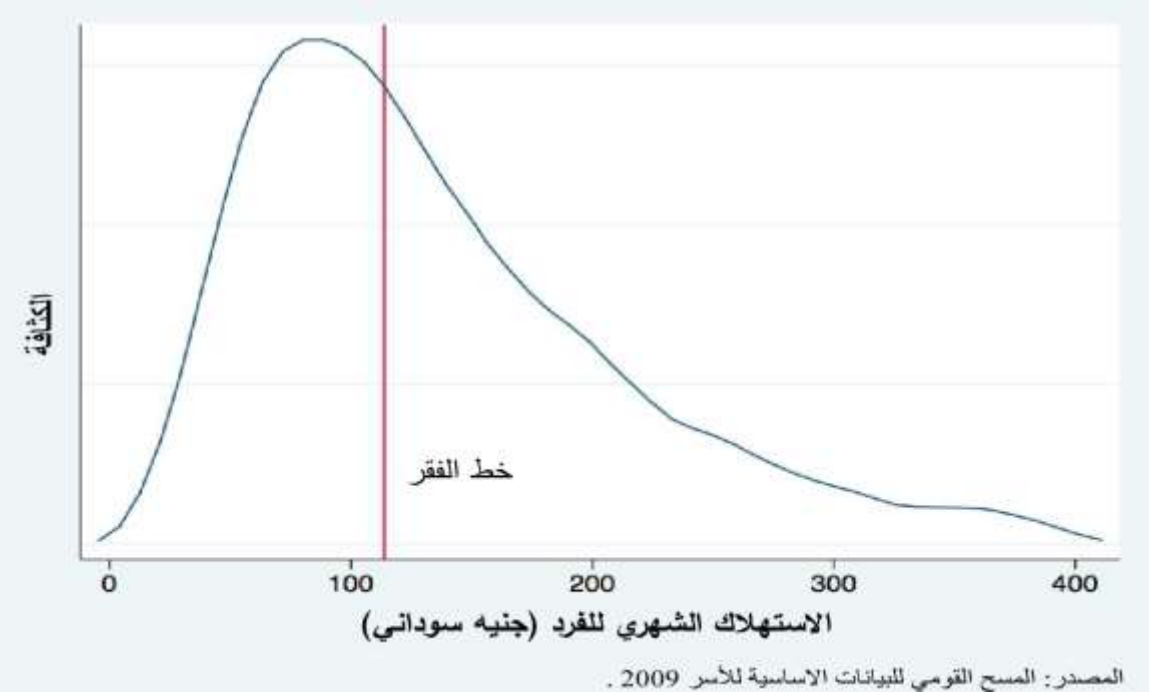

معدل الإستهلاك للفرد :

- معدل الإستهلاك للفرد هو المؤشر المستخدم لقياس مستوي المعيشة و خط الفقر القومي يحدد وفقاً لمعدل الفرد وقت الدراسة.
- يعرف معدل الإستهلاك السنوي للفرد بالتكلفة النقدية للسلع و الخدمات المستهلكة للفرد الواحد من المشتريات و الإنتاج الذاتي و الإستهلاك من المخزون و الهدايا العينية و ذلك خلال الفترة المرجعية للمسح . ويشمل ايضا تقدير القيمة النقدية للسلع المعمرة مثل وسائل النقل و الأجهزة المنزلية المختلفة وكذلك القيم النقدية للخدمات كإيجار المسكن.....الخ) .

متوسط الاستهلاك السنوي للفرد بالجنيه السوداني:

شكل رقم (1-3)

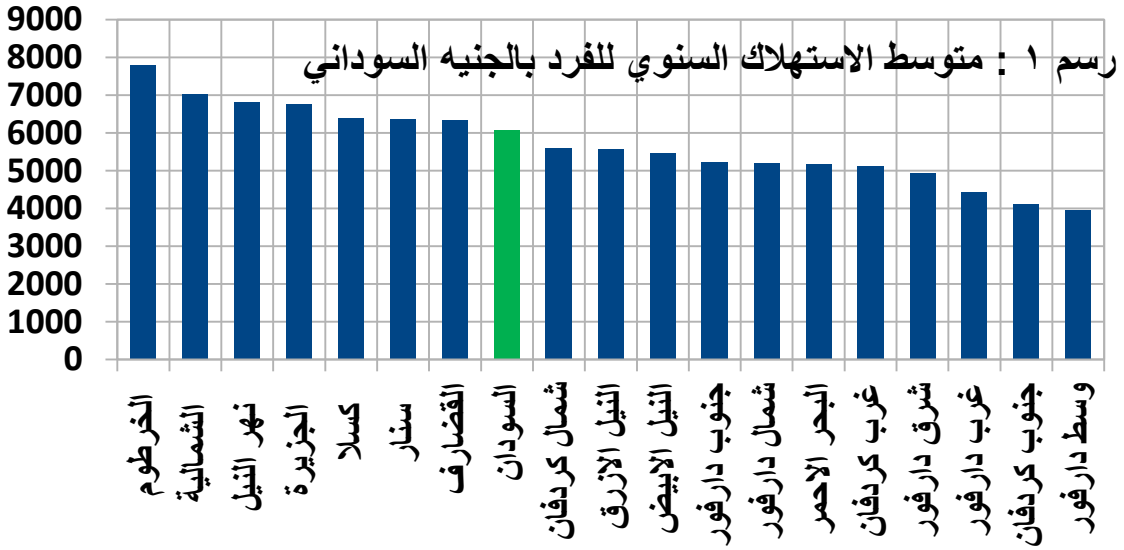

1- **الإستهلاك الغذائي :**

معدل الإستهلاك الغذائي السنوي للفرد في السودان في عام **(2014)** يقدر بحوالي **(3636)** جنيه ويمثل الغذاء العنصر الرئيسي للإنفاق و يمثل**(60%)** من الاستهلاك الكلي , مع فرق جوهري بين الحضر والريف**(53%)** و **(64%)**على التوالي(الجهاز المركزي للإحصاء ، 2014م).

2- **تطور خط الفقر في السودان :**

يعرف الحد الأدني لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر فالأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر لا يستطيعون الحصول على السلع و الخدمات الضرورية غذائية وغير غذائية ، يعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو انفاقه يقع تحت مستوي الحد الأدني للحاجات الأساسية اللازمة للفرد .

3- ***خط الفقر الغذائي*** : هو قيمة سلة الغذاء التي تحقق الاحتياجات الأساسية للفرد من السعرات الحرارية و التي حددتها منظمة الزراعة و الأغذاية العالمية الفاو بمقدار (2110) سعر حراري للفرد في اليوم وإعتمدها البنك الأفريقي للتنمية لأغراض المسح .

4- **خط الفقر الأدني المدقع :**

1. **خط الفقر الأدني** : هو خط الفقر الغذائي زائد قيمة الإحتياجات الغير غذائية التي لا يمكن الإستغناء عنه والتي إضطرت الأسر إلى الإستغناء عن بعض إحتياجاتها الغذائية للإنفاق على غير الغذائية
2. ***خط الفقر الأعلي*** : يساوي خط الفقر الغذائي زائد الإستهلاك غير الغذائي للأسر التي إستهلاكها الغذائي للفرد يساوي قيمة خط الفقر الغذائي . يمثل هذا الخط القيمة المالية التي تسمح للأسر بتغطية كامل إحتياجاتها الغذائية وغير الغذائية دون الحاجة للتضحية باي منها وهذا المعتمد رسميا لقياس مستوي الفقر ودونه يعتبر الفرد فقيراً ، بلغ خط الفقر حوالي 5110 جنية للفرد في السنة في الحضر وفي الريف 4044 جنية للفرد (الجهاز المركزي للإحصاء ، 2014م).

جدول لتوضيح خطوط الفقر:

- **جدول رقم(2-3) خطوط الفقر في 2014**

المكان	خط الفقر الغزائي	خط الفقر الاعلى	خط الفقر الادنى
حضر	2966	4124	5110
ريف	2698	3605	4044

نسبة الفقر:

- **جدول رقم(2-4) نسبة الفقر في السودان حسب أسعار نوفمبر 2014**

النمط	السكان تحت خط	السكان تخت خط
	الفقر الأدني(المدقع)	الفقر الأعلي
حضر	%22.6	%37.3
ريف	%26.5	%35.5
السودان	%25.2	36.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء 2014م

السكان تحت خط الفقر:

شكل (1-4)

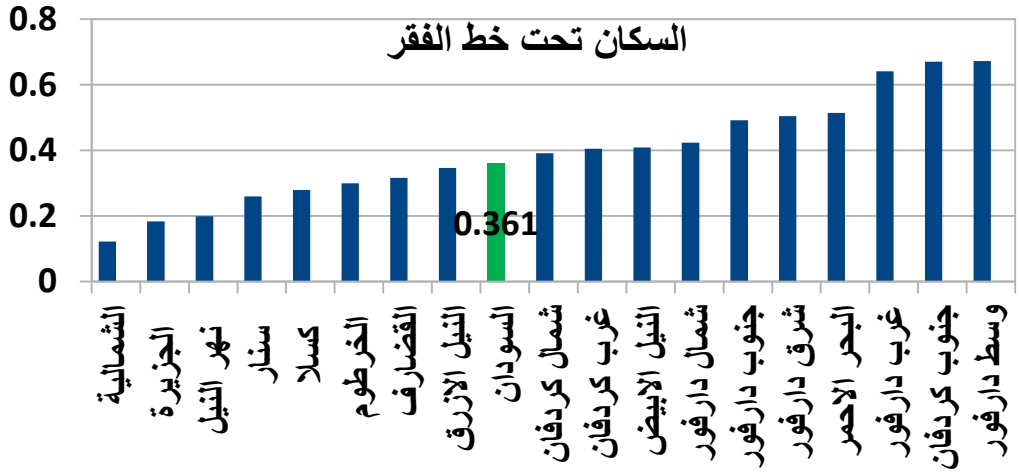

الولايات الأقل فقراً هي علي التوالي ، الولاية الشمالية الجزيرة و ولاية نهر النيل أما ولايات جنوب كردفان والبحر الأحمر و وسط وغرب دارفور فهي الأكثر فقراً(.الجهاز المركزي للإحصاء ، 2014م).

الجدول رقم(2-5) يوضح توزيع حالة الفقر في السودان حسب الولاية اضيف مؤشر الأولوية للجدول رقم (2-5) والذي يبين الولايات التي ينبغي أن تعطي الأولوية في الأستهداف للحد من الفقر **مؤشر الأولوية :**

- يبين الجدول رقم (2 -5) أدناه أن مؤشر الاولوية حوالي (1.8) في كل من ولايات جنوب كردفان وغرب و وسط دارفور مما يعني إنها الاولئ بالرعاية وهذه المناطق تتطلب إهتماماً خاصاً من قبل واضعي السياسات لخفض الفقر.
- ولايات البحر الأحمر وشرق و جنوب دارفور يمكن إعتبارها مناطق ذات أولوية من الدرجة الثانية.

نسبة الفقر ومؤشر الأولوية حسب الولايات : جدول رقم (2- 5)

الولاية	نسبة الفقر	نسبة السكان	مساهمة مطلقة	مساهمة نسبية	مؤشر الاولوية
الشمالية	%12.2	%2.2	%0.3	%0.7	0.32
نهر النيل	%19.9	%3.9	%0.8	%2.1	0.54
البحر الاحمر	%51.4	%3.7	%1.9	%5.3	1.43
كسلا	%27.9	%5.6	%1.6	%4.3	0.77
القضارف	%31.6	%5.1	%1.6	%4.4	0.86
الخرطوم	%29.9	%17.4	%5.2	%14.4	0.83
الجزيرة	%18.3	%11.5	%2.1	%5.8	0.5
النيل الابيض	%40.9	%5.9	%2.4	%6.7	1.14
سنار	%25.9	%4.6	%1.2	%3.3	0.72
النيل الازرق	%34.6	%3.1	%1.1	%3.0	0.97
شمال كردفان	%39.1	%9.3	%3.7	%10.1	1.09
جنوب كردفان	%67.0	%2.5	%1.7	%4.6	1.84
غرب كردفان	%40.5	%2.5	%1.0	%2.8	1.12
شمال دارفور	%42.3	%6.9	%2.9	%8.1	1.17
غرب دارفور	%64.1	%2.6	%1.7	%4.7	1.81
جنوب دارفور	%49.2	%7.8	%3.8	%10.6	1.36
وسط دارفور	%67.2	%3.3	%2.2	%6.1	1.85
شرق دارفور	%50.4	%2.0	%1.0	%2.8	1.4

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، 2014م

2.2.3 ملامح الفقر :

تعتبر البطالة سبباً رئيسياً للفقر في السودان وتظهر الدراسة أن(**50%**) من الأفراد الذين يعيشون في أسر معيشية ، ورب الأسرة فيها متعطل رغم إنهم يمثلون فقط (**2.4%**) من جملة السكان ، يعيشون تحت خط الفقر

فجوة الفقر :

يعد مقياساً لعمق الفقر و هو الفجوة بين مستويات الإنفاق الملاحظة للأسر الفقيرة و خط الفقر و بإفتراض إستهداف أمثل فإن مؤشر فجوة الفقر يشير إلي حجم الموارد المطلوبة لرفع الأسر الفقيرة فوق خط الفقر , الجدول رقم(2– 5) يشير إلي أن ولايات جنوب كردفان ، وغرب و وسط دارفور هي الاكثر فقراً في السودان بنسبة فقر بلغت أكثر من(60%) هذة الولايات هي الأكثر عمقاً و شدة في الفقر و هذا يعني أن من المرجح أن يظل السكان الفقراء في هذه الولايات في هذة الحالة من الفقر في غياب دعم الدولة(الجهاز المركزي للإحصاء ، 2014م).

- **جدول رقم(3- 1) فجوة الفقر بالولايات (2014)**

الولاية	خط الفقر	خط الفقر
	الادنى	الاعلى
الشمالية	%0.7	%1.7
نهر النيل	%1.9	%3.9
البحر الاحمر	%7.3	%12.8
كسلا	%3.0	%5.8
القضارف	%3.5	%6.7
الخرطوم	%4.2	%8.0
الجزيرة	%1.1	%2.7
النيل الابيض	%6.4	%10.2
سنار	%2.5	%4.8
النيل الازرق	%3.4	%6.6
شمال كردفان	%6.4	%9.7
جنوب كردفان	%12.9	%19.1
غرب كردفان	%7.3	%11.0
شمال دارفور	%7.7	%11.3
غرب دارفور	%16.4	%21.6
جنوب دار فور	%8.2	%12.7
وسط دار فور	%16.4	%22.1
شرق دارفور	%9.2	%14.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، 2014م.

قياس التفاوت الاجتماعي في السودان :

- تركز مؤشرات الفقر علي مجموعة معينة من السكان تحت خط الفقر أما مؤشرات عدم المساواة فهي تعتمد علي مفهوم أوسع من ذلك يشمل كافة السكان و ليس فقط السكان تحت خط الفقر .

- هنالك عدة مؤشرات لقياس درجة عدم المساواة وتم إستخدام مؤشرين أثنين في هذا البحث هما معامل جيني و حصة أفقر خميس
- بلغت حصة أفقر خميس في **(2009)** نسبة **(6.2%**) من إجمالي الإستهلاك وراتفعت إلي**(8.9%)** في العام**2014**
- ينحصر معامل جيني بين الواحد ، والصفر فعندما يكون صفراً يكون توزيع الدخل مساوياً لإفراد المجتمع ويدل على تجانس مستويات الإنفاق ، وعندما يقترب من الواحد الصحيح ويدل على التفاوت في مستويات الإنفاق ، إنخفض التفاوت بشكل ملحوظ خلال الفترة (2014-2009م) ويقدر معامل جيني للتوزيع بمقدار(0.292 في عام 2014م) مقارنة (0.354 في عام 2009)

شكل رقم (1-5) معامل جيني لقياس درجة عدم المساواة

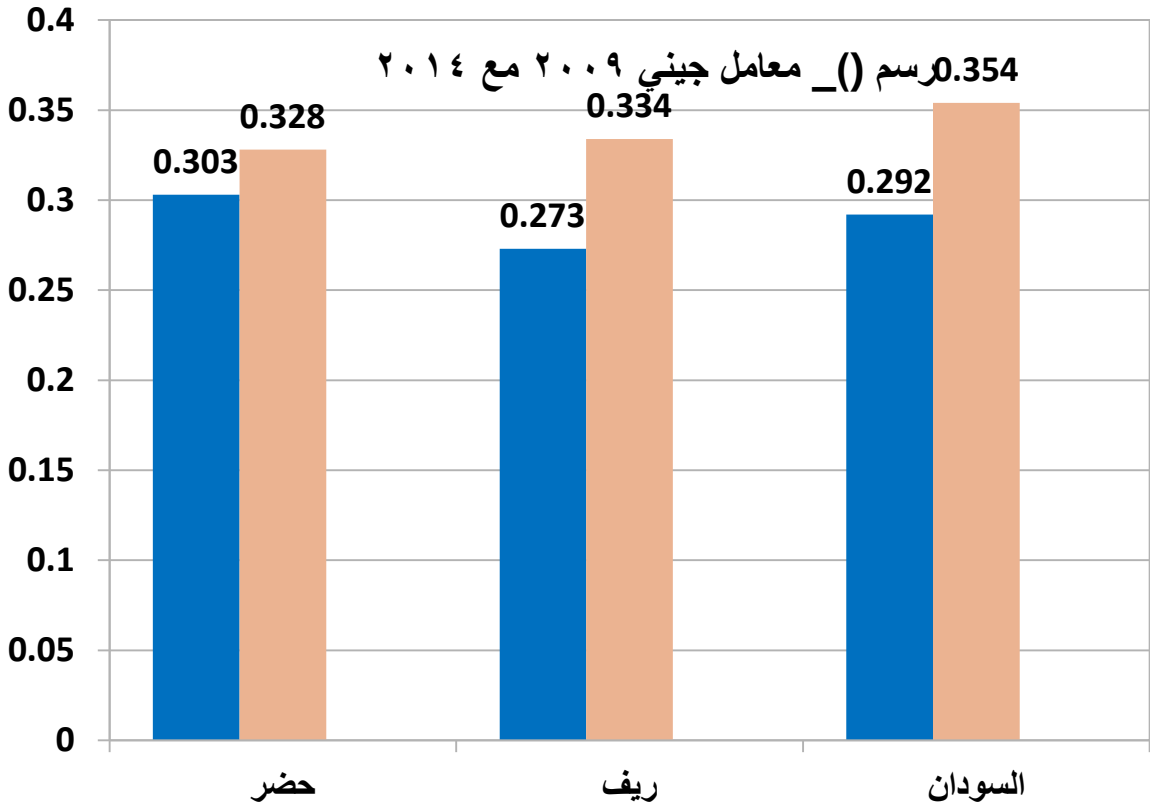

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء 2014 م

3.3.3 أسباب الفقر في السودان:

وفي ما يخص السودان فهناك أسباب عديدة تضاف إلي ما ذكرنا من أسباب الفقر في الدول النامية والتي تنطبق كذلك على السودان ولكنا نضيف إليها في حالة السودان الاسباب الاتية والتي أدت إلي إنتشار ظاهرة الفقر بين كثير من أهله ويمكن توضيحها في الآتي: (ورقة عثمان صديق ، حالة السودان ، 2009م)

1. **العوامل الطبيعية:** وهذه تتمثل في ظروف البيئة الطبيعية من جفاف وتصحر والتي أثرت على الإنسان وبيئته الطبيعية بصورة مباشرة لانها تقضي على الأخضر واليابس وتهلك الحرث والنسل، وقد شهد السودان في عقد الثمانيات موجات من الجفاف والتصحر ضربت بصفة خاصة حزام السافنا وأثرت بالتحديد على ولايات غرب السودان (دارفور وكردفان) مما أدي إلي النزوح حيث عاش السكان في معسكرات وإحزمة حول المدن، ورغماً عن الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل تخفيف المعاناة عنهم داخليا وخارجياً، فقد أدي ذلك إلي زيادة معدل الفقر وأصبح هؤلاء عرضة لنقص وسوء التغذية واصبحوا فريسة للأمراض والضغوط النفسية والبؤس وغيرها من آثار الفقر.

2. **الحروب والنزاعات القبلية:** أدت الحروب الممتدة في جنوب السودان وشرقه وغربه إلي تدمير مشاريع التنمية القائمة وحسن وإدارة استغلال الموارد في تلك المناطق وإجبار السكان على النزوح وهجر قراهم ومواردهماللجوء إلي السكن العشوائي ومعسكرات النازحين بحثاً عن الأمن والاستقرار، وقد أدت تكلفة الحرب إلي الاضرار بميزانية الدولة بتوجيه الموارد الي خدمة المجهود الحربي إضافة إلي التأثير على النازحين واللاجئين بإضافتهم إلي قوائم الفقر والفقر المدقع.

3. **تمدد المدن وإنتشار السكن غير المنظم:** نسبة للاسباب المذكورة أعلاه تزايد عدد النازحين والمهاجرين واكتظت المدن الكبري خاصة الخرطوم بالسكن غير المنظم (العشوائي) والذي يفتقر إلي أبسط مقومات الحياة ورغماً عن جهود الدولة في توطين هؤلاء السكان إلا أن الامر أفرز اشكالات كبيرة تحتاج لمجهودات أكبر من الحكومة والمنظمات إلي حين إيجاد حلول جذرية لتلك المشكلات والتي تؤثر في مستوي المعيشة

4. **ضعف السياسات الاقتصادية:** تضافرت عوامل كثيرة من ضعف السياسات الاقتصادية منها عوامل داخلية وأخري خارجية منها تفاقم الديون نسبة للاستدانة من المنظمات المالية الدولية وعدم حسن استغلال تلك

الموارد وتوجيهها الوجهة الصحيحة، زيادة على ضعف الإنتاج الاقتصادي وتخلفه أحيانا وضعف التنمية الاقتصادية عموما والتفاوت في توزيع الموارد البشرية فضلاً عن عدم استخدام تلك الموارد الاستخدام الأمثل وكذلك وضعف الاستثمار المحلي والخارجي عموماً.

أضف إلي ذلك أن الخطط الاقتصادية قصيرة وطويلة المدي لم تحققها اهدافها ولم تول عناية للقطاعات الضعيفة من المجتمع بتركيزها على خدمة القطاع الرأسمالي (الصناعي والزراعي) وأدي ذلك إلي حرمان الفقراء من الموارد وبالتالي أفقارهم. ولكن لابد هنا من الإشارة إلي الجهود المقدرة التي بزلتها الدولة لتخفيف حدة الفقر والتي ظهرت جلياً في الخطة الاستراتيجية القومية (1992–2002). والاستراتيجية ربع القرنية تمشياً مع جهود تحقيق أهداف التنمية ، وكذلك إنشاء آليات مكافحة الفقر المتمثلة في ديوان الزكاة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وغيرها بالاضافة إلي جهود الاتحادات والمنظمات الطوعية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص كالبنوك وغيرها ولكن كل ذلك لم يحقق الثمار المرجوة من تخفيف حدة الفقر (ورقة ، عثمان ، نظرة تأصيلية ، حالة السودان ، 2009م).

من أهم الاسباب التي أدت الى تفاقم مشكلة الفقر في السودان

- أثر سياسة التحرير على الفقر في السودان

جدول رقم (3– 2) زيادة حالات الفقر في السودان (لولاية القضارف) 68/1997م

سنوات المؤشر	1968	1978	1986	1992	1996	1997
خط الفقر بالجنيهات	136	777	6384	2700000	325545	357626
نسبة الفقراء	50	53	75	91	91	92

فارس–1997م معلومات توضح حالات الفقر في السودان (ولاية القضارف).

خط الفقر نتجت عنه الزيادة الكبيرة في مؤشرات تكلفة المعيشة قبل عام 2000م مما أدى الى زيادة نسبة الفقراء بمعدل سنوي يبلغ 2.5% بالاضافة الى ذلك أن الدخل موزع توزيعاً غير عادل حيث اكثر نسبياً في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية وعلاوة على ذلك فإن التفاوت في عدم المساواة في الدخول الرسمية توحي بأن ال 10% يستحوذون على 52% من دخول القوة العاملة في عام 1994م و64% في عام 1996% ، هنالك اتفاق عام وسط المراغبين واصحاب القرار والاكاديمين بأن السبب الرئيسي في زيادة حالات الفقر وتفاوت توزيع الدخول في كل انحاء السودان يرجع الى برنامج الاصلاح الهيكلي والتحرير الاقتصادي في عام 1994م(منجدة ، 2010م)

- **البطالة**

إن انخفاض نمو العمالة وارتفاع البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية هي الأسباب الرئيسية للارتفاع المستمر في مستويات الفقر في السودان. وقد ازدادت العمالة الإجمالية في شمال السودان من 5.9 مليون في عام 1993 إلى 6.7 مليون في عام 2008، أي بمعدل نمو يبلغ 0.9 % في السنة. وفي الفترة نفسها، كانت الزيادة في أعداد العاملين تقدّر بـ 1.3 % في السنة، ولذلك فقد ارتفعت نسبة البطالة من 11.1 % في عام 1993 إلى 16.8 % في عام 2008م.

لا يزال انخفاض نمو العمالة وارتفاع البطالة وتدنّي مستويات الإنتاجية السبب الرئيسي وراء ارتفاع مستويات الفقر باستمرار في السودان، ولا تزال الزراعة تمثّل المصدر الرئيسي للعمالة بالنسبة لأغلبية العاملين ولا سيما في المناطق الريفية. ووفقاً للمسح القومي لميزانية الأسرة كان 34 % من مجموع العاملين في عام 2009م يشتغلون بالزراعة وفي المناطق الريفية يزاول 50 % من العاملين بالريف العمل في أنشطة زراعية ، وفيما يتعلق بالعمالة، فإن العدد الإجمالي للأشخاص العاملين في السودان، وفقاً للتعداد السكاني لعام 2008م، كان يبلغ 9.8 مليون يوجد حوالي 72 % منهم في المناطق الريفية والرعوية، كما بلغ العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل 1.9 مليون، مما يمثّل معدل عمالة قدره 16.8 % للجنسين كليهما. أما معدل البطالة بالنسبة لكل من الرجال والنساء على حدة فهو 13.9 % و 24.7 % على التوالية(ورقة الإستراتيجية المرحلية ، أغسطس 2011م).

- **التفاوتات في مجال التنمية**

– تتسم عملية النمو في السودان بعدم التوازن، إذ أن أغلبية الشركات الصناعية والأراضي المروية تتركّز في المركز مع تفاوت كبير في التنمية بين أفضل المناطق وأسوأ المناطق أداءً في السودان، وتؤكد النتائج المستمدة من المسح القومي لميزانيات الأُسر الذي جرى في عام 2009م فيما يتعلق بعدد من فرادى المؤشرات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية التفاوت الشاسع في النتائج وفي فرص الوصول إلى الخدمات وبصفة عامة، لا يبدو أن هناك ما يدل على حدوث تحسينات إجمالية في المؤشرات الاجتماعية مثل معدلات الفقر ومعدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وقد أسهمت التفاوتات الإنمائية بين المناطق الريفية والحضرية وفيما بين الأقاليم في زيادة درجة عدم المساواة وفي نمو متزايد لقطاع غير رسمي في المناطق الحضرية يمثّل 60 % من الناتج المحلي الإجمالي. وأدّى هذا الوضع إلى تفاقم الهجرة من الأرياف إلى المراكز الحضرية الذي يُعتَقَد أنه قد أدّى إلى إضعاف الإنتاجية الزراعية وتعميق هوّة الفقر في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على السواء. (ورقة استراتيجية لتخفيض الفقر، أغسطس 2011م)

- **الدَين الخارجي**

يقدَّر إجمالي حجم الدَين العام والدين الخارجي المعزَّز بضمانات، في نهاية عام 2001م بمبلغ 38.0 بليوناً من دولارات الولايات المتحدة ، وهو يتألف من أصل الدَين (الجزء المسدَّد والجزء غير المسدَّد) البالغ 16.1 بليوناً من دولارات الولايات المتحدة وفوائد متأخرات وجزاءات تبلغ 21.9 بليوناً من الدولارات. ونجم ارتفاع حجم الدَين عن التراكم المستمر دون هوادة لفوائد المتأخرات والجزاءات التي كانت تمثّل 57.6 من حجم الدَين في نهاية عام 2010م ، حيث بلغ الدين الخارجي 2018م حوالي 54 مليار دولار تقريباً ، كما ساهمت أيضاً القروض الجديدة التي حصل عليها السودان من الدائنين العرب على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، بالإضافة إلى الهند والصين في زيادة حجم الدَين الخارجي. وعلى سبيل المثال، اعتماد على النفط (ورقة الاستراتيجة المرحلية لتخفيض الفقر ، 2011م)

الجدول(3-3): صادرات السودان السلعية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

صادرات السودان	2007	2008	2009
المنتجات النفطية	8 348.0	10 988.5	7 073.6
الماشية	51.4	71.5	249.7
السمسم	79.3	167.9	147.4
الصمغ العربي	64.6	69.0	61.3
القطن	68.1	58.3	40.2
الذهب	63.2	112.1	85.5
المجموع	8 674.6	11 467.3	7 657.7
الصادرات غير النفطية **(%)**	3.8	4.2	7.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، السودان.

18 - برغم النمو الباعث على الإجابيات والإصلاحات التي تمت على صعيد الاقتصاد الكلي، تحوَّل السودان إلى اقتصاد قائم على مُنتَج واحد، ومعتمد اعتماداً كبيراً على النفط في مجال الصادرات والإيرادات، بحيث صار النفط يسهم بأكثر من 95 % من قيمة الصادرات السلعية وحوالي 50 % من إيرادات الحكومة. بيد أنه منذ ظهور النفط، واصل القطاع غير النفطي نموه بخطى سريعة، كما يتضح من الجدول (3- 3) ، ولكن معظم الدينامية كانت في قطاعات غير قطاع التبادل التجاري مثل قطاعي التشييد والخدمات، التي نمت بفضل نمو إيرادات النفط وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً، ولكن معظمه كان موجّهاً نحو قطاع النفط ويمثّل ضعف أداء الصادرات غير النفطية تحدياً للسودان، خاصة بعد انفصال الجنوب وفقدان معظم إيرادات الصادرات النفطية ، وإلى جانب النفطتشمل الصادرات الرئيسية للسودان الماشية والصمغ العربي والسمسم والذهب ، وقد بلغت قيمة هذه الصادرات

غير النفطية مجتمعة حوالي نصف بليون من الدولارات في عام 2007م ويمثّل تنويع الصادرات، بما في ذلك إحياء الصادرات التقليدية مثل القطن وتنمية الصادرات غير التقليدية وغير النفطية ضرورة من أجل تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل(.الإستراتيجية المرحلية لتخفيض الفقر، أغسطس 2011م).

3.3 المبحث الثالث: اثار الفقر والاستراتيجية المرحلية لتخفيض حدة الفقر

1.3.3 أثار الفقر في السودان

1. اثار إقصادية

بما أن الفقراء في السودان يشكلون غالبية السكان فهم اذن قوام القوى المنتجة فالفقر يؤدي الى مستوى تدني السكان لذلك تصبح سياسات مكافحة الفقر هي الحل السليم للأزمة الاقتصادية

2.اثار اجتماعية

يؤدي الفقر الى قلة مردودية الافراد ، وضعف مستوى نشاطهم وفي نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية الاقتصادية ، الشئ الذي يؤدي الى انخفاض دخل الدولة وظهور المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الاسري الناتج عن عدم قدرة رب الاسرة على تحمل المسؤلية لباقي أفراد الاسرة والتي تؤدي الى عدم تمكين الاطفال من الدراسة ، وتقل نسبة التعليم في المجتمع بسبب ارتفاع نسبة الاعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالاباء الى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم وتوفير الظروف الملائمة لذلك ، مما يؤدي الى انتشار الامية بين الاطفال وانخفاض مستوى المهارة وظهور الامية (الجهل) بين الافراد

3. أثار صحية

ظهور وانتشار الامراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر والنقص وسوء التغزية التي تؤدي الى انتشار الامراض

4.أثار أخلاقية

ينطوي الفقر على أبعاد اخلاقية ونفسية متعددة فهو يعني الحرمان والذل وسؤال الناس والتهميش والتنازل عن القيم السامية وعدم احترام الذات ويتسبب في ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الافراد وأخلاقهم ، ففي الأثر(كاد الفقر أن يكون كفراً)(منجدة ،2011م).

5.أثار سياسية

وتعني البقاء في دائرة الحروب مما قد يؤدي بدمار افراد المجتمع ونهياره كذلك إنعدام او تدني في مستويات الدخل قد يكون الفقراء وقود حرب وعدم استقرار سياسي وفي السودان مهما قيل عن دواعي الحرب في الجنوب والاطراف الاخرى فهي نتيجة للتهميش والغبن التنموي الذي أدى الى تهديد وحدة الوطن(منجدة ،2011م).

2.3.3 جهود التخفيف من حدة الفقر في السودان في الفترة السابقة لورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف حدّة الفقر

بيد أن السودان يفتقر إلى نهج واسع ومتسق لتخفيف حدة الفقر فقد بُذلت في الماضي جهود من أجل إعداد استراتيجيات لتخفيف حدة الفقر، بدأت بإنشاء وحدة لدراسات الفقر في وزارة المالية والاقتصاد الوطني في عام 1999م وفي عام 2000م أنشئ مجلس أعلى برئاسة فخامة رئيس الجمهورية للإشراف على إعداد وتنفيذ استراتيجية وبرنامج للقضاء على الفقر. وفي عام 2004، قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بإعداد مشروع ورقة استراتيجية مرحلية للتخفيف من حدة الفقر (2004م–2006م) ولكن هذا المشروع لم يتمكن من تقديم صورة صادقة لسمات الفقر ودرجة عمقه وأبعاده المختلفة نظراً للنقص الحاد في البيانات. وعلى الرغم من ذلك، عُرض هذا المشروع على ورشة عمل اشترك فيها عدد من أصحاب المصلحة ومُثِّلت فيها الولايات ومجتمع المانحين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث.

– وبناءا على الزخم الذي ولّدته ورشة العمل، يهدف الجهد الحالي إلى سدّ الثغرات التي حدّدها أصحاب المصلحة، وذلك عن طريق الاستفادة من البيانات التي أتاحها المسح القومي لميزانيات الأسر في عام 2009 وتعداد السكان لعام 2008. وقد قام مصرف التنمية الأفريقي بدعم هذه الجهود الوطنية بتقديم منحة لتمويل مشروع لبناء القدرات من أجل إعداد ورقة استراتيجية التخفيف من حدة الفقر. وتتولى الإشراف على المشروع لجنة توجيهية برئاسة وزير الدولة للمالية تضم أعضاءً من جميع الكيانات الحكومية ذات الصلة. وفي عام 2010م قامت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي والسكرتارية العامة للمجلس القومي للسكان بإصدار تقرير السودان المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي تم إعداده بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. ويتضمّن هذا التقرير تقييماً كما يحدّد التحديات والفرص في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتستند ورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر إلى الأجزاء ذات الصلة من التقرير المرحلي(ورقة الاستراتيجية المرحلية ، أغسطس 2011م)

التحدّيات والفرص في مجال النمو المشتَرك وتخفيف حدّة الفقر التحديات الرئيسية

يواجه الاقتصاد السوداني عدداً من التحديات التي تقف في وجه النمو السريع المستدام والرخاء المتزايد والتحديات الرئيسية هي:

- التخلّص من التركات التي خلّفتها سنوات طويلة من النزاعات الداخلية العنيفة: تشمل التحديات ذات الصلة تحقيق استتباب السلم الدائم في جميع أرجاء البلد؛ وتوفير فرص كبيرة للتعافي الاجتماعي الاقتصادي في جميع أجزاء البلد؛ ووقف تدهور البيئة وفقدان التنوُّع الإحيائي؛ وتحقيق الاستقرار السكاني عن طريق بذل جهود دؤوبة لإعادة إدماج جميع النازحين في مجتمعات محلية مستقرة وقابلة للبقاء توفِّر سُبلاً لكسب العيش كما تكفل لهم بطريقة مستدامة كل الحقوق والامتيازات؛ وإعادة هيكلة خدمات الأمن بطريقة يجوز أن تشمل تسريح الجنود وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية المُنتِجة؛ وبذل جهود متضافرة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية بما في ذلك رفع المظالم القائمة؛ والحوكمة المنفتحة والجامعة. وللسودان حدود مشتركة مع بلدان كان عرضة للمنازعات، ومن مصلحة السودان أن يصبح مدافعاً قوياً عن السلام في المنطقة وفض المنازعات الداخلية والإقليمية بالوسائل السلمية.
- التفاوتات الكبيرة في التنمية الاقتصادية والحصول على الفرص: توجد في البلد تفاوتات بين الجنسين وفيما بين مناطق البلد. ويجب أن تتجه السياسات العامة إلى سدّ هذه الفجوات حتى يتسنّى لجميع السودانيين أن يسهموا في مكاسب النمو وأن يستفيدوا منها.
- الحاجة إلى زيادة تنويع الاقتصاد: أصبح الاقتصاد يعتمد على إنتاج النفط وصادراته. والقطاعات غير النفطية لا تزال قوية، ولكن معظمها يستمد ديناميته من الإيرادات النفطية المتدفّقة إلى البلد. وفي الوقت الراهن تمثِّل الصادرات غير النفطية حوالي 5 % من مجموع الصادرات. كما أن الإنتاجية والإنتاج في القطاع الزراعي، الذي هو المساهم الرئيسي في الصادرات غير النفطية، يظلاّن منخفضَين. ومما له أهمية حاسمة في تحقيق النمو المشتَرك وتخفيف حدة الفقر تنويع الاقتصاد، بما في ذلك إنشاء قطاع زراعي قوي ومُنتِج.
- الحاجة إلى تعزيز الموارد البشرية: إن خلق فرص العمالة يتطلّب أيضاً أن يُنتِج النظام التعليمي والمعرفي المهارات التي يحتاج إليها أرباب العمل من أجل اكتساب الروح الابتكارية وزيادة الإنتاجية. والحصول على

تعليم ورعاية صحية جيدين له أهمية حاسمة في تمكين أعداد أكبر فأكبر من المواطنين من الاستفادة من الفرص التي يتيحها اقتصاد متنامٍ ومن تزويد الاقتصاد بقيمة مضافة وتجنّب السقوط في مصيدة الفقر.

- خلق فرص العمالة ضروري لتخفيف حدة الفقر: تقدَّر نسبة البطالة بحوالي 20% ، غير أن معدلات المشاركة في قوة العمل منخفضة جداً مما قد يدل على أن الكثيرين من العاطلين عن العمل مصابون بإحباط بسبب واقع ارتفاع نسبة البطالة الذي لا يشجّع على البحث عن وظائف، وعليه فإن معدل البطالة الفعلي أعلى بكثير من التقديرات الفنية المنشورة. ويتطلّب خلق فرص العمالة تنويع قطاعات الاقتصاد غير النفطية. ولن يكون للاكتشافات الجديدة للنفط وإنتاجه أثر مباشر يُذكَر على خلق فرص العمل ، وسوف يستوعب قطاع النفط قطاع استخراج الذهب الناشئ، بما يقدّمانه من امتيازات ومرتبات عالية، العاملين ذوي المهارات العالية ولكن تأثيرهما على البطالة بصفة عامة سيكون محدوداً ، لذلك يتعيّن أن تأتي فرص العمالة من قطاعات التصنيع والخدمات والزراعة ، وسوف تمكِّن زيادة الاستثمارات في هذه القطاعات وزيادة إنتاجيتها الشركات السودانية من النمو ومن أن تكتسب القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وعلى خلق الوظائف.

- عبء الدَين الخارجي والقدرة المحدودة على الوصول إلى المساعدة الخارجية والتمويل الأجنبي، على حكومة السودان أن تتابع بنشاط الجهود التي تبذلها من أجل أن تُرفَع الجزاءات وينبغي لمجتمع التنمية الدولي تخفيف عبء الدَين عن السودان(ورقة الإستراتيجية المرحلية ،2011م).

مرتكزات الاستراتيجية لورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر:-

تهدف ورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر إلى الحد من الفقر من خلال تحقيق نمو اقتصادي عام سريع ومُستدام، وعليه فهي تركِّز على الإجراءات الرامية إلى إرساء الأساس لنمو اقتصادي سريع وعريض القاعدة وتحوُّل هيكلي وتنويع للاقتصاد في الأجل المتوسط والأجل الطويل. وتشمل الإجراءات إقامة دولة مقتدرة ذات حاكمية جيدة وقدرة على اتخاذ إجراءات عامة فعّالة، وتحقيق استقرار سكاني ومجتمعي في المناطق التي زعزعت النزاعات استقرارها؛ وتطوير الموارد البشرية باعتبارها دعامة هامة من دعامات القاعدة الإنمائية؛ ومن خلال الإصلاحيات السياسية والمؤسسية وتقديم الخدمات الاقتصادية التي توفِّر البيئة التمكينية للنمو الاقتصادي العام السريع والمستدام. ولتحقيق هذه الغاية، قُسِّمت استراتيجية تخفيف حدة الفقر إلى مجموعات في إطار أربع مرتكزات

عريضة تمثِّل المجالات الاستراتيجية الرئيسية على مستوى القاعدة الإنمائية وتمثِّل إطاراً لوضع الأولويات وتنسيقها والمرتكزات الأربع هي:

- تعزيز الحوكمة والقدرة المؤسسية للقطاع العام.
- إعادة إدماج النازحين والمجموعات السكانية المشردة الأخرى.
- تطوير الموارد البشرية.
- تشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم

– تدلّ البحوث العلمية والدراسات على أن التعليم يسهم إسهامات كبيرة في رفاه الأفراد والتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال زيادة الإنتاجية بما في ذلك الإنتاجية الزراعية. وترتبط الاستثمارات في التعليم بزيادة مباشرة في الدخل الذي يحصل عليه الفرد، وهذا ما تؤكّده تقديرات معدّل الدخل المتوسط معدّل الدخل الذي يعود على الفرد من كل سنة إضافية يقضيها في التعليم والذي يصل إلى 9 %. وهذا المعدل والمتوسط أعلى بالنسبة للنساء (12%) بالمقارنة مع (9%) بالنسبة للرجال أما متوسط معدّلات العائد حسب المستوى التعليمي فهو 18% بالنسبة للتعليم العالي و 14% بالنسبة لمستوى التعليم الابتدائي.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة :–

– أكّد المسح القومي لصحة الأسرة في السودان (2006) أن عدم المساواة في نتائج وفرص الوصول إلى الخدمات الصحية هو من بين التحديات الرئيسية التي تواجه تقدُّم السودان نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، أُحرز بعض التقدّم في معالجة التفاوتات الكبيرة في إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية في مختلف مناطق البلد. بيد أن الحاجة لا تزال ماسة في بعض المناطق والقطاعات ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع مثل دارفور(ورقة الاستراتيجية ، 2011م)

برامج شبكة الأمان الاجتماعي: حماية الفقراء المستضعفين:–

– الزكاة هي الآلية الرئيسية للحماية الاجتماعية في السودان، وهي فريضة إسلامية تهدف إلى توزيع الثروة وبناء القدرات الإنتاجية، وتلعب دوراً هاماً بوصفها مصدراً للمساعدة الاجتماعية للفقراء. وقد ازدادت الموارد الإجمالية

للزكاة من 13.5 بليون دينار سوداني في عام 2001م إلى 27.1 بليون دينار سوداني في عام 2005م وتذهب معظم الموارد إلى الفقراء والمساكين وأبناء السبيل والغارمين، الذين حصلوا على 68% من أموال الزكاة في عام 2005م ومن المبلغ الإجمالي الذي أُنفق في عام 2005 على الفقراء، بلغ نصيب التعليم والصحة والخدمات المائية 13 %. وهناك حاجة إلى تقييم مساهمة الزكاة في الإنفاق على تخفيف حدة الفقر ومدى استفادة مختلف فئات الدخل من فوائد أموال الزكاة.

– وتلعب تدفقات المعونة الإنسانية الكبيرة إلى السودان بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها من المنظمات دوراً فعالاً في الوصول إلى المجموعات المستضعفة، ولولا هذه التداخلات المنقذة للأرواح، لما تمكَّن كثير من المجتمعات المحلية المتضررة من البقاء، وتتمثل التدخلات الرئيسية في إطار المساعدة الإنسانية في تقديم الخدمات الأساسية لما يقدَّر بـ2.5 مليون من النازحينَ، بيد أن الصلة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية لا تزال ضعيفة. ومن الأولويات الهامة لدى الحكومة أن تبدأ إعادة توجيه الموارد نحو أنشطة مستدامة إنمائية المنحى.

الأهداف والأولويات الرئيسية:-

– بالنسبة للسودان بوصفه بلداً زراعياً، تمثّل الزراعة والصناعات المرتبطة بها عنصراً أساسياً من عناصر النمو وخفض حدة الفقر العام وانعدام الأمن الغذائي. وثمة استنتاج رئيسي مستمد من سمات الفقر، مفاده أن نمو إنتاجية الزراعة يظل شرطاً أساسياً للتخفيف من حدة الفقر في السودان. كما أن ثلثي سكان السودان يعيشون في المناطق الريفية وتتخذ أغلبية السكان الأفقر – أي الذين يمثّلون أسفل 20 % في سلّم الثروة – من الزراعة (زراعة المحاصيل وتربية الحيوان) وسيلة لكسب العيش. ومن الأهداف الرئيسية لورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر، التركيز على أن الزراعة بوصفها وسيلة لتحقيق النمو المشترك وتخفيف حدة الفقر والجوع تستحق أن تحظى بأولوية عالية جداً، ويمكن أن يوفِّر وجود قطاع زراعي نامٍ الأساس لتنمية صناعة زراعية قوية وما يتصل بها من فرص عمالة، وتشمل مجالات العمل الرئيسية في المدى القصير ما يلي:(ورقة الاستراتيجية ، أغسطس 2011م).

- مساعدة صغار المزارعين على زيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة والاستدامة، وفي هذا الصدد يمكن أن تشمل الإجراءات تعزيز حقوق الأرض وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق من خلال تطوير البنية التحتية في الأرياف وتوفير فرص الوصول إلى الخدمات المالية.

- تحسين إنتاجية الزراعة المطرية شبه الآلية عن طريق البذور المحسّنة وتكنولوجيات الري الحديثة وتوفير المخصِّبات وغيرها من المدخلات الزراعية.
- تحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق وإقامة سلاسل قيمة كفؤة عن طريق تعزيز البنية التحتية المحلية وتحسين التبادل التجاري للسلع وإدارة المخاطر؛ وربط المنتجين بسلاسل الإمداد الحديثة وأسواق الحواضر ذات القيمة الأعلى؛ ووضع معايير منتجات للصادرات ذات القيمة الأعلى؛
- زيادة فرص الوصول إلى المياه والري باعتبارها محدِّدا رئيسياً لإنتاجية الأرض واستقرار الغلّة. ومع ازدياد المخاطر في مجال الزراعة المطرية نتيجة لتغيُّر المناخ، سوف تزداد أهمية تجميع المياه وإدارتها.
- تعزيز البحث وخدمات الإرشاد في المجال الزراعي من خلال زيادة المخصصات المرصودة لها في الميزانية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البحوث.وهذا سيتيح الربط بين المشاكل التي يواجهها المزارعون والعمل الذي يقوم به الباحثون وتوسيع برامج الإرشاد الزراعي وفرص الوصول إلى المدخلات ذات الصلة. وسوف تحظى الزراعة ذات الطابع التجاري بقدر أكبر من الدعم والمساندة. ويتطلّب تفعيل مثل هذا البرنامج الاستثماري وضع سياسة للأراضي توفّر للمزارعين عقود إيجار طويلة الأجل ومن ثم حيازة رسمية آمنة إمّا من خلال القانون التشريعي أو القانون العرفي.
- تحسين تسويق الإنتاج الحيواني عن طريق تحسين معدلات الرعي في بيئات المراعي الأكثر هشاشة في السودان مثل شمال دارفور وشمال كردفان بغية إعادة تشجير المراعي والنباتات العلفية الأخرى؛ وتحسين نوعية مسارات الرعي وبعض من الطرق الرئيسية الاستراتيجية وخطوط السكك الحديدية لتيسير نقل الحيوانات بكفاءة عبر مسافات طويلة؛ وإعادة تأهيل البنية التحتية للشحن والتفريغ الخاصة بالنقل البري المتصل بحركة الماشية؛ وضع تدابير تنظيمية للمناولة ونقل الماشية وإنفاذ هذه التدابير بغية تحسين معاملة الحيوان وتقليل عدد الحيوانات النافقة وتقليل فقدان الوزن وبالتالي تحسين كفاءة التسويق؛ وتحسين فرص حصول تجار الماشية على تسهيلات ائتمانية (ورقة استراتيجية ، أغسطس 2011م).

4.3 المبحث الرابع: محددات الفقر من الناحية الاقتصادية وغير الاقتصادية :-

تحدث علماء الاقتصاد عن محددات الفقر من خلال بيان طرفي المشكلة الاقتصادية المتمثلين فى ندرة الموارد الطبيعية وتزايد الحاجات الانسانية ، اذ يقولون أن زيادة الحاجات الانسانية أكبر من زيادة الموارد الطبيعية الامر الذي يؤدي الى وجود المشكلة الاقتصادية المتمثلة من معظمها فى مشكلة الفقر . وبناءا على ذلك فانه يمكن القول بان الاصل فى المواد الاخري ولذلك لا يمكن القول بوجود الفقر اذا انطلقنا من مبدأ الاصل فى الموارد هو الوفرة ولكن من ناحية اخري فان توزيع الموارد ومدى الندرة والوفرة فى الموارد الطبيعية يتفاوت على صعيد الكرة الارضية سواء كانت تتكون من اقاليم جغرافية مختلفة او دول متعددة مثلا كانتاج البترول فى السعودية وتركيا حيث تتمتع الاولى بانتاج كبير بينما تقوم الاخري باستيراد النقص من حاجتها للبترول ، ومن النظريات التي تناولت ظاهرة الفقر نظرية دائرة الفقر المفرغة ، التي تقولأن الاغنياء يكنان ويدخروا اويستثمروا بسهولة اكثر من الفقراء وعليه فان الأجر يعد اكثر صعوبة بالنسبة للفقراء ، أي ان الفقر يولد الفقر ويرجع ذلك الى قلة التكوين الراسمالي ، تبدأ دائرة الفقر المفرغة بانخفاض مستوى الدخل الذي يؤدي الى انخفاض الادخار مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار والذي بد وره يؤدي ذلك الى انخفاض مستوى الانتاج الذي يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة وينتهي بانخفاض مستوى الدخل ، انظر الشكل (5) (المهل ، 2005م).

شكل رقم (2-1) دائرة الفقر المفرغة

المصدر : عبد العظيم المهل ، 2005م.

ويمكن ان نستنتج من هذه النظرية العوامل التي تحدد معدل الفقر من الناحية الاقتصادية وتشمل الآتي :مستوى الدخل ، مستوى الادخار ، مستوى الاستثمار مستوى الانتاجية . وبصورة عامة تتمثل محددات الفقر من الناحية الاقتصادية في العوامل الآتية:(مايكل وأخرون ، 1998م)

اولا :مستوى دخل الفرد

دخول الأفراد تأتي عن طريق العلاقات القائمة بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومي وبأخذ نموذج مبسط للاقتصاد الذي يشمل قطاع العائلات (مستهلكين وقطاع الأعمال (منتجين) حيث يملك قطاع العائلات الإنتاجية وقطاع الأعمال يقوم بإدخال تلك الموارد التي تحصل عليها من قطاع العائلات في عملية إنتاجية ويقوم بتقديمها لقطاع العائلات في شكل سلع وخدمات ويتحصل في ذلك أيضا في شكل أرباح وتسمى هذه العملية بعملية التدفق الدائري للدخل. ومستوى دخل الفرد يحدد اين يقع الفرد فوق ام تحت خط الفقر وذلك بعد عملية الانفاق على السلع والخدمات

علاقة الفقر بتوزيع الدخل:

يقصد بتوزيع الدخل ، توزيع الدخل الوطني على افراد المجتمع من خلال تحديد نصيب كل فئة من فئات المجتمع من الدخل الوطني حيث تدل الدراسات أن درجة عدم العدالة ترتفع كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

ثانيا:السياسات الحكومية:

تنقسم السياسات الحكومية الى سياسات مالية و سياسات نقدية ، حيث تقوم الحكومة باتخاذها لكي تصل الى مستوى التوازن في الاقتصاد الكلي، وهذه السياسات تمليها ظ روف محددة ويكون لها تاثير مباشر وغير مباشر على متوسط دخل الفرد وبالتالي مستوى معيشته اما بالزيادة اوالنقصان.

1.4.3 السياسات المالية:

تمارس الانشطة الحكومية المركزية ، المحلية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي بطرق مختلفة لتغيير مستوى الايرادات الحكومية ، خاصة الضرائب ، النفقات بكل اشكالها وهي سياسات تتعلق بايرادات الدولة وانفاقها بكل اشكاله سواء كان انفاق تنموي اوجاري(مايكل وأخرون ، 1998م)

1/الانفاق الحكومي :

علاقة الفقر بالانفاق الحكومي

ينقسم الانفاق الحكومي الى انفاق جاري وتنموي ، الانفاق الجاري مثل تكاليف الحكم الذي تدفعه في شكل مرتبات للعاملين في القطاع العام، اذا قامت الدولة بزيادة الانفاق الجاري هذا ينعكس بالزياد في دخل الفرد وبالتالي يتحسن مستوى معيشته والعكس بالعكس، الانفاق التنموي هو ماتقوم الدولة بانفاقه على الخدمات الاجتماعية كالصحة التعليم ، المياه ، الكهرباء ، الطرق ، النقل و المواصلات ، كلما كان الانفاق التنموي كبير كلما كان مستوى المعيشة عالي

وبالتالي قل الفقر والعكس بالعكس يشمل الانفاق الحكومي المدفوعات التحويلية وما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات وكلها مدفوعات حكومية ، ولكن المدفوعات التحويلية تتم دون الحصول على سلع وخدمات في مقابلها تمثل مشتريات الحكومة اضافة الى الطلب الحكومي على السلع و الخدمات ، فزيادة النفقات الحكومية تؤدي الى ارتفاع مستوى الدخل التوازني ، أي ان زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الدخل الدولة يكون هدفها ذو بعد اجتماعي تسعى الحكومة من خلالها ولو جزئياً على الفئات ذو الدخل المحدود والمتدني او الذين يعانون من حالة البطالة ، الرفع من القدرة الشرائية للأسر الى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الطلب الكلي مما يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة ، رفع القدرة الشرائية لصالح الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود(مايكل وأخرون ، 1999م). تخفيض العمالة في القطاع العام يؤدي الى إرتفاع مؤشر عدد الرؤوس وأن الإنخفاض الحاد في التحويلات العينية والنقدية من الحكومة يؤدي الى إنخفاض الدخل الحقيقي ومن ثم يؤدي الى إرتفاع عدد الرؤوس ، إلغاالدعم على السلع والخدمات التي يستخدمها الفقراء يؤدي الى تعميق الفقر كما تعكس فجوة الفقر وذلك لانه يزيد من تكلفة مقابلة الحاجات الأساسية.

إن السياسات المالية المعنية تأثير يترتب على هيكل الموازنة العامة وليس فقط على مستوى الإنفاق ويقصد هيكل الموازنة العامة هو التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على بنود الإنفاق ويلاحظ في هذا الصدد أن نصيب الأنفاق الحكومي على القطاعات الحكومية (كالتعليم ، والصحة ، والتغزية) ربما اذداد على الرغم من إنخفاض حجم الإنفاق كذلك يلاحظ حتى إذا انخفض نصيب الإنفاق عن دعم السلع والتحويلات كنسبة في الناتج المحلي أو كنسبة من إجمالي الإنفاق فأن ذلك ربما لايوثر على الفقر بطريقة سلبية إذا ما صاحب مثل هذا الإنخفاض تحسن ملحوظ في نظام إستهداف المستبعدين من مثل هذا النوع من الإنفاق (عبد القادر ، المعهد العربي للتحطيط)

2/ الزكاة:

الجدير بالذكر أن نشير الى أن علاج الفقر في الاسلام لا ينصرف فقط الى الزكاة بل يرجع اساسا الى العمل ونفقات الميسورين من الاقارب والصدقات المستحبة وغيرها. ومع ذلك فان اموال الزكاة توجه في معظمها لاغراض التوازن الاجتماعي ، بهدف رفع حاجة القطاعات المحتاجة ،ولهذا كانت الزكاة من مسئولية الدولة من حيث الجباية و الانفاق، أن علاج الفقر من جانب الزكاة يسهم في علاج الجهل و المرض ،وبعلاج هاتين المشكلتين يصبح الفرد قادر على زيادة دخلة وبالتالي يرتفع مستوى معيشته (عصام ، 2005م).

3/ الضرائب

تنقسم الضرائب الى الضرائب مباشرة وغير مباشرة ، وهي في النهاية يقوم بدفعها شخص غير الشخص الذي فرضت عليه، فعندما تقوم الدولة بفرض ضريبة محددة على سلعة ما تزيد تكلفة تلك السلعة مما يؤدي الى زيادة اعباء المعيشة ، وقد يؤدي الى حرمان الفرد من الحصول على بعض السلع الاخري وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الفرد ليس يخفى ان جزء كبير من الدخل يذهب الى الحكومة في شكل ضرائب، لذلك نجد الاستهلاك الخاص يعتمد على الدخل بعد اقتطاع الضرائب أي أن (Y) :من الدخل (T) بخفض الضرائب(Yd) ، الدخل الممكن التصرف فيه عند ادخال الضرائب في جانب الطلب الكلي هذا يعني انخفاض الدخل الممكن التصرف فيه يعني الاستهلاك وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة. تأخذ الضرائب طابع المتغير الخارجي أي ليس لها علاقة بالزيادة والنقصان في الدخل وفي حالة يقل اثرها على الدخل الممكن التصرف فيه وبالتالي الاستهلاك ، هناك شكل آخر للضرائب حيث تكون الضرائب دالة في الدخل أي كلما ارتفع الدخل الشخصي ارتفع عبء الضريبة الشخصية يزيد وبالتالي يقل الدخل الممكن التصرف فيه وكذلك الاستهلاك.هناك اعتبار آخر يلاحظ في السنوات الحالية ان الزيادة في ضرائب الدخول الشخصية قد تزيد المستوى العام للاسعار . ويشير هذا الراي الى ان الطلب على اجور العمال يستند على الدخل الممكن التصرف فيه ، فاذا زادت معدلات ضرائب الدخول الشخصية فان الدخل الممكن التصرف فيه يتناقص وسوف يطلب العمال اجور اعلى لتعويض الزيادة في الضرائب . اذا زادت الاجور النقدية استجابة لطلبهم فإن هذا يزيدالمستوى العام للاسعار بالارتفاع ، وبالمثل فان الزيادة في معدلات الضرائب الشخصية كتوصية لمواجهة التضخم سوف تكون اقل نجاحا، وبالمثل يرى هذا التحليل ان تخفيض معدلات الضرائب على الدخول الشخصية يكون اكثر نجاحا لعلاج الكساد مادامت التخفيضات الضريبية تزيد كل من العرض الكلي الطلب الكلي(عصام ، 2005م).

2.4.3 السياسات النقدية:

1- **التضخم** (المهل ، 2005م)

يشير الى ارتفاع متواصل للمستوى العام للاسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي او زيادة كمية النقود عن القيمة الجارية للحجم المتاح من السلع والخدمات، ينقسم التضخم تبعا للعوامل المسببة له الى تضخم جذب الطلب وهذا ينشأ عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوي العمالة الكامل وقد يحدث قبل ذلك في حالة وجود بطالة وهذا موجود في السودان حيث يكون كمية النقود اكبر من السلع المعروضة مما يؤدي لارتفاع الاسعار ، وفي هذا الوضع نجد الافراد قد يتنازلون عن كثير من حاجاتهم الاساسية . ومن انواعه ايضا تضحم رفع التكلفة او

دفع النفقة ، وهذا يحدث قبل مستوى العمالة الكاملة ويكون بارتفاع معدلات الاجور او ارتفاع المواد الغذائية المستوردة او ارتفاع السلع المنتجة في ظل الاحتكار هناك ايضا التضخم الهيكلي أو(البنيوي)وذلك يحدث في الدول النامية لاختلال في هيكل اقتصاد الدولة موجود في الاقتصاد السوداني.عند حدوث التضخم بكل انواعه قد يؤدي الى عدم حصول الافراد على متطلباتهم الضرورية وهذا يجعل كثير منهم يعيشون دون حد الكفاف.

الآثار الاقتصادية للتضخم :

تنتج عن التضخم آثار كثيرة تتعدى في شمولها واهميتها على مدى ارتفاع الا سعار وتنقسم للاتي:

1. **اثر التضخم على الدائنين والمدينين :** يؤثر التضخم على الدائنين و المدينين لأنه يخفض القيمة الحقيقية لوحدة النقود و هي مقدار السلع التي يمكن الحصول عليها مقابل هذه الوحدة .مثلا اذا كان الجنيه يشتري أربع وحدات من سلعة ما ثم ارتفع سعر هذه السلعة الى الضعف فان ما يشتريه الجنيه يكون وحدتين بدل أربع وحدات.

من ناحية أخرى يؤثر التضخم على أسعار الفائدة فاذا كان التضخم صفر ثم ارتفع الى6% وسعرالفائدة5% في هذه الحالة المقرض يخسر ويرتفع سعر الفائدة ويقل الاستثمار وبالتالي يقل الدخل.

2. **أثر التضخم على الدخول:**

هنالك أثر للتضخم على نوعين من الدخل الثابت والمتغير، الدخل الثابت الذي تمثله الأجور ومعاشات التقاعد، الدخل المتغير يمثله التجار ورجال الأعمال، الضرر بأصحاب الدخول الثابتة يحدث لأن القوة الشرائية لدخولهم تنخفض في ظل التضخم . فمثلا لو ارتفع معدل التضخم من 100% الى 150% والأجور ثابتة هذا يعني أن مقدرة العامل الشرائية قد انخفضت أما أصحاب الدخول المتغيرة في ظل التضخم لا تتأثر دخولهم في المدى القصير لأنهم يستفيدون من زيادة الأسعار أما في المدى الطويل يحدث العكس نتيجة لاعادة توزيع الدخل ، يرجع تاريخ الديون في السودان الى العام 1959 م حيث كان أول قرض من البنك الدولي بقيمة 39مليون دولار أي مايعادل 13.6 جنية في حينها ،وكان سعر الفائدة على القرض 5.5% سنويا على ان يسدد القرض خلال عشرون عاما. وهكذا استمرت عملية القروض مع دفع خدمات تلك القروض مما ادى الى انخفاض العائد من الناتج القومي الاجمالي الذي ادي الى انخفاض في متوسط دخل الفرد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة يلاحظ ان سياسة التحرير الاقتصادي عند بداية تنفيذها(الفترة (1990 م –1996م) قد ادت لزيادة معدلات التضخم بصورة ملحوظة إذ بلغت معدلات التضخم

130% بنهاية عام 1996 م وذلك نتيجة لسياسات المالية والنقدية التوسعية التي إتبعتها الحكومة خلال تلك الفترة وتشمل هذ السياسات زيادة الإنفاق الحكومي والتوسع في الإستدانة من البنك المركزي.

أما في الفترة (1997 م – 2007م) فقد شهدت إنخفاضا ملحوظاً في معدلات التضخم إذ ذاد معدل التضخم 8.2% بنهاية عام 2007 م و ذلك نتيجة لسياسات المالية والنقدية التقشفية التي إتبعتها الحكومة خلال تلك الفترة.

بينما شهدت الفترة ((2014– 2008 م) إرتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام(2008 – 2007م وإنفصال– الجنوب في العام 2011 م.

2/ سعر الصرف :

تهدف حزمة السياسات التجميعية المكونه من السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي وذلك بغرض تخصيص الموارد في إتجاه السلع القابلة للتبادل التجاري ومن ثم يتوقع ان يأتي تاثير سياسات سعر الصرف على الفقر من خلال التفاعلات الإقتصادية التوازنية على مستوى الإقتصاد وعلى المدى الزمني الذي تستهدفة هذه التفاعلات لتؤدي أكلها ، وعادة مايتم تنفيذ سياسة سعر الصرف بالتخفيض الإسمي لسعر

صرف العملة الوطنية والذي عادة مايترتب علية ازدياد في الفقر ويلاحظ ان تخفيض سعر الصرف الحقيقي ربما يترتب علية ازدياد في إنتاج سلع الصادر الزراعية ومن ثم إرتفاع دخول المنتجين لهذه السلع(عبد القادر ، المعهد العربي للتخطيط).

تخفيض العمالة في القطاع العام يؤدي الى إرتفاع مؤشر عدد الرؤوس وأن الإنخفاض الحاد في التحويلات العينية والنقدية من الحكومة يؤدي الى إنخفاض الدخل الحقيقي ومن ثم يؤدي الى إرتفاع عدد الرؤوس ، إلغاالدعم على السلع والخدمات التي يستخدمها الفقراء يؤدي الى تعميق الفقر كما تعكس فجوة الفقر وذلك لانه يزيد من تكلفة مقابلة الحاجات الأساسية.

إن السياسات المالية المعنية تأثير يترتب على هيكل الموازنة العامة وليس فقط على مستوى الإنفاق ويقصد هيكل الموازنة العامة هو التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على بنود الإنفاق ويلاحظ في هذا الصدد أن نصيب الأنفاق الحكومي على القطاعات الحكومية (كالتعليم ، والصحة ، والتغزية) ربما اذداد على الرغم من إنخفاض حجم الإنفاق ، كذلك يلاحظ حتى إذا انخفض نصيب الإنفاق عن دعم السلع والتحويلات كنسبة في الناتج المحلي أو كنسبة من

إجمالي الإنفاق فأن ذلك ربما لايوثر على الفقر بطريقة سلبية إذا ما صاحب مثل هذا الإنخفاض تحسن ملحوظ في نظام إستهداف المستبعدين من مثل هذا النوع من الإنفاق (عبد القادر ، المعهد العربي للتحطيط)

3.4.3 العوامل الديمغرافية :

1. البطالة

كما يمكن تعريف البطالة(بن خالد ،2015م) بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن، وللحصول على معدل البطالة يمكن استخدام المعادلة التالية

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \times 100\%$$

هنالك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة حيث تعتبر البطالة المكون الريئسي للفقر ، إن كثير من الاقتصاديون يشيرون إلى ان ازالة البطالة سوف تزيل الفقر حيث تؤدي البطالة بكل أنواعها الى انخفاض الدخل ممايؤدي الى زيادة حدة الفقر نجد معظم الدول تحاول التأكيد في برنامجها على الحد من الفقر والبطالة للترابط الوثيق بينهما وتؤكد على إطلاق برنامج تنمية وتمويل مشروعات التنمية وبرامج دعم التدريب والتشغيل لكي يتم الحد من البطالة والتقليل من مستوياتها ومن ثم يؤدي الى تخفيض حدة الفقر(بن خالد ، 2015م). إن انخفاض نمو العمالة وارتفاع البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية هي الأسباب الرئيسية للارتفاع المستمر في مستويات الفقر في السودان. وقد ازدادت العمالة الإجمالية في شمال السودان من 5.9 مليون في عام 1993 إلى 6.7 مليون في عام 2008، أي بمعدل نمو يبلغ 0.9 % في السنة. وفي الفترة نفسها، كانت الزيادة في أعداد العاملين تقدّر بـ 1.3 % في السنة، ولذلك فقد ارتفعت نسبة البطالة من 11.1 % في عام 1993 إلى 16.8 % في عام 2008م والى 19% عام 2014م(الاستراتيجية المرحلية ، أغسطس 2011م).

2. الفقر والنمو السكاني

يقصد بة معدل التغير السنوي في عدد السكان خلال فترة زمنية محددة داخل حدود الدولة الجغرافية طرق حساب معدل النمو السكاني : بحسب القانون التالي

معدل النمو السكاني = سنة الاساس (1+ معدل النمو السكاني)* الفترة الزمنية

النمو السكاني = عدد المواليد – عدد الوفيات + عدد المهاجرين الوافدين – عدد المهاجرين المغادرين

يعتبر النمو السكاني محدداً اساسياً للفقر بالإضافة الى العوامل السكانية الاخرى وسرعتة تؤدي الى زيادة الفقر إذ ان الزيادة السكانية تعبر من القوة المضادة للنمو في المجتمع إن النمو السكاني المتسارع في الدول النامية يؤدي الى اعاقة التنمية الاقتصادية الجارية مما يحافظ على تدني الدخول فيها كما يعتبر مانعاً أساسياً لتخفيض جموع الفقراء إذ نجد ان الفيض السكاني يسبب حركات الهجرة الغير الشرعية

والسودان كغيره من الدول النامية يعاني من عبء ديمغرافي كبير ، حيث يتصف معدل نمو السكان بالارتفاع مما يؤدي الى زيادة السكان ووجود عرض متزايد في سوق العمل حيث نجد انه بلغ عدد السكان السودان عام 1990م (24069) مليون نسمة وارتفع هذا المعدل ليصل (31091) مليون نسمة في عام 2000م وهذا العدد في زيادة حيث وصل (41100) مليون نسمة في عام 2010م قبل إنفصال جنوب السودان ووصل في عام 2011م حوالي (34,900) مليون نسمة بعد إنفصال جنوب السودان ووصل في عام 2014م (41221) مليون نسمة (ميساء ، 2011م).

4.4.3 **المتغيرات الصورية** :(Dummy Variabl) تظهر تلك المتغيرات في الدراسات التي تعتمد السلاسل الزمنية قاعدة بيانية وذلك نتيجة لحدوث متغيرات هيكلية جارفة في مسار الإقتصاد ، وتحدث تغيرات في ميل توازن استقرار المتغيرات في الاجل الطويل وهي:-

1/ سياسة التحرير :

لقد شهد الاقتصاد السوداني خلال تلك المرحلة (1992م) عدة تطورات منها ، ففي السنوات الأولى من تطبيق سياسة التحرير حدث إضطراب واضح في إداء الإقتصاد السوداني عبرت عنه عدة مؤشرات كلية أبرزها الإرتفاع المضطرب في معدلات التضخم التي وصلت إلى 130% في عام 1996 م وكذلك التدهور الكبير في قيمة العملة الوطنية والتشوهات الواضحة في سعر الصرف وتراجع معدل النمو الناتج المحلي الى مستويات متدنية بلغت 1.8% في الوقت الذي تفاقمت فيه الديون الخارجية حتى بلغت عام 1996م حوالي 17مليار دولار

أن سياسة التحرير الاقتصادي لعبت دورا مهماً في إرتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع التضخم الى 130% وتدهور سعر الصرف أرتفعت معدلات الفقر بصورة ملحوظة في ولايات السودان المتفرغة إذ بلغ متوسط معدل الفقر حوالي 80% من سكان الولايات الشمالية وتزامن ذلك في انخفاض ملحوظ في قطاعي الصحة والتعليم، ايضاً أدت هذ السياسة ارتفاع معدلات البطالة 16% لم تسهم السياسات (انشاء الصناديق اجتماعية وتفعيل دور ديوان الزكاة) التي قامت بتنفيذها الحكومة في التقليل من حدة الفقر والبطالة إذ ظلت هذه المعدلات مرتفعة طيلة 2005 م 1995 م(بيضاب ،2018م). وفي عام 2009م حصلت عوامل عديدة أبرزها التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الجاري (غير التنموي) بسبب العديد من الإستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية منذ توقيع إتفاقية السلام الشامل في عام 2005م ، وكذلك متطلبات أزمة دارفور فضلاً عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في عام 2009م وإمتدت الى مابعد ذلك . حيث كان لإنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في العام 2009م ، جراء تلك الأزمة إنعكاساتها على الموازنة العامة في السودان بالإضافة الى تأثير الواردات بحكم تأثير تلك الأزمة على الدول التي تستورد منها السودان مما إضطرت الحكومة الى الى زيادة فئات ضريبة القيمة المضافة وفرض رسوم إضافية على الواردات مع إضافة رسوم وجبايات جديدة على المستوردين الاتحادي والولائي أدى الى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم ساهم في أحداث حالة من الركود الإقتصادي(منجدة 2005م).

2/ إنفصال الجنوب:

لقد واجهة الموازنة العامة للحكومة السودانية خلال الربع الأخير من العام 2011م والنصف الأول من العام 2012م صعوبات بالغة أضطرت معها الحكومة إلى إتخاز تدابير مالية واقتصادية قاسية ، قضت برفع نسبة كبيرة من الدعم عن المحروقات وخفض بعض جوانب الصرف الإداري هادفة بذلك الى مواجهة العجز الكبير الذي ظهر في الموازنة العامة ، أخز معدل التضخم في الإرتفاع المتواصل حتى وصل في أغسطس 2012م ، وحسب تقديرات الخبراء إلى أكثر من 41.6% الأمر الذي أدى الى تأكل رؤوس أموال المصارف وإنخفاض أرباحها بشكل قد يؤثر في المستقبل القريب عن مراكزها المالية فضلاً عن تراجع القطاع الخاص وانخفاض استثماراتة بسبب المخاوف الناجمة عن حالة عدم الإستقرار وفقدان التوازن الذي يعيشها الإقتصاد السوداني ومن جانب أخر فقد أدت تلك الأثار التضخمية الى إنخفاض القيمة الحقيقية لأجور ومرتبات العاملين بالقطاعين العام والخاص وقد ساهم في ذلك في إتساع دائرة الفقر(بيضاب ، 2018م).

وسوف تظهر آثار انفصال جنوب السودان، إلى حدٍ كبير، من خلال الحسابات المالية والخارجية، ونظراً إلى أن حوالي 75% من الإيرادات النفطية لحكومة الوحدة الوطنية تأتي من إنتاج النفط في الجنوب، فسوف يحدث انخفاض في إيرادات الحكومة النفطية وفي حصائل النقد الأجنبي المتأتية من تصدير النفط، وهذا سوف يطرح تحدياً في مجال إدارة الميزانية وسعر الصرف وإدارة الميزان الخارجي. وستكون التعديلات التي يتعيّن إدخالها على الحسابات المالية والخارجية مؤلمة ولكنها ضرورية من أجل المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، الأمر الذي لا غنى عنه إذا أريد تحقيق نمو مستدام ، انفصال الجنوب أثر سلبياً على سعر الصرف، والميزان التجاري، والتضخم إذ أن الفترة التي تلت انفصال الجنوب شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني، وتزايد العجز بصورة ملحوظة في الميزان التجاري، وكذلك ايضاً الارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم (ورقة الاستراتيجية المرحلية2011م).

الفصل الرابع

ماهية الإقتصاد القياسي ومنهجية الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة

المبحث الأول: ماهية الإقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: منهجية الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة.

المبحث الثالث: الإختبارات اللازمة لتطبيق منهجية ARDL.

الفصل الرابع

ماهية الاقتصاد القياسي ومنهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعة (ARDL)

تمهيد:

شهدت نظرية النمذجة في الاقتصاد القياسي تطوراً كبيراً خلال العقد الماضي تمثلت في تحولها من التحليل قتصادي الساكن الى التحليل الديناميكي للعلاقات الاقتصادية ، مما أهلتها للعب دور أكثر أهمية في تقييم وتحليل السياسات وإتخاز القرارات . لذا سيتناول هذا الفصل ماهية الإقتصاد القياسي ومنهجية الانحدار الذاتي Autoregressive Distributed lag Model (ARDL) ذي الإبطاء الموزعة كأحد المنهجيات الحديثة في سياق الاقتصاد القياسي الدينامكي، تم تناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث المبحث الاول ماهية الاقتصاد القياسي وأهدافة والتعريف بنماذج الاقتصاد القياسي والمبحث الثاني ، نبذة عن نماذج الاقتصاد القياسي الدنياميكي ومنهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعة والمبحث الثالث، الاختبارات اللازمة لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعة (ARDL).

1.4 المبحث الاول ماهية الاقتصاد القياسي

1.1.4 التعريف بالإقتصاد القياسي:

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد واصبح من العلوم البالغة الاهمية في الوقت الحاضر باعتباره الاداة التي تقيم مكونات النظرية بإعطائها تقديرات عددية تقربها من الواقع لتكون أكثر قبولاً. ويبحث هذا العلم في طرق واساليب قياس العلاقات مستعيناً بالنظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والادوات الإحصائية بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة ورسم السياسات واتخاذ القرارات والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل .إذا فإن جوهر الاقتصاد القياسي هو تقدير وقياس العلاقات والقوانين الاقتصادية باستخدام الأساليب القياسية المستندة للنظريات الإحصائية والرياضية (طارق الرشيد ، 2005م).

2.1.4 أهداف الاقتصاد القياسي

1- إختبار النظرية الاقتصادية (هدف تحليلي)

تحليل وإختبار النظرية الاقتصادية يعتبر هدفاً رئيسياً من اهداف الاقتصاد القياسي حيث نجد ان الاقتصاديون في المرحلة الاولى لتطور النظرية الاقتصادية استخدموا الاسلوب الوصفي لصياغة القوانين ولما جاء الاقتصاد القياسي فقد هدف اساساً الى التحقق من النظريات الاقتصادية وذلك عن طريق اللجؤ الى الواقع وقياس العلاقة موضع الدراسة بهدف اختبار صحة النظرية الاقتصادية وبالتالي أصبح في واقع العلاقات الاقتصادية اليوم ليست هنالك نظرية يمكن قبولها الا اذا دعمها الاختبار التطبيقي

2- تقدير قيم المعالم (هدف حسابي)

يتم تطبيق طرق الاقتصاد القياسي بهدف الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية كالمرونات والميول الحدية والمعلمات الفنية للأنتاج . وكلها ادوات لها أهميتها في اتخاذ القرار وفي صياغة القرارت الاقتصادية

3- التنبؤ (هدف إستشرافي)

تكمن اهمية الاقتصاد القياسي في عملية التنبؤ في تحقيق تقديرات للنماذج الاقتصادية التي تستخدم في الحصول على تنبؤات كمية للمتغيرات الاقتصادية خارج الفترة الزمنية المستخدمة للتقدير وهي مهمة في مجال تخطيط المستقبل وتمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار في تنظيم الحياة الاقتصادية

4- رسم السياسات (هدف تخطيطي)

إن معرفة القيم لهذه المعاملات تساعد في إتخاذ القرار المناسب ورسم السياسات الاقتصادية سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة ، إضافة الى ان معرفة ا لقيم العددية لهذه العلاقة يساعد في عملية المقارنة ومن ثم تقييم السياسات الاقتصادية (طارق الرشيد ، 2005م)

3.1.4 النماذج القياسية The Econometric Model

التعريف بالنماذج القياسية

تلعب النماذج القياسية دوراً هاماً في التحليل الاقتصادي ، كذلك في دراسة البدائل الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية ، سواء كان ذلك في المدى القصير أو المدى الطويل . وقد انتشر استخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح في العصر الحالي ويرجع ذلك لسببين :

أولهما : ان النماذج القياسية اصبحت اداة من ادوات التحليل الاقتصادي والاحصائي تساعد على التعرف على حقيقة المتغيرات الاقتصادبة ، ومدى إرتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف على تأثير كل منهما على الاخر ، وإستخلاص النتائج التي يتعزر على المنطق إدراكها

وثانيهما : ظهور الحاسبات الاكترونية وحدوث التطور الهائل في البرمجيات المحسوبة (طارق الرشيد، 2005م).

التعريف بالنموذج القياسي

على انه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية او مكانيكية هذه العلاقات ويهدف النموذج القياسي الى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي جميع تفاصيل الظاهرة

الاقتصادية بل يتضمن العلاقات الاساسية بها ، **وهنالك عدة خصائص يجب ان تتوفر في أي نموذج قياسي من اهمها :**

1. مطابقة للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح
2. قدرتة على توضيح المشاهدات الواقعية بحيث يكون متناسقاً مع المسلك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين المتغيرات
3. دقتة في في تقدير المعلمات من اتصاف هذه التقديرات بصفات مرغوبة من خاصية عدم التحيز والكفاءة والكفاية والاتساق
4. قدرة النموذج الاقتصلدي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية مستقبلية للمتغيرات التابعة
5. خاصية البساطة فالنموذج القياسي يجب ان يبرز العلاقات الاقتصادية باقصى ممكن من البساطة

مكونات بناء النموذج الاقتصادي

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة من العلاقات الاقتصادية او المعادلات وتسمى هذه المعادلات التى يتضمنها النموذج بالمعادلات الهيكلية وذلك لإنها توضح الهيكل الاساسي للنموذج المراد بناءة ، وتتكون المعادلات الهيكلية للنموذج الاقتصادي من المعادلات الاتية :

أ- المعادلات التعريفية : هي متطابقات توضح قيمة المتغيرالتابع بتجديد تعريف له في صورة متطابقة مثال له $Y = C + S$

ب-المعادلات السلوكية : هي المعادلات التى تعبر عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير تابع ومتغير مستقل أو اكثر مثل دالة الاستهلاك $C = a + bx + u$

ت-المعادلات الفنية تهتم المعادلات الفنية بتوضيح طبيعة العلاقة بين مستوى الانتاج من سلعة معينة وبين مدخلات الانتاج وهي علاقة فنية توضح الكيفية التى يمكن ان يتحقق بها الناتج بإتباع إسلوب معين من أساليب الانتاج مثل دالة كوب – دجولاس(طارق الرشيد ، 2005م).

تطور منهجية النمذجة في الاقتصاد القياسي :

يتطلب بناء نموذج القياسي فهم عميق للعلاقات المتداخلة بين المتغيرات الاقتصادية وامتلاك ادوات الإحصاء وادوات الاقتصاد القياسي ، وهنالك عدة مدارس للنمذجة اختلفت في مابينها في ترتيب التقدير وفحص البيانات وقد كان هناك أثر كبير في نمذجة الاقتصاد القياسي نتيجة للاعمال المتراكمة في المتغيرات غير الساكنة والتى انتهت بالعمل في التكامل المشترك (Cointegration) وقد القت هذه الاعمال الكثير من المشاكل التي تواجهها نمذجة الاقتصاد القياسي وذلك مثل مشكلة الانحدار الزائف (Spurious) وخطورة تفسير الاختبارات التقليدية مثل T و F في حالة المتغيرات غير الساكنة او المشتركة التكامل (طارق الرشيد ، 2005م).

2.4 المبحث الثاني : منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة

1.2.4 نبذة عن نماذج الاقتصاد القياسي الديناميكي

بدأ إستخدام النماذج القياسية الكلية في تحليل وتقييم السياسات الاقتصادية الكلية منذ 50 عاماً تقريباً وترجع المحاولات الاولى للنمذجة لتنبرغن (1973) Tenbergen الذي استوحى نموذج لإقتصاد هولندا من أعمال كينز(1929) حول النظرية العامة . وسرعان ماتطورت هذه العملية في الولايات المتحدة بفضل Klein و Goldbeger وأعمال ال Wharton School والمعهد القومي للأبحاث الاقتصادية ثم انشرت حركة النمذجة في اوروبا الغربية وبقية انحاء العالم حيث اصبح بحلول عام 1992م وجود اكثر من 3000 الف نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية وكانت النماذج التي طورت بعد الحرب العالمية الثانية مستوحاة من النظرية الكنزية وذلك ركزت علي جانب الطلب مع اخذ العرض كمعطى.(بولقاسم ، 2005م).

اما نماذج الثمانيات قد أولت الأهمية للعلاقات مابين النظرية والواقع وكذلك ادت التطورات الي التوفيق بين النماذخ واخداع البيانات الي تحليل السلال الزمنية فأستمرت مجهودات واسهامات علماء الاقتصاد القياسي في تطوير النمذجة في الاقتصاد القياسي التطبيقي من خلال الاستفادة من الانتقادات الموجهة للطرق السابقة حيث تبلورت هذه المساهمات في الوصول الى طرق حديثة تعطي دوراً مهماً للنظرية والبيانات معاً نتج عنها نماذج الاقتصاد القياسي الديناميكية ، التي ساهمت في تحويل النماذج الاقتصادية الساكنة الى نماذج متحركة من خلال وضع عنصر الزمن

في الاعتبار كنماذج فترات الإبطاء الموزعة ونماذج الانحدار الذاتي ، ونموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعة الذي طور من قبل بيساران وأخرون والتي أثبتت فأئدتها الكبيرة في المجال الاقتصاد التطبيقي(ندى ، 2015).

نماذج ذات الفجوة الزمنية (فترات الإبطاء)

نبعت فكرة نماذج ذات الفجوة الزمنية لمتون فريد مان من دراسة التي أجراه بعنوان نظرية دالة الاستهلاك والذي عالج من خلالها أوجه القصور الذي صاحب نماذج الانحدار الخاصة بالسلال الزمنية الذي تفترض أن أثر المتغير المستقل مباشر وفوري على المتغير التابع دون الاخذ في الاعتبار أثر الفترة السابقة ، في حين يشير واقع الحال أن أثر الفترة السابقة قد تمتد الى أكثر من فترة زمنية واحده لكون الاقتصاد تطابق زمن حدوث الحدث او الظاهرة مع الزمن مسببه . ويعرف فترات الإبطاء لانها النماذج المتضمنة لقيم مبطأة زمنياً ضمن مجموعة المتغيرات المستقلة(عبدالمحمود، 1996م) لذلك يطلق على المتغير التى ترتبط لنفسها كمتغيرات متبأطة زمنياً أو متغيرات تحتوى على فجوات زمنية وتأخذ الصيغة التالية :

$$y_t = \alpha + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-}$$

حيث أن :

β_0: يعرف بتأثير الاجل القصير يعبر عن التغير في القيمة المتوسطة للمتغير التابع (Y_t) للتغير في المتغير المستقل (X_t) بمقدار وحدة في نفس الفترة الزمنية .

أما تأثيرفي الأجل الطويل نحصل عليها من خلال : (عبد المحمود، 1996م ، ص251)

$$\sum_{i=0}^{k} \beta i = \beta_0 + \beta_1 + \beta_2 + \cdots + \beta_k$$

نماذج الإنحدار الذاتي Auto-regressive Model

ظهر نماذج الانحدار الذاتي (جيجاراتي ، 2005م ص851ص875) لكويك كنتاج للأنتقادات التي وجهت لنماذج القيم الموزعة متأخر في سياق التطور الطبيعي لنماذج الإقتصاد القياسي الديناميكي . ويعرف نموذج الانحدار الذاتي بأنة النموذج الذي يحتوي على قيمة أو أكثر متأخرة للمتغير التابع تؤخذ على أنها متغيرات مفسرة . وتأخذ نموذج الانحدار الذاتي الصيغة التالية :

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \gamma Y_{t-1} + U_t$$

حيث يشير الدليل السفلى (t) في تحليل السلاسل الزمنية الى عنصر الزمن او على مدى الفترة الزمنية لنفسه

وبالرغم من ان هذان النموذجان تم إستخدامهما كثيراً في تحليل الاقتصاد القياسي الديناميكي ، إلا أنهما في ظل الانتقادات التي وجهت إليهما بسبب فشلهما في العمل عندما تكون هنالك متغيرات درجة سكونهما متبيانة أي مختلفة ، ظهرت مساهمات محمد هاشم ببيساران M. hashem Pesaran(1999) الذي نجح في ان يدمج مجهودات كل من ملتون وكويك في نموذج واحد سمي بنموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموذعة Auto Regressiv Distributed lag Model

ثم طوره بيساران وأخرون Pesaran et al (2001) بإقتراح إختبار سمي بإختبار الحدود Bound test للتكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموذعة لسد اوجه القصور التي صاحبت إختبارات التكامل المشترك الأخرى في كشف وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من عدمة في حال وجود متغيرات درجة تكاملها مختلفة اي غير متساوية الرتب(جيجاراتي ، 2005م).

منهجية الإنحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعة (ARDL)

يأتي فكرة منهجية الإنحدار الذاتي ذي الإبطاء الموذعة Auto Regressiv Distributed Lag Model(ARDL) في سياق تطور نظرية النمذجة في الاقتصاد القياسي من نماذج التحليل الاقتصادي الساكن الى نماذج التحليل الاقتصادي الديناميكي وذلك بإستصحاب تأثير عنصر الزمن التي يتسم بطبيعة معظم متغيرات الاقتصاد الكلي من جهه ، ومعالجة أوجه القصور التي صاحبت إختبارات التكامل المشترك التقليدية في إستيعاب متغيرات متباينة درجة تكاملها من جهه أخرى . حيث قدم منهجية ARDL من قبل بيساران وأخرون (Pesaran and shin 2001:

1999.1995) كنمهج جديد من خلال دمج نماذج الانحدار الذاتي(Auto Regressiv Model)ونماذج فترات الإبطاء الموزعة(Distributed Lag Model) في نموذج واحد عرف بمنهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعة (Auto Regressiv Distributed Lag Model) وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها ' وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو اكثر. (EVIEWs 9 USER GULD LL HIS Global INC 2016 P283 –)

تعريف نموذج ARDL

يعرف نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعة (EVIEWs 9 USER GULD LL HIS Global INC 2016 P283) بأنه نموذج لإنحدار يحتوي على قيم متباطئة للمتغير التابع وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو اكثر ودائماً يرمز له بـ

ARDL(p , q_1,….$\mathrm{q_k}$)، حيث أن (p) عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع q_1 عدد فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة .

بإفتراض وجود علاقة بين المتغير التابع (Y) ومتجة المتغيرات المستقلة (X) فأن الصيغة الرياضية للنموذج ARDL في صيغتة العامة يمكن كتابتة على النحو التالي :

$$Y_{\mathrm{t}} = \alpha + \sum_{\mathrm{i=1}}^{\mathrm{p}} \lambda \mathrm{i} Y\mathrm{t} - 1 + \sum_{\mathrm{j=1}}^{\mathrm{k}} \sum_{\mathrm{i=0}}^{\mathrm{qj}} X\mathrm{jt} - \mathrm{i}\beta \mathrm{j},_{i} + \mathrm{et}$$

حيث أن :

α : متجة الحد الثابت للمعادلات المقدرة

Y_t :متجة يضم المتغيرات الداخلة في النموذج

λ_i :معامل التأثيرات المباشرة

β_{ji}: مصفوفة المعاملات المقدرة

P:عدد مدد التباطؤ الزمني للمتغيرالتابع

q_j :عدد مدد التباطؤ الزمني للمتغيرات المستقلة

X_j:المتغيرات المفسرة التي لها مدد تباطؤ زمني ($q_{j=0}$ ويسمى بالمتغيرات الساكنة

X_{t-i}:المتغيرات المفسرة التى لها مدد تباطؤ ويسمى بالمتغيرات المسغيرات

e_t:متجه الأخطاء العشوائية الذي لة وسط حسابى وتباين ثابت وليس لها ارتباطات ذاتية مسلسلة فيما بينها خلال المدد الزمني المختلفة (EVIEWs 9 USER GULD LL HIS Global INC 2016 P283 –)

2.2.4 خصائص منهجية ARDL

1- تمتاز منهجية ARDL بالعديد من الخصائص وهي : تمتاز بإمكانية جمع متغيرات ذات أكثر من مستوى مثل $I(0)$ و $I(1)$ ، ولايشترط جميعها ان تكون مستقرة في نفس المستوى والشرط الوحيد هو أن لا تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية (2) أو رتبة أعلى (طارق الرشيد ، مهارات تحليل البيانات ، 2008م)

2- من خلال ARDL يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل (Short run and Long run) ، بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة لى المتغير التابع

3- تعتمد منهجية ARDL على خاصية Schwarz Bayesian Criteria (SBC) والتي تستخدم لتحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية (Optimal Lag Length)

4- يعطي منهجية ARDL نتيجة تصحيح الخطاء Error Correction Model (ECM) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة الى الوضع التوازني بعد حدوث خلل أو إضراب نتيجة لأمر طارئ

5- تعمل منهجية ARDL على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الزاتي (Auto correlation Model) وبالتالي النتائج التى تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة وغير متحيزة

6- تمتاز منهجية ARDL بأنها يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم(طارق الرشيد ، 2008م)

3.2.4 خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزعة ARDL

هنالك عدد من الخطوات يمكن يجب إتباعها عند تطبيق منهجية ARDL يمكن تلخيصها في الاتي : (امين حواس ، وفاطمة الزهراء، 2016م)

الخطوة الاولى : إختبار وجو تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) وذلك بإستخدام نموذج تصحيح الخطاء غير المقيد Unretricted Error Correction Model (UECM) المشتق من الصيغة العامة للنموذج ARDL والذي يأخذ الصيغة التالية :-

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \lambda i\, \Delta Yt - i + \sum_{i=0}^{q} \delta i \Delta Xt - i + \alpha 1 Yt - 1 + \alpha 2 Xt - i + et$$

e_t: حد الخطاء العشوائي

δ_i λi : معاملات العلاقات قصيرة الاجل

ويتم التحقق من وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات بإستخدام إختبار الحدود Test Bound حسب إجرا ء Pesaran et al (2011) الذي يستند على إختبار Wald Test (F) لإختبار الفروض التالية :

فرض العدم : عدم وجود تكامل مشترك $H_0 : a_1 = a_2 = 0$

فرض البديل : وجود تكامل مشترك $H_1 : a_1 = a_2 = 0$

وعلية فرض فرض العدم تعتمد على مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع القيمة الجدولية ضمن حدود الحرجة Critical Bounds المقترحة من قبل Pesaran (2001) حيث يتكون الجدول من حدين ، قيمة الحد الادنى (Lower Critical Bound(LCB تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (0)1. وقيمة الحد الاعلى Upper Critical Bound UCB وتفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (1)1. لذلك إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من UCB ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل (وجود تكامل مشترك) ، على نقيض ذلك ، اذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من LCB ففي هذه الحالة يتم قبول فرض العدم (عدم وجود تكامل مشترك) ، أما اذا وقعت قيم F المحسوبة بين LCB و UCB ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة(امين حواس ، وفاطمة الزهراء ، 2016م).

الخطوة الثانية : في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير معادلة الاجل الطويل بإستخدام معادلة الصيغة العامة لنموذج ARDL وفية يتم إختيار رتبة فترة الإبطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطاء غير المقيد (UECM) المشتقة من الصيغة العامة للنموذج ARDL والتي من خلالها يمكن التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي أي بهدف إلغاء الترابط التسلسلي أو الذاتي في الأخطاء العشوائية . وأوصى Pesaran and shin (2009) بإختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية وذلك بإستخدام المعايير الإحصائية المعدة لذات القرض والمتمثلة في معيار خطاء التنؤ النهائي (FPE:1969) Final prediction Error ، إختبار اكياكي (AIC:1973) Akaike Information Critical ، إختبار حنان كيونن –Hann an Quinn(HQ:1978)، إختبار شوارتز(SIC:1979) Schwarz Information Criterion. وتكون فترة الإبطاء المثلى هي الفترة التي تملك أقل قيمة من المعايير الاحصائية المقدرة أعلا (pesaran.M and pesaran 2009)

الخطوة الثالثة : يمكن إستخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطاء (ECM) Error Correction Model الذي يأخذ الصيغة التالية

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \lambda i \Delta Y t - i + \sum_{i=0}^{q} \delta i \Delta X t - i + \pi ECTt - 1 + ut$$

حيث أن :

ECT_{t-1} : حد تصحيح الحطاء، وأن جميع معاملات المعادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوزان في الأجل الطويل

π: يمثل معامل تصحيح الخطاء الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الإختلال في التوازان في الأجل القصير بإتجاه التوازن في الأجل الطويل (امين حواس، وفاطمة الزهراء ،2016م).

الخطوة الرابعة : إجراء الاختبارات التشخيصية : وتعد هذه الخطوة من الخطوات المهمة ، حيث يتم فيه إجراء الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests لتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوة من المشاكل القياسية ، وذلك من خلال إحتبار الأتي :

1- إختبار الإرتباط التسلسلي Serial Correlation بين الأخطاء العشوائية لكشف مدى وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار من عدمة . وذلك من خلال إستخدام إختبار (LM) Lagrange Multiplier

2- إختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج وذلك من خلال استخدام إختبار Ramsey RESET الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي أى خلوه من مشكلة عدم التحديد

3- إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار لتحقق من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار وذلك بإستخدام إختبار Jarque –Bara Normality

4- إختبار فرضية عدم ثبات حد الخطأ بإستخدام أختبار ثبات التبيان المشروط بالآنحدار الذاتي من خلال استخدام اختبار Auto Regressiv conditional hetero Scedasticity ARCH لأختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر .

الخطوة الخامسة : اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج ARDL المقدر في الأجلبن القصير والأجل الطويل التأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن . وذلك من خلال استخدام اختبارين هما :

1- إختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة Cumulative sum of Recursive (Cusum) Residual

2- إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Cusumsq) Squares residual Cumulative sum Of Recursive ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات النموذج المقدرة بصيغة Uecm لنموذج ARDL اذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من Cusum و Cusumsq داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الإختبارين خارج الحدود عند مستوى المعنوية المعنية(امين حواس ، وفاطمة الزهراء ، 2016م).

-3

3.4 المبحث الثالث: الإختبارات اللازمة لتطبيق منهجية ARDL

لتطبيق منهجبة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributed Lag (ARDL) يجب التأكد من إستقرارية السلسلة الزمنية Time Series Stastionary ودرجة تكاملها Co-Integration بغرض تحسين تقديرات معاملات النموذج التي تعتمد دقتة بشكل اساسي على حجم وطبيعة الاخطأ العشوائية الناتجة من اخطا بيانات السلاسل الزمنة لمتغيرات النموذج وذلك من خلال التحليل الاولي :

1.3.4 اولاً : السكون (Stationary) :

تعرف السلسلة الزمنية بانها مستقرة (وساكنة) اذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي وتباين ثابتين عبر الزمن(ميساء ، 2016م ص123). ان التباين المشترك بين اي قيمتين للمتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس القيمة الفعلية للزمن

وهنالك عدة معايير يمكن إستخدامها لإختبار صفة السكون في السلسلة تعتمد غالبيتها على إختبار جزر الوحدة وفي ظل إختبارات هذه الصفة فإن وجودها يعني ان متوسط وتباين المتغبر غير مستقلبن عبر الزمن (Time Invariant (طارق ، وسمية حسن ، 2010م). ومن اهم تلك الاختبارات هي :

1. **إسلوب الرسم التاريخي للسلسلة الزمنية Time Plot Method**

وهي عبارة عن رسم بياني يوضح مسار السلسلة ، ويعطي فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية لمعرفة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية عبر الزمن للحكم على انها ساكنة او غبر ساكنة. ولذلك ينصح برسم السلسلة الزمنية موضع الدراسة قبل البدء في إجراء الإختبارات الأخرى لأنها تعطي مؤشر اولى لإتجاه السلسلة(طارق الرشيد ، 2008م).

2. **إختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي**(عبد القادر عطية ، 2004م ص650ص654) **Auto Correlation Function**

وتنقسم إختبارات معنوية معاملات الارتباط الذاتي نفسها الى :

أ- **دالة الارتباط الذاتي Auto Correlation Function**

فبما يتعلق بإستخدام اسلوب دالة الارتباط الذاتي لإختبار صفة السكون فانه اذا كانت مشاهدات السلسلة ترتبط مع بعضها البعض وكان الارتباط بصورة بطيئة وفي نفس الوقت قيم الاحتمالبة معنوية فان السلسلة يقال إنها غير مستقرة والعكس صحيح وتعرف دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K بالصيغة التالية :

$$\rho_{k=}\frac{Yk}{Y0}$$

حيث يتم حساب Yk Y0 ، من بيانات العينة على النحو التالى

ب-اختبار (1970) Q – Statistic

وهو إختبار تم إقتراحة من قبل Box and Pierce لإجراء إختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة ويحسب بإستخدام القاعدة التالية :

N حجم العينة ، m عدد الفجوات

في حالة العينات الكبيرة فإن اختبار Q يكون لة توزيع x^2 بدرجة حرية (m) عند مستوى معنوية (α) اذا كانت قيمة (Q) المحسوبة تفوق قيمتها الجدولية نرفض فرض العدم القائل ان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر وتكون السلسلة غير مستقرة . واما اذا كان العكس نقبل فرض العدم وتكون السلسلة مستقرة إي نقارن قيمة (Q) بالقيمة المناسبة من جدول توزيع x^2 اذا كانت قيمة (Q) اصقر من قبمة x^2عند مستوى المعنوية للإختبار M نحكم بسكون السلسلة والعكس صحيح .

3. إختبار جذر الوحدة Unit Root Test

يعد من الاساليب المهمة في إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وأكثرها شيوعاً في التطبيقات العملية ، ويرتكز جذر الوحدة كإختبار على وجود إرتباط ذاتي بين المتغيرات لذلك إختباراتة قائمة على فرضية ان حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري ، وإسقاط هذا الفرض يؤدي الى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي . ومن اهم إختباراتة:

1. إختبار ديكي فلور (Dickey – Fuller (DF)

يعد من اكثر إختبارات جذر الوحدة إستخداما في التطبيقات العملية ، ويرجع هذا الاختبار الى كل من ديكي وفوللر ، ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فأن هذا يؤدي الى وجود جذر الوحدة الذي يعني عدم لإستقرار بيانات السلسلة (P=1)

ان إختبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض ان حد الخطا ذو إذعاج ابيض اى انه لم يضع في إعتباره امكانية ارتباط قيمة (وجود إرتباط ذاتي) وهذه نقطة الضعف الاساسية في الاختبار لذا تم تعديلة بديكي فوللر المركب (او المعدل) حيث أن Δ: الفروق ، N عدد فترات الإبطأ (عطية ، 2004م، ص654ص650))

2. إختبار ديكي فوللر المعدل((ADF) (1981)Augmented Dicey – Fuller (طارق، وسمية،2005)

وفكرة هذا الاختبار قائم على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة بإختبار ديكي فوللر البسيط ، علية تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة إضافة متغيرات بفترات إبطا كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطا وعلية تصبح المعادلة الخاصة به هي :

$$\Delta Yt = b0 + b1Yt - 1 + \sum_{t=1}^{n} at\Delta Yt - 1 + u$$

حيث أن : Δ الفروق ، n عدد فترات الإبطاء

وفكرة هذا الاختبار قائم على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوات الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الزاتي ويتم التعرف عليها من خلال قيمة (t) غير المعارية الذي قدمة Mackinnon (1991) والمصاحبة للمعامل b1 ومقارنة مع القيمة الجدولية لها من جدول Mackinnon الذي أعد خصيصاً لهذا القرض عند مستوى معنوية 5% وهي تختلف عن إحصائية (t) المعيارية المعروفة ونظراً لحساسية إختبار جذر الوحدة اتجاه مكوناتها كالزمن والثابت وفترات الإبطاء فإن قرار قبول جذر الوحدة او رفضة يتأثر بوجود او غياب هذه المكونات ومن ثم التأكد بشكل قاطع من معنوية هذه المكونات في اي معادلة يتم إختبار جذر الوجدة بها . لذلك يجب غجراء إختبار (ADF) على ثلاثة توصيفات وهي :

الصيغة الاولى : إجراء إنحدار بدون وجود ثابت أو إتجاه عام .

الصيغة الثانية : إجراء إنحدار بوجود ثابت فقط

الصيغة الثالثة :إ جراء إنحدار بوجود ثابت وإتجاه عام(طارق وسامية ، 2005ص62)

ج. إختبار فليبس – بيرون (PP) (Phillips– Peron 1988

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للإرتباط الذاتي بإستخدام طريقة غير معلمية ، وما يميذ هذا الاختبار انه يإخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية ، فهو ذو قوة اختبارية اكبر من إختبار ديكي فوللر ADF لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة حيث أنه يختلف عن ADF وDF في انه لايحتوي على قيم متباطئة للفروق وياخذ في الاعتبار الفروق الاولى للسلسلة الزمنية بإستخدام التصحيح غير المعلمي ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر وإتجاه خطي للزمن إي انه لا يستند الى توزيع بارامترات حد الخطأ (شيخي محمد ،2012م)

د. إختبار kpss

يعد إختبار (Kpss) 1992 –Kwiatkowski– Phillips– Schmidt– shin من الاختبارات الحديثة ومكملة لإختبار ديكي فوللر لإختبارية الاستقرارية وهي عكس إختبار ديكي فوللر حيث ان فرضية العدم فية ان السلسلة مستقرة حيث انة في إختبار ديكي فوللر تكون فرضية العدم السلسلة غير مستقرة ، وتاخذ إختبار Kpss المعادلة التالية :

Kpss هو اختبار مضروب لاجرانج لفرضية ان السلسلة لها مسار عشوائي بتباين صفر ، وهنالك جدول للقيم الحرجة للنموذج (بقاطع وقاطع وغتجاه زمني) لإختيار مستوبات المعنوية المختلفة ومقارنتها بالقيمة المحسوبة للغختبار القرار بقبول او رفض فرضية العدم

4. إختبار جذر الوحدة مع التقلبات الهيكلية Break Point Unit Root Test

طور الاختبار من قبل (2003)Lee– Strazicich في إطار تطور نظرية المتغيرات المتكاملة وجذر الوحدة لتفادي اوجه القصور الذي صاحب إختبار ديكي – فوللر لإختبار جذر الوحدة فيما يلي تحيذه الى قبول فرض العدم في حال وجود تقلبات هيكلية في السلسلة ، وذلك من خلال مضاعف لاجرانج (LM) يسمح بتقلب واحد

او اثنين هيكليين ، وتتميز بتحديد وقت التقلبات من داخل بيانات السلسلة والتى يتم بها التخلص من التحيز لرفض او عدم رفض فرض العدم (شيخي محمد ، 2012م).

طرق التخلص من عدم السكون في السلسلة (طارق الرشيد، 2016 م):

للتخلص من مشكلة عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية ينصح بإستخدام الاساليب الإحصائية التالية :

1. إضافة متغير الزمن لإزالة الاتجاه العام اوإضافة متغير موسمي وهمي لإزالة الاثر الموسمي
2. استخدام الاسلوب الرياضي لإزالة الاتجاه العام عن طريق تحويل البيانات (التحويل اللوغريثمي او الأسي) وتعتبر هذه الطريقة من افضل الطرق المستخدمة في حالة الاتجاه غير الخطي
3. استخدام طريقة الفروق للسلسة

تحليل التكامل المشترك Co – Integration Analysis

مفهوم التكامل المشترك : يعتبر مفهوم التكامل المشترك الذي قدم من قبل انجل عام 1980، – وجرانجر عام 1987 اسلوب لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية ، ويعرف التكامل المشترك بانه تصاحب سلسلتين زمنيتين او اكثر بحيث تؤدي التغلبات في إحداهما الى إلغاء التغلبات في السلسلة الاخرى ، اي انه في حال سلسلتين زمنيتين غير ساكنتين اذا ما اخذت كل منهما الى حده ، ولكن إذا تم أخذهما كمجموعة أي تم إيجاد علاقة خطية بينهما من هاتين السلسلتين فإنها تكون ساكنة او مستقرة (طارق،2016). (عطية ،2009) والتفسير الاقتصادي للتكامل المشترك هو إذا كان ارتباط سلسلتين يشكل علاقة توازنية تمتد الى المدى الطويل حتى وإن إحتوت كل منهما الى إتجاه عام عشوائي (غير ساكنة) فإنهما على الرقم من ذلك سيتحركان متقاربان عبر الزمن ويكون الفرق بينهما ساكناً . وعلية يمكن القول بأن إدخال التحليل بالتكامل المشترك في الاقتصاد القياسي في منتصف الثمانينات من القرن الماضي يعد من اهم التطورات في المنهج التجريبى للنمذجة . وهذا يشير الى انه يمكن القول بان السلسلتين الزمنيتين بينهما تكامل مشترك اذا كان كل منهما متكاملة من الرتبة الاولى وان تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر ، ويمكن تعبير ذلك بإفتراض سلسلتين زمنيتين هما (YtوXt)، على النحو التالي :

$$Xt \sim 1(1)$$

$Yt \sim 1(1)$

$Yt = \alpha + bXt + et$

$et \sim 1(0)$

حيث أن الحد العشوائي ممثلاً في عنصر الخطأ (et) يقيس إنحراف العلاقة المقدرة في الاجل القصير عن إتجاها التوازني في الاجل الطويل وهو مايعني ان التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل . أي اذا كان هنالك متغيرين يتصفان بخاصية التوازن في التكامل المشترك فأن العلاقة بينهما تكون متجهه لوضع التوازن في الاجل الطويل وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة في :

$et = Yt - a^* - b^*Xt$

وعلية فان النظام يكون في وضع توازن عندما (et=0) ، ويكون في حالة عدم توازن عندما ($et \neq 0$) . وعلية يمكن القول بانه اذا كان هنالك سلسلتين غير مستقرتين فليس من الضروري ان يترتب على إستخدامهما علاقة ما الحصول على إنحدار زائف ، اذا كان يتمتعان بخاصية التكامل المشترك (عربي ،67ص).

2.3.4اختبارات التكامل المشترك Co- Integration Test

أ. إختبارات معتمدة على البواقي وتشمل

1. اختبار انجل جرانجر(1987) Engle – Granger

من المعلوم انه عندما تكون سلسلتان من نفس الدرجة في التكامل فإن التركيبة الخطية بين السلسلتين تكون متكاملة من نفس الدرجة ، وهذا يعني ان البواقي المتحصل عليها جراء إنحدار احدى السلسلتين على الأخرى تكون متكاملة من الدرجة نفسها . وبناءا علية عرف كل من إنجل جرانجر 1987 ان السلسلتين ليكون لهما تكامل مشترك من درجة معينة اذا كان السلسلتين متكاملتين من الدرجة الاولى(1)1 وعنصر الخطا متكامل من الدرجة الصفر (0)1 فإن السلسلتين لهما تكامل مشترك من الدرجة (1 ، 1) 1 . وهنا يمكن يمكن إستخدام طريقة التكامل المشترك لإختبار وجود التوازن طويل الإجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها . ويقوم إختبارها على الخطوات التالية :

- تقدير المعادلة الأصلية محل الدراسة للحصول على البواقي
- إختبار مدى سكون سلسلة متغير البواقي من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة ومقارنتها بقيمتها الجدولية من جدوال الذي اعدها انجل – جرانجر . بحيث اذا كانت قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية نرفض فرض العدم وبالتالي تكون سلسلة البواقي ساكنة ، والانحدار المقدر لا يكون زائفا(عطية 2009م).

2. إختبار التكامل لدربن – واتسون:

واقترح هذا الاختبار كل من (سرجان وبار قافا) ويعتمد على إحصائية ديربن – واطسون (DW) المتحصل عليها من اجراء انحدار النموذج ، ويقوم هذا الاختبار على الخطوات التالية :

نقوم بحساب إحصائية ديربن – وأطسون المصاحبة للانحدار المقدر وتسمى d المحسوبة نبحث في جدول اعده Sargan Bhargava عن d الجدولية فاذا كانت d المحسوبة أكبر من d الجدولية نرفض فرض العدم وبالتالي يوجد هنالك تكامل مشترك ولا يكون هنالك انحدار زائفاً .

ب إختبارات معتمدة على نظام متجه الانحدار الذاتي (VAR)

اختبار (Johansson And Juilles)

سابقاإ اذا كان هنالك اكثر من متغيرين في النموذج ، هناك إمكانية ان يكون اكثر.

من متجه للتكامل المشترك . هذا يعني إن المتغيرات في النموذج من الممكن ان يكونا اكثر من علاقة توازنية بشكل عام ل n عدد من المتغيرات يكون هنالك n−1 متجهات تكامل مشترك ويستخدم اختبار جوهانسون في تحديد عدد معادلات التكامل ،

خطوات تطبيق اختبار Johansen

الخطوة الاولى : اختبار درجة التكامل للمتغيرات

معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية غير مستقرة وبناء على ذلك تكون متكاملة ، وان هنالك متغيرات غير مستقرة من اجل الكشف عن ماذا كان بينهم علاقة (أو علاقات) تكامل مشترك وتجنب الانحراف الزائف ويشترط لإستخدام جوهانسون هو ان يكون تكامل المتغيرات من نفس الدرجة

الخطوة الثانية : تحديد عدد المتباطئات المناسبة في النموذج

مسألة طول المتباطئة الامثل مهم جداً لأننا نحتاج نحتاج ان نحصل على حد خطا خالي من الارتباط الذاتي واختلاف التباين وذو وسط صفري . تحديد طول المتباطئة يتأثر بحذف المتغيرات التى قد تؤثر على سلوك الاجل القصير . هذا لأن المتغيرات المحذوفة تكون فورياً جذء من حد الخطأ بناء على ذلك يجب أن يكون هنالك فحص دقيق للبيانات والعلاقة التي تربط بينهما قبل بدء عملية التقدير(احمد الخليفة ، 2010م).

3.3.4 إختبار الحدود Bound Test (2001) للتكامل المشترك:

(2001)Hashem Pesaran .el .al) يشير الواقع الى أن معظم ان السلاسل الزمنية الاقتصادية غير مستقرة ولكشف عن ما ذا كان بينها علاقة تكامل مشترك لتجنب مشكلة الانحدار الذاتي الزائف Spurious Regression يتطلب إجراء إختبارات التكامل المشترك مثل (1987) Engel Granger ،(1988 Johansen Johansen And Juselius (1998)، يتطلب ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة مما يصعب إجراؤها في حال وجود متغيرات متكاملة من درجات مختلفة أي (0)1 و(1)1 . لذلك ظهر إختبار الحدودBound Test المبني على نموذج ARDL والمطور من قبل بيساران وأخرون (2001) Pesaran et al كإختبار حديث لكشف عن ما ذا كان هنالك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات متباينة رتب التكامل (0)1و (1)1 . ويتم تطبيق إختبار تكامل الحدود للتكامل المشترك من خلال الخطوات التالية :

1- تقدير نموذج متجه تصحيح الخطاء (VECM) بواسطة طريقة OLS
2- إختبار المعنوية الإجمالية لمعاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة إختبار (F) والتي لها توذيع غير معياري
3- مقارنة قيمة (F) المحسوبة بقيمتها الجدولية والمحسوبة من قبل (2001)Pesaran et al ، وهنالك قيمتين جدوليتين لإحصاء (F) لأنه يمتلك توزيع غير معياري ، قيمة الحد الادنى وتفترض ان كل المتغيرات مستقرة في قيمها الأصلية أي متكاملة من رتبة صفر (0)1، وقيمة الحد الأعلى والتى تفترض ان المتغيرات مستقرة في الفروق الاولى لقيمها أى متكاملة من رتبة الاولى (1)1، ويكون إتخاذ القرار وفق السيناريونات التالية :

1. اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) فسوف يتم رفض الفرضية الصفرية ممايعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك
2. إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الادنى لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات
3. أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى لقيم (F) الجدولية فأن النتيجة عدم إمكانية تحديد عما اذا كان هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمة (Hashem Pesaran el.al.(2001)

الفصل الخامس

منهجية التحليل وصياغة النموذج وتوصيف وتقدير النموذج

المبحث الأول: توصيف وتقدير النموذج.

المبحث الثاني: فحص وتقدير النموذج.

المبحث الثالث: الإختبارات التشخيصية أو البعدية ARDL

الفصل الخامس

منهجية التحليل وصياغة النموذج

توصيف وتقدير النموذج القياسي

تمهيد:

يشتمل هذا الفصل على الطريقة والمنهجية والاسلوب القياسي والنتائج التي يتم الوصول إليها من خلال تطبيق الاساليب القياسية على بيانات الدراسة ومن ثم تحليلها وإيجاد التفسيرات والتعديلات الاقتصادية التي تتناسب مع نتائج التحليل القياسي والخاتمة ، والنتائج والتوصيات وقائمة المراجع والملائحق.

حيث يتضمن المبحث الاول على عرض المنهجية القياسية والاحصائية المتبعة في التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والاساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتاثيرات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية التى تتمثل في اساليب تحليل نماذج انحدار السلاسل الزمنية المتكاملة وذلك من خلال جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لتحديد درجة سكونها (تكاملها) ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع . أما المبحث الثاني فهو لتقدير العلاقة بأستخدام منهجية (ARDL) . وعرض الدراسة اهم نتائج التحليل الاحصائي والقياسي ومن ثم يتم تقدير الدراسة وذلك بغرض معرفة محددات الفقر في الاقتصاد السوداني.

1.5 المبحث الأول توصيف وتقدير النموذج القياسي

1.1.5 توصيف نموذج الدراسة

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس اهم محددات الفقر في الاقتصاد السوداني يعبر عنها بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الادبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وتعتبر الخطوة الاولى والاساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة إقتصادية معينة ، وهي تعني التعبير عن الظاهرة في صياغ رياضي وذلك لعكس العلاقات المختلفة ، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الاكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشمل على الخطوات التالية :

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج
- تحديد القيم والاشارات المسبقة للمعالم

أولاً : تحديد المتغيرات

اعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهي :

1/ مصادر النظرية الاقتصادية

2/ المعلومات المتاحة عن الدراسات السابقة

3/ المعلومات المتاحة عن الظاهر بشكل خاص

تحديد المتغيرات

بما أن الدراسة تهدف الى اهم محددات الفقر في السودان ولذلك فأن المتغيرت تتمثل في الاتي :

المتغير التابع : معدل الفقر (Pov): وهو نسبة الفقراء من إجمالي عدد السكان

المتغيرات المستقلة :

وهي العوامل المحددة للفقر في السودان خلال فترة الدراسة وهي :

- ✓ متوسط دخل الفرد : (Y) وهو يمثل متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- ✓ معدل التضخم : (INF) والذي يمكننا من قياس أثر مستوى العام للأسعار على الفقر
- ✓ الانفاق الحكومي: (G) وهو يمثل الانفاق الجاري والإنفاق التنموي

- ✓ معدل البطالة : (UE) عدد البطاليين عن العمل في السودان
- ✓ الضرائب الغير مباشرة : (TAX)
- ✓ سياسة التحرير الإقتصادي (RP)
- ✓ وإنفصال الجنوب(SS)

ثانياً الشكل الرياضي للنموذج : -

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي) ، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة أو غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الاحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها :

$$Pov=f(income,inf,g,ue,tax,rp,ss)$$

1- إسلوب الانتشار :

سحيث يقوم الباحث بجمع بيانات مختلفة عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل إنتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المالمستقل على المحور الاخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم ، ولاكن نجد مقدرة هذا الاسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لايمكن إستخدام هذا الاسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على اكثر من متغيرين .

2- وفقاً لذا الاسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية أخطأ فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي :

- **درجة تعقيد الظاهرة :** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات أنية أو نموذج (VAR الاكثر تطوراً) حتى يأخذ هذه المعادلات المتشابكة في الحسبان .

2.1.5 تقدير النموذج :

فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها لبعض الاهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الاهداف الأخرى .

- **مدى توفر البيانات :** فقد يضطر الباحث الى إسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توفر بيانات عنها او نتيجة لعدم إمكانية قياسها وبالاعتماد على Pesaran(1997) و Pesaran et al (2001) تم صياغة نموذج ARDL على النحو التالي :

حيث أن :

$$\Delta(POVt) = \beta 0 + \sum_{j=1}^{m} \beta_1 LOGPOVt - i + \sum_{j=0}^{n} \beta_2 * LOGYt - i + \beta_3 * LOGINFt - i + \beta_4 * LOGGt - i + \beta_5 * LOGUEt - i + \beta_6 * LOGTAXt - i + \beta_7 * RP + \beta_8 * SS + \Upsilon 1 \Delta LOGPOV + \Upsilon 2 * \Delta IOGY + \Upsilon 3 * \Delta INF + \Upsilon 4 \Delta LOGG + \Upsilon 5 * \Delta UE + \Upsilon 6 * \Delta TAX + \Upsilon 7 * RP + \Upsilon 8 * SS + u$$

n،m تمثل فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات علماً أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى نفسة أو العدد (m≠n) ، u : حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت وليس له إرتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها .

Δ: تشير الى سلسلة الفروق

LOG: تشير الى القيمة اللوغاريثمية

$\boldsymbol{\beta_1\ \beta_2 \beta_3 \beta_4 \beta_5 \beta_6 \beta_7 \beta_8}$: معلمات الأجل الطويل

$\gamma_1 \gamma_2 \gamma_3 \gamma_4 \gamma_5 \gamma_6 \gamma_7 \gamma_8$:معلمات الأجل القصير

POV: معدل الفقر.

Y: متوسط دخل الفرد

INF: التضخم

G: الأنفاق الحكومي

UE: معدل البطالة

TAX : الضرائب الغير مباشرة

RP : سياسة التحرير

SS : إنفصال الجنوب

المتغيرات الصورية :(Dummy Variabl) تظهر تلك المتغيرات في الدراسات التي تعتمد السلاسل الزمنية قاعدة بيانية وذلك نتيجة لحدوث متغيرات هيكلية جارفة في مسار الإقتصاد ، وتحدث تغيرات في ميل توازن استقرار المتغيرات في الاجل الطويل

ثالثاً : تحديد الإشارات المسبقة للمعالم :-

المقصود بة تحديد نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وذلك بناءً على إشارة المعلمة حسب إفتراض النظرية الاقتصادية .

الإشارات المسبقة لمعلمات معادلة محددات الفقر في السودان :

1. الثابت :β0)) : : حسب إفتراض النظرية الاقتصادية يجب أن تكون إشارتة موجبة

2. إشارة معلمة معدل الفقر(B1) في الفترة السابقة حسب إ فتراض النظرية الاقتصادية يجب أن تكون إشارتها موجبة نسبة لوجود علاقة طردية وهو مقبول من الناحية الإقتصادية فعدد الفقراء الحاليين يحسب بمخزون السنوات السابقة من الفقراء إضافة الى فقراء السنة الحالية
3. معلمة متوسط دخل الفرد في الأجل القصير والطويل ($\beta_2 Y_2$) : حسب إفتراض النظرية الاقتصادية إشارتها سالبها نسبة لوجود علاقة عكسية بين متوسط دخل الفرد ومعدل الفقر
4. معلمة التضخم في الأجل القصير والطويل (B3Y3) : حسب إفتراض النظرية الاقتصادية اشارتها موجبة نسبة لوجود علاقة طردية بين التضخم ونسبة الفقر
5. معلمة الانفاق الحكومي في الأجل القصير والأجل الطويل (B4Y4): حسب إفتراض النظرية الاقتصادية إشارتها سالبها نسبة لوجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدل الفقر
6. معلمة البطالة في الأجل القصير والأجل الطويل (B5Y5) : حسب إفتراض النظرية الإقتصاية إشارتها موجبة لوجود علاقة طردية بين البطالة ومعدل الفقر
7. معلمة الضرائب الغير مباشرة (B6Y6) حسب إفتراض النظرية الاقتصادية إشارتها موجبة لوجود علاقة طردية بين الضرائب الغير المباشرة ومعدل الفقر
8. معلمة سياسة التحرير في الاجل القصير والطويل (B6Y6): حسب إفتراض النظرية الإقتصادية إشارتها موجبة نسبة لوجود علاقة طردية بين سياسة التحرير ومعدل البطالة أي حدوث الظاهرة يعني زيادة الفقر .
9. معلمة إنفصال الجنوب في الأجل القصير والأجل الطويل (B7Y7): حسب إفتراض النظرية الإقتصادية إشارتها موجبة لوجود علاقة طردية بين إتفصال الجنوب و معدل الفقر لأن إنفصال الجنوب زاد من نسبة الفقر
10. معلمة تصحيح الخطأ (Coineq−1) يجب أن تكون إشارتها سالبة وذات دلالة إحصائية وهي ألية تصحيح الخطأ في الأجل القصير للرجوع الى الوضع التوازني في الأجل الطويل

البرامج المستخدمة في تحليل بيانات النموذج

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على برنامج التحليل القياسي (Eviews 10) ، ويعتر برنامج (Eviews 10) من أحدث البرامج المتطورة في مجال التحليل الاقتصادي وهو عبارة عن إصدارة جديدة لمجموعة من الادوات تتعامل مع بيانات السلاسل الزمنية ، والاجهزة الحالية جاءت من معالجة السلاسل الزمنية الجزئي وقد ظهرت أول نسخة لهذا

البرنامج عام (1981م) ، وعلى الرغم من أن برنامج (Eviews 10)، تم تطويرة بواسطة الاقتصاديون وان معظم تطبيقاتة في الاقتصاد حيث يقدم إمكانيات غير عادية لتحليل البيانات وعلاقة الانحدار ، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للبيانات

3.1.5 الاساليب المستخدمة في تقييم نموذج الدراسة

بعد اختيار الاسلوب الامثل لتقدير معالم النموذج ينبغي على الدارس تقييم النتائج بناءً على ثلاثة معاير وهي:

أ. النظرية الاقتصادية :

تعتبر النظرية الاقتصادية أولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم نتائج التقدير ، وتشير النظرية الاقتصادية الى إفتراضات محددة عن إشارات ا لمعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية حيث تعطي النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وطبيعة الظاهرة محلة الدراسة فكرة مبدئية عن إشارات المعلمات المقدرة وحجمها.

ب . تقييم النموذج طبقاً لمصادر النظرية الاقتصادية

يأتئ دور الاختبارات الإحصائية بعد تقييم النتائج طبقاً " لما تقررة النظرية الاقتصادية وتعمل الدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية تحديد مايلي : –

- التأكد من سكون المتغيرات المضمنة في النموذج لأنها تساعد في الوصول الى نتائج أكثر دقة.
- استخدام معامل التحديد لقياس جودة توفيق النموذج ولذلك لتحديد مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل الدراسة حيث يحدد النسبة المئوية للتغيرات الكلية في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة (المفسرة)
- مدى معنوية تقديرات معالم النموذج ويتم ذلك بالتحقيق من درجة الثقة في تقديرات معلمات النموذج والتي تعبر عن مدى معنوية العوامل المؤثرة في المتغير التابع حيث تستحدم كل من إختبارات (F ، T)

ج . تقييم التقديرات طبقا" للمعايير القياسية

وتعمل الدراسة على تطبيق عدد من الاختبارات القياسية للتأكد من صحة الافتراضات بالأسلوب القياسي في التقدير كما أنها توضح الخصائص التى تتصف بها العمليات المرغوب فيها ، وفقا لهذا المعيار القياسي ينبغي على الدراسة التأكد من سلامة النماذج من ثبات التباين و ذلك على النحو التالي : -

1- مشكلة الارتباط الخطي المتعدد :

وتتمثل هذه المشكلة في وجود علاقة إرتباط بين المتغيرات المستقلة وطبيعة هذه المشكلة أنها لا تتوافق مع إفترضات طريقة المربعات الصغرى وعلية فأنه يتم الاعتماد لاختبار هذه المشكلة على معامل إختلاف التباين ومصفوفة الارتباطات بين المتغيرات . ويرى هيرى وديلون انه اذا كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط البسيط يذيد 80% فأن ذلك يعتبر دليلاً على وجود تعددفي المعاملات الخطية ، ونخلص من ذلك ان وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية في الدالة يجعل من الصعب تحديد الأثر المستقل لكل متغير تفسيري على المتغير التابع ومن ثم تكون معالم الدالة متحيزه .

2- مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي :

ويشير الارتباط الزاتي للبواقي بوجة عام الى وجود إرتباط بين القيم المشاهدة للمتغير العشوائي (أي وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي وفي هذه الحالة تكون قيمة معامل الارتباط بين قيم الحد العشوائي أو (معامل التقارير) غير مساوية للصفر . ووجود مشكلة الارتباط الزاتي يخل بأحد افتراضات طريقة المربعات الصغرى وهي تعني أن خطأ ماحدث في فترة زمنية معينة يؤثر في الخطأ الخاص بالفترات المتتالية بطريقة تؤدي الى تكرار نفس الخطأ أكثر من مرة . أي يوجود خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية ممايؤدي الى ظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية .

3- مشكلة إختلاف التباين

في تحليل الانحدار يتضح ان التباين للمتغير العشوائي مساوي قيمة ثابتة اي أن هنالك حالة من تجانس التباين ولكن في حالات كثيرة قد لا يساوي التباين قيمة ثابتة وعلية نحصل قيم تتسم بعدم تجانس التباين ولذلك فأن المقدرات على

الرغم أنها تحتفظ بالخاصية الخطية وعدم التحيز الا أنها سوف تفتقد لخاصية الكفاية وأقل تباين كما تصبح فترات الثقة أكثر اتساعاً . وحتى يتم التأكد من عدم وجود مشكلة إختلاف التباين في نموذج الدراسة سوف يتم الاعتماد على إحتبار (Breach pagan cod Frey) للكشف عن هذه المشكلة .

2.5 المبحث الثاني : فحص وتقدير النموذج المقترح : خطوات (ARDL)

1.2.5 فحص معنوية إستقرار متغيرات الدراسة لتحديد رتبة التكامل

الجدول التالي (3-4) : يوضح مستوى إستقرار متغيرات الدراسة (معدل الفقر – متوسط دخل الفرد – معدل التضخم – الانفاق الحكومي– البطالة – الضرائب الغير مباشرة) بالقاطع والاتجاه عن طريق إختبار ديكي فوللر Augmented Dickey – Fuller

جدول رقم (3-4) يوضح مستوى إسقرار متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	قيمة إختبار ADF مع القاطع والاتجاه	القيمة المعنوية عند مستوى معنوية 5%	مستوى المعنوية	مستوى إسقرار السلسلة
معدل الفقر	**3.968**	**3.69**	**0.030**	**الفرق الاول**
مستوى دخل الفرد	**-3.737**	**-2.99**	**0.038**	**في المستوى**
معدل التضخم	**-7.67**	**-.2988**	**0.000**	**الفرق الاول**
الأنفاق الحكومي	**-7.638**	**-3.613**	**0.000**	**في المستوى**
معدل البطالة	**-7.381**	**-2.99**	**0.000**	**الفرق الاول**
الضرائب الغير مباشرة	**4.71**	**-2.991**	**1.000**	**في المستوى**

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدم برنامج (Eviews.10).

الحكم على إستقرار المتغير يتم من خلال طريقتين إما من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الحرجة لإختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) فإذا كانت **القيمة** المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية فهذه تعتبر دلالة على

إستقرار المتغير ، والطريقة الثانية تكمن المقارنة بين مستوى الدلالة الإحصائية 5% ومستوى المعنوية فإذا كان مستوى المعنوية اقل من 5% فهذه تعتبر دلالة على إستقرار المتغير .

الجدول رقم (3-4) يتضح لنا ان مستوى دخل الفرد (Y)، والأنفاق الحكومي(g) ، والضرائب الغير المباشرة (TAX) إستقرت عند المستوى إذاً هي متكاملة من الدرجة (صفر)، ونجد أن كل من معدل الفقر (P) ، ومعدل التضخم (INF) ، ومعدل البطالة (UE) استقرت في الفرق الأول إذاً هي متكاملة من الدرجة (الاولى) ' وكل ذلك عند مستوى المعنوية 5% لجميع متغيرات النموذج .

بما أن درجة استقرار متغيرات الدراسة خليط بين المستوى والفرق الاول فأن هذا يتوافق مع إفتراضات (ARDL) التي تسمح بتقدير العلاقة بين المتغيرات بغض النظر فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى فقط او الفرق الاول او خليط بينهما .

2.2.5 إختبار التكامل المشترك بإستخدام الحدود (Bound test) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل

يتم إختبار التكامل المشترك بإستخدام ARDL من خلال إسلوب " إختبار الحدود Bound Test " المطور من قبل. Pesaran et al (2001) حيث تم دمج نماذج الإنحدار الذاتي (P)Autoregressiv Model) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distrbuted Lag Model . في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو اكثر .

وتتميز طريقة (ARDL) عن الطرق التقليدية المستخدمة لإختبار التكامل المشترك بمزاياه عديدة :(أ) يمكن تطبيقها بغض النظر عما اذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة (0) أو متكاملة من الرتبة (1) ولا يمكن تطبيقها إذا كانت متكاملة من الدرجة (2) أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليس موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة . (ب) إن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيراً وهذا على عكس معظم إختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب ان يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفأة ، . (ج) إن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الاجلين الطويل والقصير معاً في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلاً من معادلاتين منفصلتين .

بعد ذلك . يتم التحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات بإستخدام إختبار الحدود حسب إجراء Pesaran et al (2001) الذي يستند على إختبار F(إختبار Wald) والذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين متغيرات مقابل وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل . ويتم إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال الفروض الاتية :

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $H0 : \lambda1 = \lambda2 = 0$

مقابل الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك $H1: \lambda1 \neq \lambda2 \neq 0$

وبما أن توزيع F غير معياري والذي يعتمد على(أ) فيما اذا كانت المتغيرات المدرجة في نموذج ARDL متكاملة من (0)1او ((1)1 " (ب) عدد المتغيرات المستغلة (ج) فيما اذا تضمن نموذج ARDL على قاطع وإتجاه زمني و(د) حجم العينة ، فان رفض فرضية العدم تعتمد على مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة Critical Bound Test المقترحة من Pesaran et al (2001) حيث يتكون الجدول من حدين : قيمة الحد الادنى (LCB ، Lower Critical Bound)، التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة (0)1 وقيمة الحد الاعلى (Upper Critical Bound< UCB)

التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (1)1 . فإذا كانت المتغيرات قيمة F المحسوبة أكبر من UCB ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل (وجود تكامل مشترك) . على نقيض ذلك ، إذا كانت F المحسوبة أقل من LCB ففي هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) . إما إذا وقعت قيمة F المحسوبة بين UCB ، LCB ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة ، و يتم إختيار رتبة الإبطاء في نموذج ARDL حسب معيار,(AIC)Akaike ومعيار Schwarz Bayesian Criterion (SBC) قبل أن يتم تقدير النموذج المحدد بهدف إلغاء الترابط الذاتي في الأخطاء العشوائية . وأوصى Pesaran and Shin بإختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية والمعيار الذي إتبع من خلال نموذج الدراسة كأفضل معيار للنمذوج هو معيار (SBC) Schwarz Criterion Bayesian ، وكانت فترات الإبطاء للمتغيرات هي :

ARDL (1, 1, 1 ,1 ,1,0 ,1, 0)

حيث أن نموذج ARDL شديد الحساسية بالنسبة لفترات الإبطاء وهو يقوم تلقائياً بأختيار فترات الإبطاء مع إختيار أفضل معيار وكانت فترات الإبطاء للمتغيرات (فترة إبطاء واحدة للمتغير التابع ، معدل الفقر ، وواحدة لكل من متوسط دخل الفرد، والتضخم ، والأنفاق الحكومي ، والبطالة ، وسياسة التحرير ، أما الضرائب الغير مباشرة وإنفصال الجنوب لم يكن لديهم فترة إبطاء

2. إختبار التكامل المشترك بإستخدام الحدود (Bound test) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل

3.2.5 أولاً : نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير

جدول رقم (3-5) يوضح نتائج تقديرالنموذج في الاجل القصير

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	الأخطاء المعيارية Std.Error	قيمة (t) T- Statistic	معنوية المعالم Prob	المعنوية الكلية للنموذج Pro.F.statistic	معامل التحديد المعدل Adjusted R.squared
D(Y)	-7.89	6.06	-1.302	0.2221	F- 1343.7 Pro. 0.000	(0.99)
D(INF)	0.0972	0.0136	7.1374	0.0000		
D(G)	-0.00189	0.000123	-1.535	0.1556		
D(UE)	0.684859	0.136164	5.0296	0.0005		
D(RP)	8.233116	0.943119	8.729670	0.0000		

المصدر: من إعداد الباحث تحليل نموذج الدراسة عن طريق برنامج (Eviews 10)

4.2.5 ثانياً : نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقاً لمنهجية ARDL

جدول رقم (4-1) يوضح نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل

المتغيرات Variable	المعالم المقدرة Coefficient	الأخطاء المعيارية Stander Error	قيمة (t) T- Statistic	معنوية المعالم Prob
Pov(-1)*	-0.384287	0.040140	-9.573676	0.0000
Y(-1)	-9.41E-05	1.26E-05	-7.486756	0.0000
INF(-1)	0.063494	0.010321	6.151712	0.0001
G(-1)	-0.001202	0.000146	-8.244330	0.0000
UE(-1)	0.836026	0.187643	4.455410	0.0012
TAX**	-0.000199	4.41E-05	-4.515605	0.0011
RP(-1)	6.431877	1.190095	5.404509	0.0003
SS**	6.932820	0.927217	7.477016	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث تحليل نموذج الدراسة عن طريق برنامج (Eviews 10)

5.2.5 إختبار التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة :-

جدول رقم (4-2) نتائج إختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test)

Test Statistic الاختبار الإحصائي المستخدم	Value القيمة المحسوبة	Significal مستوى المعنوية	والحد الادنى 1(0)	الحد الاعلى 1(1)
F Statistic	55.59	%10	1.92	2.8
K عدد المتغيرات الخارجية	7	%5	2.17	3.21
حجم العينة	24	%2.5	2.43	3.51
		%1	2.73	3.9
		%10	2.191	3.37
		%5	2.597	3.07
		%1	3.59	5.33

المصدر : من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews).

للتحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في النموذج ولوجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستغلة الى المتغير التابع ، ولتقدير نموذج ARDL في الاجل الطويل والاجل القصير لذلك يتم الإستعانة بمنهجية إختبار الحدود (Bound Test) حسب إجراء Pesaran et al (2001) الذي يستند على إختبار F (إختبار Wald)الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات من خلال الفروض التالية :-

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $H0: \lambda1 = \lambda2 = \lambda3 = \lambda4 = \lambda5 = \lambda6 = \lambda7 = 0$

الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك $H1 : \lambda1 \neq \lambda2 \neq \lambda3 \neq \lambda4 \neq \lambda5 \neq \lambda6 \neq \lambda7 = 0$

ومن الجدول رقم (4-2) اعلاه يتضح من نتائج التقدير وبالنظر الى قيمة (F- Stat) المحسوبة تحت العمود Value نجدها تساوى (59 .55) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى (3.21) اي في كل مستويات المعنوية . وبالرجوع الى إتخاذ القرار ، يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (محددات الفقر) الى المتغير التابع (معدل الفقر)

6.2.5 الثالثة : تقدير نموذج ARDL في وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل

نموذج ARDL هو أحد الطرق الحديثة التي تم تطويرها بواسطة بأسران (2001) ، ومايميز طريقة ARDL أنها تقيس الاثر في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، بعد إجراء إختبار تقدير النموذج توصلت الدراسة أن أفضل طريقة لتقدير نموذج ARDL هو النموذج الخالي من عملية اللوغريثم(LOG)

يمكن كتابة النموذج المقدر على النحو التالي :

$$\Delta(POVt) = 11.42 - 3.84 * POVt - 1 - 0.38 * Yt - 1 + 0.063 * INFt - 1 - 0.0019 * G - 1 + 0.83 * UEt - 1 - 0.019 * TAXt - 1 + 6.43 * RP + 6.93 * SS - 7.89 * \Delta(Y) + 0.092 * \Delta(INF) - 0.01 * \Delta(G) + 0.68 * \Delta(UE) + 8.23 * \Delta(RP)$$

5.2 .7 نموذج تصحيح الخطاء وفقاً لمنهجية ARDL

بعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج التكامل المشترك ، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطاء ECM الذي الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع وفقاً للصيغة التالية :

$$\Delta POVt = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta 1 \Delta POVt - i + \sum_{i=0}^{p} \beta 2 \Delta Yt - i + \sum_{i=0}^{p} \beta 3\, \Delta INFt - i$$
$$+ \sum_{i=0}^{p} \beta 4 \Delta Gt - i + \sum_{i=0}^{p} \beta 5 \Delta UE\, t - i + \sum_{i=0}^{p} \beta 6 \Delta RPt - i + \psi ECTt - 1 + Vt$$

وبناءا على تقدير نموذج ECM في إطار منهجية ARDL(1.1.1.1.0.1.0.1) وفقاً لمعيار SBC يتم الحصول على (معاملات) المدى القصير كما يظهر الجدول رقم (4-3)

المتغيرات Variable	Coefficient المعالم المقدرة	Std. Error الأخطاء المعيارية	t-Statistic قيمة (T) الإحصائية	القيمة الاحتمالية Prob.
D(Y)	-7.89E-06	3.70E-06	-2.133205	0.0587
D(INF)	0.097228	0.006172	15.75282	0.0000
D(G)	-0.000189	5.48E-05	-3.455789	0.0062
D(UE)	0.684859	0.058667	11.67359	0.0000
D(RP)	8.233116	0.561683	14.65793	0.0000
CointEq(-1)*	-0.384287	0.012805	-30.01018	0.0000

المصدر : إعداد الباحث بإستخدام برنامج (Eievws 10).

يظهر الجدول أعلاه أن التغير في متوسط دخل الفرد (Y) التضخم (INF) والانفاق الحكومي (G) والبطالة (UE) وسياسة التحرير (RP) تمارس تأثيراً معنوياً على معدل الفقر في السودان ، وتشير بعض معلمات هذ المتغيرات أن زيادة في (Y) والزيادة في (الانفاق الحكومي) تؤدي الى خفض الفقر أي وجود علاقة عكسية بينهما . وتشير مرونات الأجل القصير أن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 1 تؤدي الي خفض الفقر بمقدار 9 وكل هذه المتغيرات تمارس تأثير معنوي في الاجل القصير والأجل الطويل ووتتوافق مع توقعات النظرية الإقتصادية .

وأظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ECT يكشف عن سرعة عودة معدل الفقر في السودان نحو قيمتة التوازنية في الأجل الطويل أو هو عبارة عن النسبة المئوية في الأجل القصير ليصحح الانحرافات التي تحصل في الأجل القصير بنسبة –38% سنوياً للعودة الى الوضع التوازني في الأجل الطويل والتي تعد معامل تعديل (تكيف) عالي نسبياً، ومن شروط معامل حد الخطأ ان تكون إشارتة سالبة وذات دلالة معنوية ، وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات التفسيرية الى المتغير (التابع) .

3.5 المبحث الثالث : إختبارات تشخيص نموذج ARDL

الإختبارات التشخصية إي البعدية Diagnostic Test

1.3.5 التقيم وفق المعيار القياسي

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل و خلوه من مشاكل القياس قبل الإعتماد على نتائج التقدير . ومن ثم تم إجراء الأختبارات التشخيصية , Diagnostic Test وفقاً لإختبار Largange Multiplier Statistic

أ – إختبار الارتباط الذاتي أو التسلسلي للإخطاء

جدول رقم (4-5)إختبار Breusch-godfrey لفرضية عدم إستقلا ل البواقي للنموذج(LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.227103	Prob. F(1,9)	0.2967
Obs*R-squared	2.879650	Prob. Chi-Square(1)	0.0897

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام (Eiews- 10).

نتيجة إختبار LM تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل وذلك لأن القيمة الإحتمالية للإختبار LM (Prob F- 0.29-Prob Chi-Sq-0.089)اكبر من 5%وهذه دلالة على أن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطأ أي أن الأخطأ مستقلة عن بعضها

ب – إختبار – Correlogram -Q Statistic مضاعف لاجرانج

جدول رقم (5-1) Correlogram Q – Statistic Test

Autocorrelation	Partial Correlation	Lag	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
.**| . |	.**| . |	1	-0.291	-0.291	2.2970	0.130

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Views- 10)

من الجدول أعلاه يتضح عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي لأن القيمة الإحتمالية ل (Q- Statistic) أكبر من 5% وهذا دلالة على النموذج الأقتصادي لا يعاني من مشكلة الإرتباطي الذاتي للبواقي وهي صفة جيدة ومرغوب فيها وهي تؤكد نتيجة إختبار (LM)

ج – إختبار مشكلة إختلاف التباين Heteroscedasticity Test

جدول رقم (5–2) Breach Pagan – god Frey لفرضية عدم ثبات التباين

F–statistic	0.718573	Prob. F(13,10)	0.7165
Orbs*R–squared	11.59141	Prob. Chi–Square(13)	0.5614
Scaled explained SS	2.823502	Prob. Chi–Square(13)	0.9985

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (EViews– 10)

من خلال نتائج الجدول رقم (5–2) نجد أن القيمة الإحتمالية ل(F – Statistic 0.71 و R– squared 0.56) أكبر من 5% وهذا يدل على عدم وجود مشكلة إختلاف التباين أي ان البيانات متجانسة

د– اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

إختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة.

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث أنة كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطي وعادة ماينظر لقيم معامل التضخم الي تفوق الرقم (5) على أنها إنعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات

جدول رقم(5-3) نتائج إختبار معامل التضخم لتباين متغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة	قيمة (VIF)
معدل الفقر	**0.001**
متوسط دخل الفرد	**3.67**
معدل التضخم	**0.000**
الإنفاق الحكومي	**1.52**
معدل البطالة	**0.01**
الضرائب الغير مباشرة	**1.95**
سياسة التحرير	**0.88**

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews-10)

وتشير النتائج في الجدول رقم (4-4) إلى ان قيمة VIF أقل من 5 لجميع المتغيرات المستغلة في النموذج وهذا مؤشر على عدم وجود ارتباط خطي بين هذه المتغيرات.

(Jarque – Bear Normality) إختبار **التوزيع الطبيعي للبواقي**

بخصوص التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر من الجدول والشكل رقم (2-2 حيث نجد ان القيمة الاحتمالية بلغت (0.52) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذ يؤكد ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعي

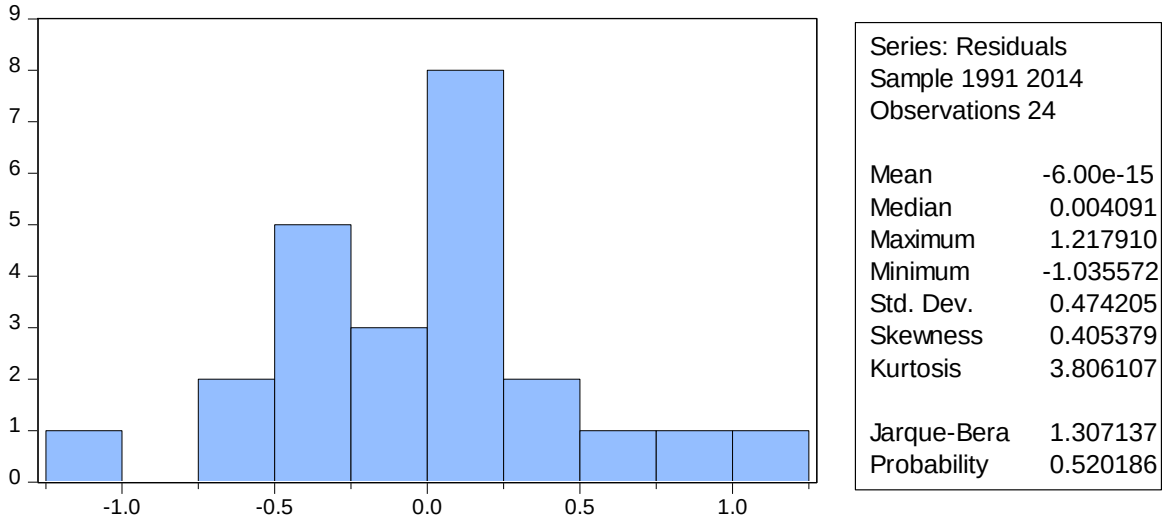

المصدر : إعداد الباحث من تحليل نموذج الدراسة بإستخدام برنامج (Eviews-10)

ح- نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL المقدر

1/ الشكل رقم(2-3) المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM)

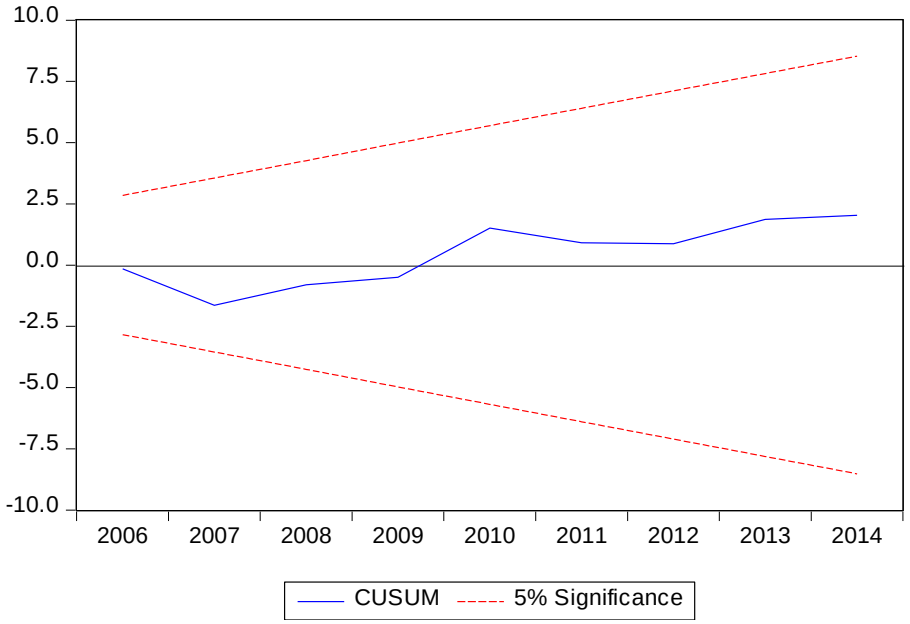

2 / المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكاملة (CUSUMSQ)

شكل رقم (2-4)

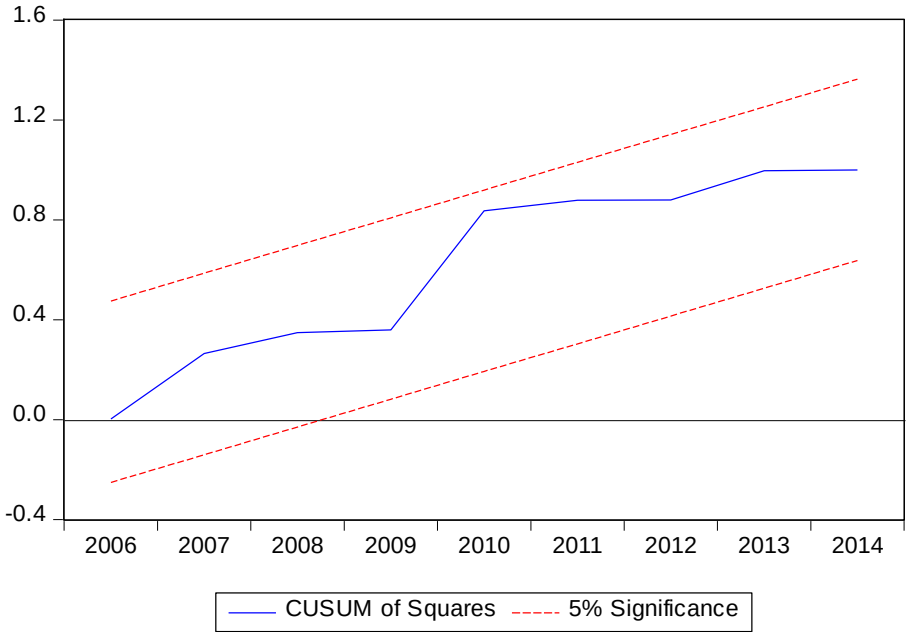

المصدر : من إعداد الباحث بإستخدام برنامج (Eviews-10)

وفقاً Pesaran(1997م) ، يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL اذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM ، CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الإختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا إنتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى .

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة أي أن تباين المقدرات ثابت عبر الزمن وإنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل اي أن المتغيرات متوازنة عبر الزمن ،

خ – إختبار Ramsey Reset الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد اوتصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي.

جدول رقم (5–4) Ramesy Reset Test للشكل الدالي للنموذج

Taybe of test	Value	Df	Probability
t–statistic	0.015703	9	0.9878
F–statistic	0.000247	(1, 9)	0.9878

المصدر : إعداد الباحث بإستخدام برنامج (Eviews–10).

من الجدول أعلاءه يتضح أن قيمة (F) الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يبين أن النموذج لايعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي ، وبذلك فإن النموذج صحيح ، ولا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد.

- بعد إجتياز هذا النموذج مرحلة المعايير القياسية ، يمكن استخدام هذا النموذج في عملية الإستدلال الإحصائي والوصف الهيكلي إضافة الى الإستشراف . لذلك نخلص الى النتائج التالية :

2.3.5 أولا: التفسير الإقتصادي للنتائج:

1– التقييم الإقتصادي لمعالم الأجل القصير

يتضح من الجدول رقم (3–5) أن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي :

1. قيمة معامل متغير متوسط دخل الفرد بلغت (7.89E–06–) وهي قيمة سالبة وتوافق النظرية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين متوسط دخل الفرد وبين الفقر
2. قيمة معامل متغير التضخم بلغت (0.097228) وهي قيمة موجبة وتتوافق مع النظرية الإقتصادية لوجود علاقة طردية بين التضخم والفقر لأن إرتفاع الأسعار سيؤدي مباشرة الى تدني المستوى المعيشي .

3. قيمة معامل متغير الأنفاق الحكومي بلغت (0.000189-) وهي قيمة سالبة وتتوافق مع النظرية الإقتصادية لوجود علاقة عكسية بين الأنفاق الحكومي والفقر نجد ان مساهمة الأنفاق الحكومي ضعيف جداً لتقليل حدة الفقر (0.001 -)
4. قيمة معامل متغير البطالة بلغت (0.684859) وهي قيمة موجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين البطالة والفقر حيث أن كل من لم يجد عمل أو يفقد عمله فمصيره الى الفقر حيث تعد البطالة من أهم خصائص الفقراء حيث بلغت مساهمة البطالة في معدلات الفقر(0.68)
5. قيمة معامل متغير سياسة التحرير بلغت (8.233116) وهي قيمة موجبة وتتوافق مع النظرية الإقتصادية لوجود علاقة طردية بين حدوث الظاهرة سياسة التحرير والفقر وقد بلغت مساهمة سياسة التحرير في زيادة معدلات الفقر بنسبة (8.2)

2- التقيم الإفتصادي لمعالم الأجل الطويل

يتضح من الجدول رقم (4-1) أن قيم وإشارات جميع معالم النموذج في السنة السابقة تتفق مع النظرية الاقتصادية ماعدا متغير الفقر في السنة السابقة و الضرائب الغير مباشرة وذلك على النحو التالي :

1. قيمة معامل الفقر في السنة السابقة بلغت (0.0384 -) وهي قيمة سالبة لا تتوافق مع النظرية الإقتصادية فعدد الفقراء الحالين يحسب بمخزون السنوات السابقة من الفقراء إضافة إلى فقراء السنة الحالية
2. قيمة معامل الدخل قد بلغت (9.41-) وهي قيمة سالبة وتتوافق مع النظرية الإقتصادية لوجود علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد ومتغير الفقر وقد بلغت مساهمة دخل الفرد في تخفيض حدة الفقر ب(9.4 -) وهي قيمة مقبولة نسبياً
3. قيمة معامل التضخم قد بلغت (0.063) وهي قيمة موجبة وتتوافق مع النظرية الإقتصادية لوجود علاقة طردية بين التضخم ومتغير الفقر طبيعي جداً أن إرتفاع مستوى الاسعار يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة وبالتالي يؤدي الى زيادة الفقراء فقراً
4. قيمة معامل الإنفاق الحكومي قد بلغت (0.0012-) وهي قيمة سالبة وتتوافق مع النظرية الإقتصادية لوجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي والفقر

5. قيمة معامل البطالة وقد بلغت (0.836) وهي قيمة موجبة وتتوافق مع النظرية الإقتصادية لوجود علاقة طردية بين البطالة والفقر
6. قيمة معامل الضرائب الغير مباشرة بلغت (0.00199-) وهي قيمة سالبة لا تتوافق مع النظرية الإقتصادية
7. قيمة معامل سياسة التحرير قد بلغت (6.43) وهي قيمة موجبة تتوافق مع النظرية الإقتصادية والواقع الإقتصادي لوجود علاقة طردية بين حدوث الظاهر سياسة التحرير ومتغير الفقر
8. قيمة معامل إنفصال الجنوب بلغت قيمتة (6.93) وهي قيمة موجبة تتوافق مع النظرية الإقتصادية لوجود علاقة طردية بين حدوث الظاهرة والفقر ولكن الواقع الإقتصادي للفقر غير ذلك أي لم يؤثر إنفصال الجنوب على نسبة الفقر بل أصبحت نسبة الفقر من(46% في عام 2009 م) الى (36% في عام 2014م)

3.3.5 ثانياً : تقيم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي

(1)التقيم الإحصائي لمعالم الأجل القصير

(أ) معنوية المعالم المقدرة

يتضح من الجدول (3-5) ان بعض المتغيرات المستقلة (التضخم – البطالة – سياسة التحرير) تمارس تاثيراً معنوياً على الفقر وذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لهذه المتغيرات أقل من 5% ماعدا بعض المتغيرات غير معنوية (متوسط دخل الفرد – الانفاق الحكومي) ولكن لايهمنا الأجل القصير بل يهمنا أكثر ان تتكامل هذه المتغيرات في الأجل الطويل وتكون ذات علاقة توازنية وذات تأثير معنوي على الفقر

(1) التقيم الإحصائي لمعامل الاجل الطويل

(أ) معنوية المعالم المقدرة

يتضح من الجدول رقم (4-1) لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن جميع المتغيرات تمارس تأثيراً معنوياً فى المدى الطويل على الفقر في السنة السابقة عند مستوى دلالة 5% ، وكذلك نجد ان (الانفاق الحكومي ومتوسط دخل الفرد) في الاجل القصير لم يكنا معنوياً ، أما في االاجل الطويل وجود علاقة طردية ذات دلالة

إحصائية ، حيث اذا زاد الانفاق الحكومي بوحدة واحدة ينخفض الفقر ب(−0.012%)، وزيادة متوسط دخل الفرد (Y) بوحدة واحدة تؤدي الى خفض الفقر ب(−9.5%) في الاجل الطويل هذا يعني أن الفقر سوف ينخفض أكثر اذا زاد متوسط دخل الفرد . كذلك نجد ان سياسة التحرير التي طبقت قد ساهمت بصورة مباشرة في تفاقم مشكلة الفقر بمقدار(6.4) كذلك نجد أن إنفصال الجنوب يمارس تاثيراً معنويا بمقدار (6.9%) على الفقر وهذا يبدوا منطقياً اذا أخذنا بالحسبان تأثيره على بعض المتغيرات الأخرى ولكن نسبة الفقر إنخفضت مقارنة بالسنين السابقة كما أشرنا سابقا من(46% عام 2009م الى 36% عام 2014م) وهذا لا يتماشى مع الواقع الإقتصادي . اما (البطالة والتضخم) كانت لهما علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية في الأجلين نجد ان البطالة في الأجل القصير يساوي (0.6) وفي الأجل الطويل تأثيره أكبر (0.8) اما التضخم في الأجل القصير يساوي (0.09) وفي الاجل الطويل تاثيره قل ويساوي (0.06) اما الضرائب الغير مباشر معنوية في الأجل الطويل ولكن إشارتهما سالبة تخالف النظرية الاقتصادية

(ب) معنوية النموذج F – Statistic : –

القيمة الإحتمالية F تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية 5% وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج

4.3.5 (ج) المعنوية الجزئية للنموذج T– statistic :–

صياغة الفروض :

فرض العدم : $H0:\beta = 0$

الفرض البديل $H1:\beta \neq 0$

قاعدة القرار

نقبل الفرض العدم اذا كانت القيم الإحتمالية لاختبار T اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (10% 5%) وقبول فرض العدم أن المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتقير التابع) . رفض فرض العدم اذا كانت القيمة الإحتمالية لإختبار T أقل من مستوى الدلالة الإحصائية

(10% 5%) ، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعني ان المعلمة معنويه (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع)

جدول رقم (4-4) نتائج التقيم الإحصائي للمعنوية الجزئية للنموذج

المعنوية الجزئية للنموذج عند 10%	المعنوية الجزئية للنموذج.F.عند 5%	معنوية المعالم Prob	قيمة (t) T- Statistic	الأخطاء المعيارية Std.Error	المعالم المق درة Coefficient	المتغيرات Variables
Cointegrating Form						
معنوي	غير معنوي	0.2221	-1.302	6.06	-7.89	D(Y)
معنوي	معنوي	0.0000	7.1374	0.0136	0.0972	D(INF)
معنوي	غير معنوي	0.1556	-1.535	0.000123	-0.00189	D(G)
معنوي	معنوي	0.0005	5.0296	0.136164	0.684859	D(UE)
معنوي	معنوي	0.0000	8.729670	0.943119	8.233116	D(RP)
معنوي	معنوي	0.000	-30.01018	0.012805	-0.384287	Cointeq(-1)
Long Run Coefficients						
معنوي	معنوي	0.0000	-9.573676	0.040140	-0.384287	Pov(-1)*
معنوي	معنوي	0.0000	-7.486756	1.26E-05	-9.41E-05	Y(-1)
معنوي	معنيوي	0.0001	6.151712	0.010321	0.063494	INF(-1)
معنوي	معنوي	0.0000	-8.244330	0.000146	-0.001202	G(-1)
معنوي	معنوي	0.0012	4.455410	0.187643	0.836026	UE(-1)
معنوي	معنوي	0.0011	-4.515605	4.41E-05	-0.000199	TAX**
معنوي	معنوي	0.0003	5.404509	1.190095	6.431877	RP(-1)
معنوي	معنوي	0.0000	7.477016	0.927217	6.932820	SS**

المصدر : إعداد الباحث بإستخدام برنامج (Eviews-10).

ج – جودة توفيق النموذج R-Ajusted Squared

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل على ان (0.99%) وهو معدل عالي جداً مما يدل قوة المتغيرات التفسيرية على التأثير على المتغير التابع (الفقر في الفترة السابقة ومتوسط دخل الفرد والتضحم ، والبطالة والانفاق الحكومي وسياسة التحرير وإنفصال الجنوب والضرائب الغير مباشرة) أن هذه المتغيرات مسئولة بنسبة 99% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل الفقر) نتيجة التغير في التغيرات التفسيرية والباقي 1% هي عبارة عن أثر التغيرات الأخرى(العشوائية) الغير مضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج

- كذلك نجد بعد إجتياز النموذج من كل مشاكل القياس وخاصة بعد إستقرار معالم النموذج أو تباين وثبات المقدرات وتوازن إستقرار هذه المتغيرات في الأجل الطويل بإستخدام إختبار CosumOf Squarss مربعات البواقي التراكمية يمكن إستخدم النموذج في التنبؤ.

5.3.5 تقييم مقدرة النموذج في التنبؤ

يعتبر التنبؤ أحد الاهداف الرئيسية في الإقتصاد القياسي إذ بموجبة يتم التعرف على مسار الظاهرة في المستقبل ليساعد في عملية التخطيط والرقابة إتخاذ القرارات ويدرس التنبؤ تطور الظاهرة مع الزمن .

لإختبار مقدرة النموذج على التنؤ يمكننا استخدام إختبار معامل عدم التساوي ثايل الذي يعتمد على الفروض الأتية : –

فرض العدم : تكون مقدرة النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل ثايل أقرب الى الصفر .

فرض البديل : تكون مقدرة النموذج على التنؤ ضعيفة جداً اذا كانت قيمة معامل ثايل أقرب الى الواحد الصحية

جدول رقم (4–5) نتيجة إختبار معامل عدم التساوي لثايل

قيمة الإختبار	اسم الإختبار
0.002	Theil Inequality Coefficient

شكل رقم (2-5)

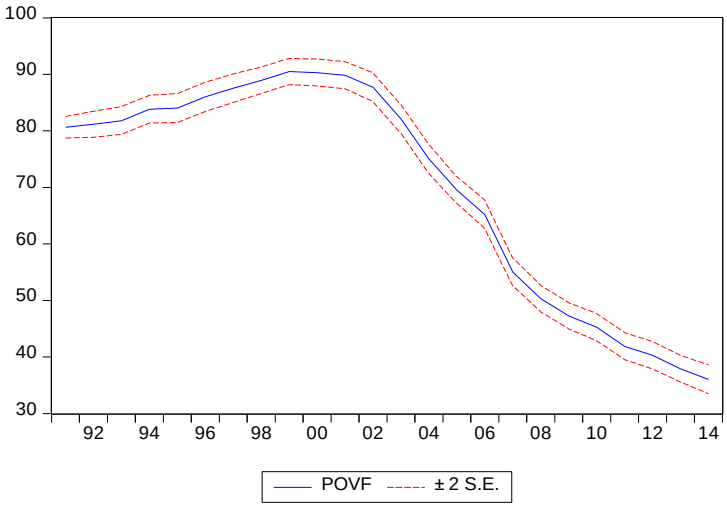

Forecast: POVF	
Actual: POV	
Forecast sample: 1990 2014	
Adjusted sample: 1991 2014	
Included observations: 24	
Root Mean Squared Error	0.391972
Mean Absolute Error	0.284823
Mean Abs. Percent Error	0.444177
Theil Inequality Coefficient	0.002701
Bias Proportion	0.000128
Variance Proportion	0.001946
Covariance Proportion	0.997926
Theil U2 Coefficient	0.109185
Symmetric MAPE	0.443960

المصدر : إعداد الباحث بإستخدام برنامج (Eviews-10)

من خلال نتائج الجدول رقم (4-5) والشكل أعلاه يتضح أن قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.002) وهي قريبة من الصفر ممايشير الى المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ .

- خلاصة القول من خلال تقييم نموذج ARDL نجد أنه قد إجتاز المعيار الاقتصادي والإحصائي والقياسي كما ان مقدرة النموذج على التنبؤ عالية جدا ، وبالتالي يمكننا على النموذج الحالي لإختبار فرضيات الدراسة الحالية

6.3.5 مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى : توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الفرد و الفقر في الأجلين القصير الطويل .

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن إشارة معامل متوسط دخل الفرد سالبة في الأجل القصير و تتوافق مع النظرية الإقتصادية ، وهي غير معنوية كما بلغت القيمة الإحتمالية ل t (0.222) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% مما يدل على عدم وجود اثر معنوي على المتغير التابع (الفقر) في الأجل القصير . أما نتائج الأجل الطويل فنجد أنها معنوية وذات دلالة إحصائية وإشارتها سالبة وتتوافق مع النظرية الإقتصادية حيث بلغت قيمة t (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وعلية يمكن القول أن متوسط دخل الفرد في الاجل القصير ليس له أثر معنوي ربما يعزو ذلك أن زياد الدخل في الأجل القصير لا تؤدي مباشرة الى إنخفاض الفقر فلابد من إتباع سياسة رشيدة ووسائل وأساليب تعمل على إستفادة الفقراء من هذه الزيادة في الأجل القصير وما يهمنا التوازن في الأجل الطويل وأن الدخل يمارس تأثيراً معنويا وايجابيا وقد بلغت مساهمة الفقر في تقليل حدة الفقر(9.4 –)

الفرضية الثانية : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والفقر في الاجلين القصير والطويل .

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن إشارة معامل التضخم موجبة في الاجلين القصير والطويل على التوالي وتتوافق مع النظرية الإقتصادية وذات دلالة إحصائية معنوية كما بلغت القيمة الإحتمالية ل t (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة 5% ويدل ذلك أن التضخم يؤثر على الفقر في الاجل القصير ويتحرك بوتيرة متسارعة للإرتفاع المستمر في الاسعار ووتدنى مستوى المعيشة ويساهم ب(0.09) ، اما نتائج الاجل الطويل ونجد ان العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة t (0.001) وهى اقل من مستوى المعنوية 5% وتاثير التضحم في الأجل الطويل تأثيره أقل من الاجل القصير ويساهم ب(0.06) ربما يرجع ذلك تأثير السياسات التي اتبعت لمحاربتة ويظهر أثرها في الاجل الطويل

الفرضية الثالثة : توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ببن الإنفاق الحكومي والفقر في الاجلين القصير والطويل

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد ان إشارة معامل الإنفاق الحكومي سالبة في الاجل القصير وهي تتوافق مع النظرية الأقتصادية ولكن لم تمارس تأثيراً معنوياً حيث بلغت القيمة الإحتمالية لt (0.15) وهي اكبر من مستوى الدلالة 5% السبب لأن الأنفاق لم يكن في المستوى المطلوب في هذه الفترة ولم يؤدي دوره الإجتماعي بإعتباره عنصر أساسي من عناصر التنمية (عدم الاستقرار في البلاد ، حرب الجنوب ، ودارفور) أما نتائج الأجل الطويل فإن الإنفاق الحكومي يمارس تأثيراً معنوياً والإشارة تتوافق مع النظرية الإقتصادية حيث بلغت قيمة الإحتمالية لt (0.00) وهي اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي تأثيره على التقليل من حدة الفقر ضعيف جدا نظراً للتوجه الى الانفاق الجاري بدلاً من الانفاق التنموي ويساهم ب(0.0012−) وبمقارنة بالأجل القصير تأثيره أكبر

الفرضية الرابعة : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين البطالة والفقر في الأجلين القصير والطويل .

من خلال نتائج التقدير نجد ان إشارة معامل البطالة موجب في الاجلين القصير والطويل على التوالي هي تتوافق مع النظرية الإقتصادية وتمارس تأثيراً معنوياً على الفقر حيث بلغت قيمة الإحتمالية لt (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وتساهم بمقدار (0.68) وهي عالية جدا حيث كل من لم يجد عمل او يفقد عمل فمصيره الى الفقر لأن البطالة هي من أهم خصائص الفقراء اما نتائج الاجل الطويل فان البطالة تمارس تأثيراً معنوياً حيث بلغت قيمة t (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وتأثيرها أكبر في الاجل الطويل حيث ساهمت ب(0.83)

الفرضية الحامسة : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الضرائب الغير مباشرة والفقر في الأجل القصير.

من خلال نتائج التقدير نجد ان إشارة معامل الضرائب الغير مباشرة سالبة في الاجل القصير وهذا لا يوافق النظرية الإقتصادية حيث بلغت قيمة الإحتمالية ل t (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة 5% مما يعني ذلك أنها معنوية ولكن الإشارة تخالف النظرية الإقتصادية ومن المعلوم أن زيادة الضرائب الغير مباشرة تؤدي الى إرتفاع الاسعار (التضخم) اي إنخفاض في مستوى المعيشة خاصة على ذوي الدخول المنخفضة مما يعني زيادة الفقر وهذا من ناحية النظرية الإقتصادية ، واحيانا زيادة الضرائب يصحبها زيادة في الأنفاق الحكومي(التنموي) أو طبيعة الواقع الإقتصادي في السودان مما يعني ذلك تغير الإشارة

الفرضية السادسة : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير والفقر في الأجلين القصير والطويل .

من خلال نتائج التقدير نجد أن إشارة معامل سياسة التحرير موجبة في الاجلين القصير والطويل على التوالي ، وهذا يوافق النظرية الإقتصادية حيث بلغت قيمة الإحتمالية t (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% يعني ذلك بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حدوث الظاهرة والفقر حيث بلغت مساهمتها في زيادة الفقر بمقدار(8.23) أما في الاجل الطويل فقد بلغت قيمة الإحتمالية لt (0.0012) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% ويعني ذلك مما يدل على وجود أثر ذات دلالة إحصائية لسياسة التحرير على الفقر في السودان وتأثريها على الفقر في الأجل الطويل أقل بمقدار (6.4)

الفرضية السابعة : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إنفصال الجنوب والفقر في الأجل الطويل .

من خلال نتائج التقدير نجد أن إشارة معامل إنفصال الجنوب موجبة في الأجل الطويل وهذا يوافق النظرية الإقتصادية حيث بلغت قيمة الإحتمالية لt (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية 5 % مما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية وتمارس تأثيراً معنوياً على الفقر بمقدار (6.9) ولكن نسبة الفقر انخفضت من 46% عام 2009م الى 36% عام 2014م وهذا لايتوافق مع الواقع الاقتصادي .

الخاتمة

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

النتائج :

إن ظاهرة الفقر متعددة الأبعاد ومتنوعة المصادر حيث تلعب مجموعة من المتغيرات الإقتصادية وغير الإقتصادية على تغزيتها ونموها وزيادة حجمها هذه المتغيرات التي حاولت هذه الدراسة تحديدها ودراسة مدى علاقتها بالفقر وذلك من أجل كيفية مساهمتها في زيادة أو تقليل الفقر من خلال فترة الدراسة (1990 – 2014 م) وإستخدمنا منهجية ARDL حيث بينت نتائج الدراسة ان المتغيرات محل الدراسة تساهم بشكل كبير في تفسير سلوك ظاهرة الفقر غير أن هذه المساهمة تختلف من متغير الى أخر ومنة يمكن الخروج بالنتائج التالية :-

1. تم التحقق من سكون المتغيرات من خلال إختبار ديكي فوللر (ADF) وسكنت المتغيرات عند المستوى 1(0) والفرق الأول 1(1).
2. دلت نتائج إختبار الحدود للتكامل المشترك على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل تتجة من المتغيرات المفسرة (متوسط دخل الفرد ، التضحم ، الأنفاق الحكومي ، البطالة ، الضرائب الغير مباشرة سياسة التحرير ، إنفصال الجنوب) الى المتغير التابع (الفقر).
3. توصلت الدراسة أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ECT يكشف عن سرعة عودة معدل الفقر في السودان نحو قيمتة التوازنية في الأجل الطويل ليصحح الانحرافات التي تحصل في الأجل القصير بنسبة – 38% سنوياً للعودة الى الوضع التوازني في الأجل الطويل والتي تعد معامل تعديل (تكيف) عالي نسبياً.
4. أثبتت النتائج وجود علاقة عكسية بين الفقر وكل من متوسط دخل الفرد ، والأنفاق الحكومي في الأجل الطويل والقصير ، والضرائب الغير مباشرة في الأجل القصير .
5. توصلت الدراسة أن سياسة التحرير من اهم العوامل التي أدت الى تفاقم مشكلة الفقر من خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمته معلمته (2 .8) كاكبر قيم المعلمات المتحصل عليها من النموذج.
6. يعتبر التضخم ، والبطالة ، ومتوسط دخل الفرد ، وسياسة التحرير ، اهم المحددات المسؤولة عن تفسير سلوك معدلات الفقر في السودان ولكن نسبة مساهمتها مختلفة من متغير الى اخر .
7. توصلت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الفقر ، وإنفصال الجنوب في الأجل الطويل عند مستوى الدلالة 5%.

8. اثبتت نتائج التحليل أن السياسات التي إتبعت لمحاربة الفقر كالأنفاق الحكومي (التنموي) وزيادة متوسط دخل الفرد في الأجل القصير هي غير مرنة أما في الأجل الطويل اثبتت فعاليتها في تقليل حدة الفقر.
9. دلت نتائج التحليل على مقدرة نماذج ARDL على نمذجة محددات الفقر في السودان حيث دلت نتيجة إختبار معامل التحديد المعدل (0.99) على جودة توفيق النموذج ، كما أن نتائج إختبار ثايل (0.002) قد دلت المقدرة العالية لنماذج ARDL على التنبؤ بالفقر في السودان .

التوصيات :-

1. ضرورة توجية السياسة الاقتصادية إلى الإعتماد على أهم المتغيرات الإقتصادية وغير الاقتصادية المساهمة في تزايد معدلات الفقر(سياسة التحرير) من أجل معالجتها وجعلها تكبح أعداد الفقراء .
2. إعادة هيكلة وتوزيع الدخل لتضييق الفارق بين الاغنياء والفقراء ، وزيادة متوسط دخل الفرد والأنفاق الحكومي التنموي من خلال إقامة مشاريع تنموية تستهدف الفقراء .
3. محاربة التضخم والتقليل من سرعة تزايده وذلك من خلال مقابلة كل زيادة في الطلب زيادة في الإنتاج .
4. تطويروتنويع القاعدة الإنتاجية وتوفير فرص عمل لأكبر عدد من السكان لمعالجة البطالة.
5. اتباع سياسة رشيدة واجراءات جذرية لمعالجة تزايد الفقر والإبتعاد عن السياسات الترقيعية والحلول المؤقتة لأن مشكلة الفقر مشكلة مزمنه يتطلب حلول جزرية طويلة الأجل .

9.3.5 مقترحات بدراسات مستقبلية :-

1. قياس أثر الصدمات التجارية على الفقر في السودان
2. محددات الفقر في السودان بإضافة متغيرين (النمو السكاني ، والنمو الإقتصادي)

المصادر والمراجع

اولاً : القران الكريم

ثانياً: المراجع العربية

1- عبد الرازق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 م.
2- الرازي مختار الصحاح ، المكتبة الاموية ، بيروت دمشق ، 1970 م.
3- اسماعيل صبري عبد الله ، التنمية البشرية ، المفهوم والقياس والدلالة ، سلسلة دراسات التنمية البشرية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .
4- عبد الوهاب عثمان ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، مطابع السودان للعملة المحدودة ،2001 م
5- علي عبد القادر ، برنامج التكيف الهيكلي في السودان ، والفقر في السودان ، القاهرة ، 1994 م .
6- عبد الوهاب الامين ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، قسم الاقتصاد والتمويل ، كلية إدارة الاعمال ، الطبعة. الاوبى ، الناشر مركز المعرفة للسشارات والخدمات ، 2007 م .
7- تشوسودرفيسكي ، عولمة الفقر ، ترجمة محمد مستجير ، دار سطور للنشر ن القاهرة ، 2000 م .
8- مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ونظريات وموضوعات ، الطبعة الاولى ، 2007 م ، دار وائل للنشر. والتوزيع ، الاردن ، عمان.
9- قسوم خيري بلال ، الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان ، الطبعة 2013 م فهرس المكتبة الوطنية .
10- الرادي تيسير ، التنمية الاقتصادية ، ط ، بغداد ، العراق.
11- حبيب مطانيوس ، التنمية الاقتصادية ، ط ، بيروت ، لبنان.
12- محي الدين عمرو ، التخطيط ، ط ، القاهر ، مصر.
13- ابدجمان مايكل ، واخرون ، الاقتصاد الكلي للنظرية الاقتصادية ، د ط ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر.
14- عبد العظيم سليمان المهل ، مبادئ الاقتصاد الخرطوم ، السودان ، مركز التعليم عن بعد 2005 م
15- طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسى ، 2005 م.
16- بلقاسم ابو العباس ، النمذجة الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، العدد الاربعون 2005 م .
17- عبد المحمود محمد عبد الرحمن ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض 1996 م.
18- دامودار جيرجارات ، الاقتصاد القياسي ، ترجمة هند عبد الغفار عودة ، دار المريخ للنشر ، الرياض المجلة العربية السعودية 2005 م .
19- طارق محمد الرشيد ، مهارات تحليل البيانات بإستخدام مطبعة أميسا الحديثة ، الخرطوم Eviews 2008م.
20- طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمود ، الاقتصاد القياسي التطبيقي بإستخدام برنامج Eviews جي تاون الحرطوم ، 2010 م .
21- شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي ، محاضرات وتطبيقات ، دار حامد للنشر ، ط، 2012 م.

22- خلف الله احمد محمد عربي ، اقتصاد قياسي متقدم ، مطبعة جي تاون ، الخرطوم 2005 م .
23- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، دار المريخ للنشر الرياض 2004 م .

ثالثاً : الرسائل الجامعية :-

1- ندى احمد محمد ، دراسة حالة الفقر بولاية الخرطوم دراسة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النيلين 2000م).
2- احمد مبارك حسين ، واقع وتقويم سياسات محاربة الفقر بولاية الخرطوم ، دراسة ماجستير (غير منشورة) جامعة أم درمان2002م).
3- صلاح صبري محمد مهدي ، ديوان الزكاة في الحد من اثأر ، دراسة ولاية غرب كر دفان دراسة ماجستير (غير منشورة)،جامعة الخرطوم 2002م.
4- خادم الله حمد عبد الله ،تقويم جهود محاربة الفقر في ظل التحرير الاقتصادي ، دراسة دكتورة (غير منشورة) جامعة أم درمان 1992-2002م).
5- هبه عوض الله ، تقويم سياسات الفقر في السودان ، دراسة تحليلية لمؤسسات الضمان الاجتماعي بولاية نهر النيل دراسة دكتورة (غير منشورة) جامعة السودان ، 1990-2008م).
6- نادية عثمان احمد ، أثر الكوارث الطبيعية في تفاقم مشكلة الفقر ، دراسة حالة فيضان نهر القاش ، كسلا دراسة ماجستير (غير منشورة) جامعة النيلين 2003م).
7- ادم عيسى سعيد ، اثر الزكاة في مكافحة الفقر ، دراسة تطبيقية ديوان الزكاة ولاية الخرطوم ، دراسة ماجستير (غير منشورة) جامعة النيلين 2004م).
8- محمد احمد مقبل العذري، الفقر في اليمن أسبابة وطرق علاجه ، دراسة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النيلين 2007م).
9- حسين سليمان محمد ، الفقر والتنمية الريفية ، دراسة ميدانية المشروع الريفية لشمال كر دفان ، دراسة دكتورة (غير منشورة) جامعة أم درمان 2007م.
10- نوال فراج الطيب ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقليل حدة الفقر في السودان ، دراسة دكتورة (غير منشورة)جامعة أم درمان 2008م.
11- محمد سعيد الحاج علي ، دور ديوان الزكاة في الحد من اثأر الفقر دراسة حالة ولاية الجزيرة ، دراسة دكتورة (غير منشورة)1998 -2007م).
12- دراسة مراد جابر مصطفى الأغا، أسباب أثار الفقر والبطالة في فلسطين ، دراسة ميدانية على محافظة خان يونس بقطاع غزة دراسة دكتورة (غير منشورة) ، جامعة النيلين 2011م).
13- خالد محمد يوسف مصطفى ، دور المساعدات الخارجية في مواجهه دورات الفقر في السودان دراسة دكتورة (غير منشورة) جامعة أم درمان 2013م).
14- كمال الدين محمد عثمان ،الفقر والأهداف الإنمائية للألفية ، دراسة دكتورة (غير منشورة) ، جامعة النيلين 1990-2002م).
15- بن جلول خالد ، محددات الفقر في الجزائر ، باستعمال نمازج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) رسالة دكتورة (منشورة) ، جامعة 8 ماي ، 1980-2014).

16- إسماعيل محمد يوسف ، تقدير دالة الفقر في السودان باستخدام التكامل المشترك (دراسة ماجستير غير منشورة) جامعة السودان (2016م).
17- عادل مهدي فاروق ، اثر التمويل الأصغر في محاربة الفقر وسط الشباب ، دراسة حالة محليات الخرطوم أم درمان دراسة دكتورة (غير منشورة) ، 2017م).
18- عبد الحميد سليمان ظاهر ، قياس أثر الصدمات التجارية على الفقر في العراق باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي رسالة دكتورة (غير منشورة) ، 2017 م).
19- كمال الدين محمد عثمان البشير ، الفقر الحضري ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الخرطوم 2003م.
20- محمد اسماعيل يوسف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، تقدير دالة الفقر في السودا ن 2016 ، خلال الفترة (1980 – 2010).
21- منجدة ابراهيم محمود شروني ، الاثار الجتماعية لظاهرة التحرير الاقتصادي (الفقر ، والبطالة) خلال الفترة (1990 – 2005) ، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2005م.

رابعاً: الدوريات والمجلات العلمية :-

22- مختار عثمان صديق ، ورقة عمل بعنوان الفقر مفهومة ، قياسة ، استراتيجيتة ، ومعالجتة ، ندوة أطر(2009م).
23- قياس الفقر والسياسات الكلية الملائمة لأنتاج برامج تخفيف وطأة الفقر ، قاعة ديوان الذكاة ، الخرطوم
24- مصطفى زكريا وأخرون ، تجربة تجربة السودان في محاربة الفقر وأثاره على الدول العربية ، قاعة الشهيد الزبير الدولية.
25- سعد الدين عبد الحي، اصول الفقر محاضرات في طريقة ومهارات جمع وتحليل مهارات الفقر ، التاكا للطباعة والنشر ، الخرطوم .
26- محمود عبد الحي محمد ، مفاهيم وقياس الفقر ، الحلقة النقاشية حول الفقر وأثاره على فئات المجتمع العربي الخرطوم .
27- ورقة المرحلية لتخفيض حدة الفقر في السودان ، أغسطس 2011 م .
28- أمين حواس وفاطمة الزهراء رزواط واردات السلع الر أسمالية والنمو الاقتصادي في الصين ، منهجية ARDL مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي العدد 25 ، 2016 م .
29- مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 10 ، 2015 م 2- بن خلدون ، خالد ، محددات الفقر في الجزائر ، رسالة دكتورة (غير منشورة) 2015 بإستخدام أشعة الانحدار الذاتي (VAR) من عام (1980- 2014).

خامسا : التقارير

1- مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني 1998 ، المركز ، الخرطوم .
2- تقرير الأمم المتحدة الأنمائي ، تنمية الموارد البشرية ، 2001 م .
3- الجهاز المركزي للإحصاء ، الفقر في شمال السودان ، المسح القومي لبيانات الاسرة 2009 ، سبتمبر 2010 م .

4- الجهاز المركزي للإحصاء ، الفقر في شمال السودان ، المسح القومي لبيانات الاسرة 2014 ، سبتمبر 2015 م .
5- الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة المالية ، بنك السودان المركزي.

سادسا : المراجع الأجنبية :-

1- Eviews. 9 User . Culd. His Global Inc. 2016. P. 283.

2-Pesaran. M. and Pesaran P. Time Series Econom trics . Using Microfit O. Oxofrd .Univercity .Press . 2009.

3-M. Hashem Pesaran el. Al. Bound Test Approches To Anlysis . of level Reletionship Journal Of Applied Econometrics (2001) Vol . 16. PP. 289-326.

سابعاً : مواقع النت :-

1- قناة كل شي ، الموقع . www. youtube الساعة 8ص ، 6 يونيو 2001م.

المراجع

الملاحق:

ملحق الجداول

جدول يوضح بيانات متغيرات الدراسة
ملحق رقم (1)

YEAR	POV	Y	IN	G	UE	TAX	RP	SS
1990	80	4771	67.4	8311.83	16.4	195	1	0
1991	81	8101.8	123.7	1835.523	15.9	1854	1	0
1992	81.5	17220.6	117.6	3314.381	11.1	1500.9	1	0
1993	82	37604	101.3	1495.867	18.5	4125.37	1	0
1994	83.5	72466	116.8	1283.083	17	6144.2	1	0
1995	84	151743.8	69.4	1944.944	16.6	125.2	1	0
1996	86	375.9	129.3	2792.729	18.1	404	1	0
1997	87.5	563.7	46.4	2228.003	15.1	608.9	1	0
1998	89	743.7	16.4	2142.059	15.7	850	1	0
1999	89.5	892.3	16.9	1951.581	15.2	1179	1	0
2000	90	1086.5	16.2	2962.62	15.5	1221	1	0
2001	90.5	1274	3	4021.375	15.9	1472	1	0
2002	88	1457.4	4.9	9194.504	15.8	1725	1	0
2003	82	1656.4	8.3	4514.557	16.3	2145	1	0
2004	75	1991.2	7.7	7247.249	17.1	3457	0	0
2005	70	2421.2	8.5	9012.864	17.3	4056	0	0
2006	65	2707.2	8.5	10202.32	19.4	4930	0	0
2007	55	3215.4	7.2	9635.2	19.7	5613	0	0
2008	50	3461	8.1	9458.268	20.6	6796	0	0
2009	46.5	3439.8	14.3	9518.003	21	7725.6	0	0
2010	46	38026	11.2	9417.119	20.7	8872.6	0	0
2011	42	5470	13	9426.023	17.3	10121.8	0	1
2012	39.9	6526.3	18.1	9523.006	18	14134.8	0	1
2013	37.9	8713.9	35.1	8523.36	18.8	22420	0	1
2014	36	12549	37.1	7236.25	19.5	32161.3	0	1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، بنك السودان المركزي ، وزارة المالية

ملحق التحليل

اختبار استقرارية المتغيرات لرتبة التكامل المشترك لديكي فوللر

ملحق رقم (2) اختبار استقرارية معدل الفقر

Null Hypothesis: D(POV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.968782	0.0304
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

اختبار استقرارية مستوى دخل الفرد ملحق رقم (3)

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.113845	0.0389
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

اختبار اسقرارية معدل التضخم ملحق رقم(4)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.673390	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

اختبار استقرارية الانفاق الحكومي ملحق رقم (5)

Null Hypothesis: GG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.302231	0.0122
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الضرائب غير المباشرملحق رقم (6)

Null Hypothesis: TAX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.719044	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

نتائج تقدير الأجل القصير والطويل ملحق رقم (7)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(POV)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 0, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/26/18 Time: 22:22
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.42865	4.496115	2.541894	0.0293
POV(-1)*	-0.384287	0.040140	-9.573676	0.0000
Y(-1)	-9.41E-05	1.26E-05	-7.486756	0.0000
INF(-1)	0.063494	0.010321	6.151712	0.0001
G(-1)	-0.001202	0.000146	-8.244330	0.0000
UE(-1)	0.836026	0.187643	4.455410	0.0012
TAX**	-0.000199	4.41E-05	-4.515605	0.0011
RP(-1)	6.431877	1.190095	5.404509	0.0003
SS**	6.932820	0.927217	7.477016	0.0000
D(Y)	-7.89E-06	6.06E-06	-1.302158	0.2221
D(INF)	0.097228	0.013622	7.137475	0.0000
D(G)	-0.000189	0.000123	-1.535969	0.1556
D(UE)	0.684859	0.136164	5.029666	0.0005
D(RP)	8.233116	0.943119	8.729670	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

تكامل الحدود(Bound Test) ملحق رقم (8)

F-Bounds Test				Null Hypothesis: No levels relationship
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	55.59325	10%	1.92	2.89
K	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	24			
		10%	2.196	3.37
		5%	2.597	3.907
		1%	3.599	5.23
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.277	3.498
		5%	2.73	4.163
		1%	3.864	5.694

نموذج تصحيح الخطاء ECM ملحق رقم (9)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(POV)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 0, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/27/18 Time: 19:16
Sample: 1990 2014
Kl,``Included observations: 24

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y)	-7.89E-06	3.70E-06	-2.133205	0.0587
D(INF)	0.097228	0.006172	15.75282	0.0000
D(GG)	-0.000189	5.48E-05	-3.455789	0.0062
D(UE)	0.684859	0.058667	11.67359	0.0000
D(RE)	8.233116	0.561683	14.65793	0.0000
CointEq(-1)*	-0.384287	0.012805	-30.01018	0.0000

R-squared	0.978391	Mean dependent var	-1.829167
Adjusted R-squared	0.972389	S.D. dependent var	3.225911
S.E. of regression	0.536036	Akaike info criterion	1.803086
Sum squared resid	5.172019	Schwarz criterion	2.097600
Log likelihood	-15.63704	Hannan-Quinn criter.	1.881221
Durbin-Watson stat	2.554972		

مشكلة الارتباط الزاتي ملحق رقم (10)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.227103	Prob. F(1,9)	0.2967
Obs*R-squared	2.879650	Prob. Chi-Square(1)	0.0897

مضاعف لا جرانج للارتباط الزاتي Q Statistic ملحق رقم (11)

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
.**| . |	.**| . |	1	-0.291	-0.291	2.2970	0.130

مشكلة إختلاف التباين ملحق رقم (12)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.718573	Prob. F(13,10)	0.7165
Obs*R-squared	11.59141	Prob. Chi-Square(13)	0.5614
Scaled explained SS	2.823502	Prob. Chi-Square(13)	0.9985

مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ملحق رقم (13)

Variance Inflation Factors
Date: 10/27/18 Time: 21:29
Sample: 1990 2014م
Included observations: 24

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
POV(-1)	0.001611	409.4774	24.66691
Y	3.67E-11	2.157963	1.797123
Y(-1)	1.57E-10	9.194548	7.718236
INF	0.000186	29.59619	15.83335
INF(-1)	7.42E-05	12.28587	6.429540
GG	1.52E-08	31.64359	8.031227
GG(-1)	1.21E-08	25.50846	6.473707
UE	0.018541	262.8135	4.201956
UE(-1)	0.011367	158.6795	2.483871
TAX	1.95E-09	8.213952	4.978230
RE	0.889473	22.35713	10.24702
RE(-1)	1.119844	30.31276	12.63032
SS	0.859732	19.94731	9.973655
C	20.21505	938.0499	NA

ملحق الاشكال

التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque – Bera Normlity) ملحق رقم (14)

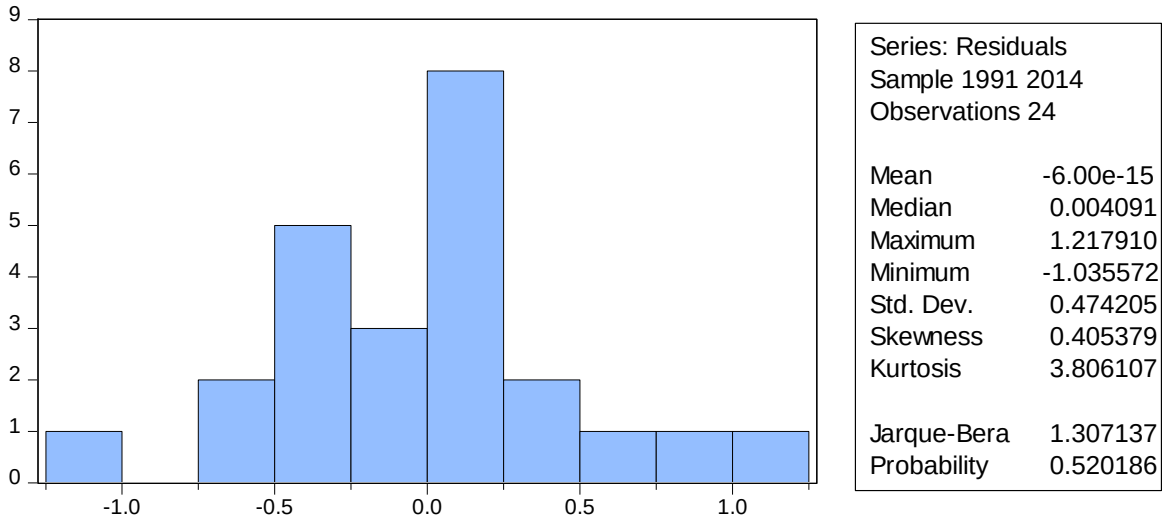

إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (ARDL) ملحق رقم (15)

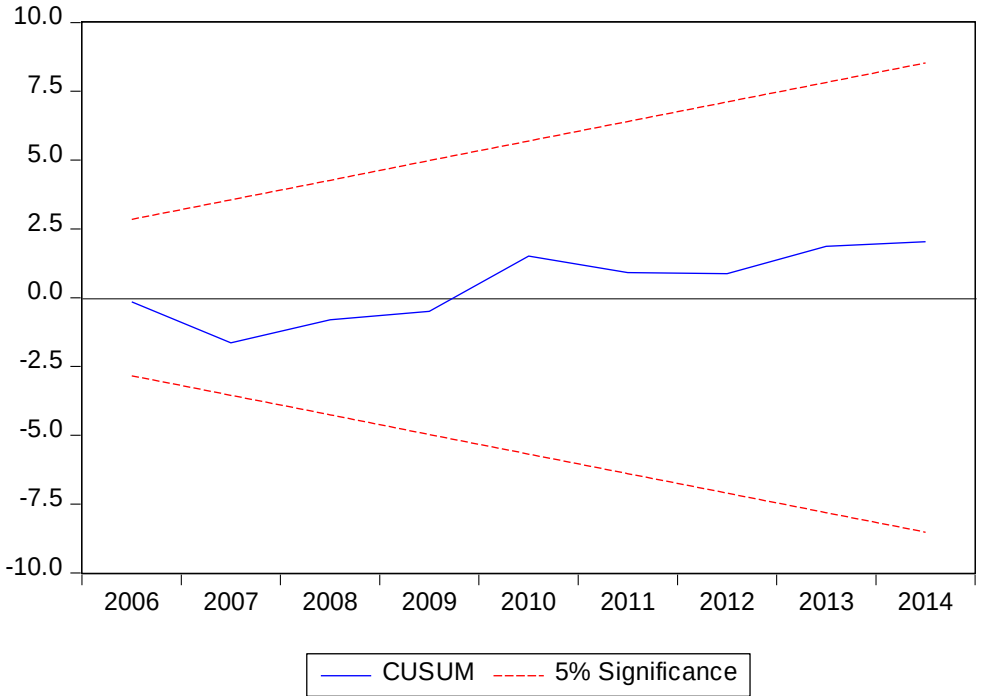

ملحق رقم (17) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكاملة

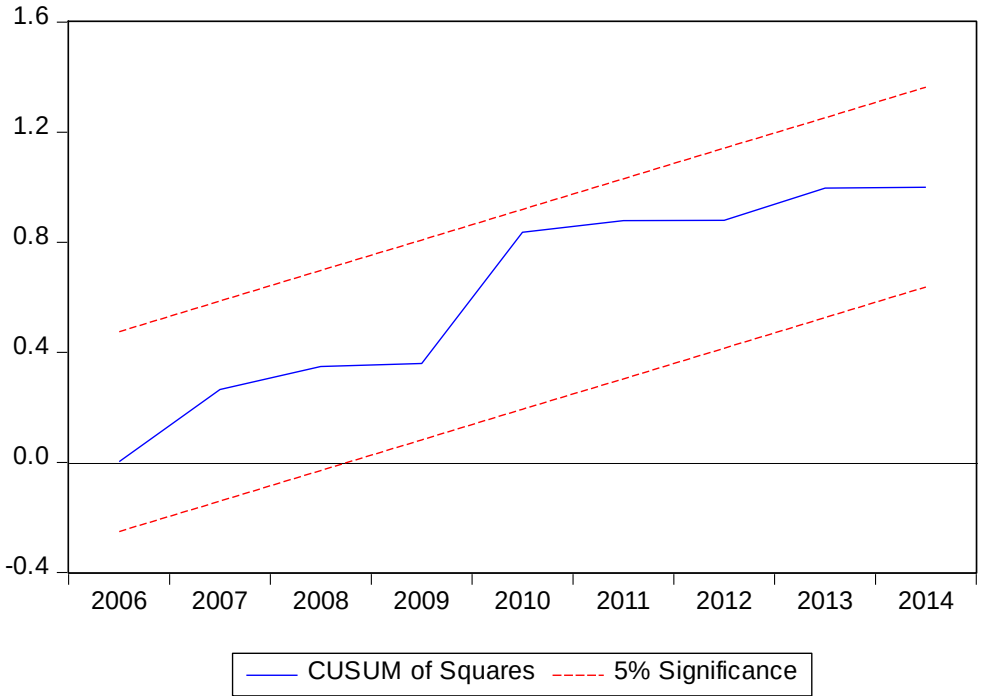

للتعرف على مدى ملائمة وتحديد النموذج من حيث الشكل الدالي (Ramsey Reset Test) ملحق رقم (16)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: POV POV(-1) Y Y(-1) INF INF(-1) GG GG(-1) UE UE(-1) TAX RE RE(-1) SS C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	0.015703	9	0.9878
F-statistic	0.000247	(1, 9)	0.9878

معامل التحديد ملحق رقم (17)

Dependent Variable: POV
Method: ARDL
Date: 10/27/18 Time: 19:16
Sample (adjusted): 1991 2014مع
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): Y INF GG UE TAX RE SS
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 128
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 0, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POV(-1)	0.615713	0.040140	15.33918	0.0000
Y	-7.89E-06	6.06E-06	-1.302158	0.2221
Y(-1)	-8.62E-05	1.25E-05	-6.878268	0.0000
INF	0.097228	0.013622	7.137475	0.0000
INF(-1)	-0.033734	0.008612	-3.916977	0.0029
GG	-0.000189	0.000123	-1.535969	0.1556
GG(-1)	-0.001013	0.000110	-9.219247	0.0000
UE	0.684859	0.136164	5.029666	0.0005
UE(-1)	0.151168	0.106615	1.417877	0.1866
TAX	-0.000199	4.41E-05	-4.515605	0.0011
RE	8.233116	0.943119	8.729670	0.0000
RE(-1)	-1.801239	1.058227	-1.702129	0.1196
SS	6.932820	0.927217	7.477016	0.0000
C	11.42865	4.496115	2.541894	0.0293

R-squared	0.999428	Mean dependent var	69.91250
Adjusted R-squared	0.998684	S.D. dependent var	19.82527
S.E. of regression	0.719168	Akaike info criterion	2.469753
Sum squared resid	5.172019	Schwarz criterion	3.156951
Log likelihood	-15.63704	Hannan-Quinn criter.	2.652067
F-statistic	1343.736	Durbin-Watson stat	2.554972
Prob(F-statistic)	0.000000		

مقدرة النموذج على التنبؤ ملحق رقم (18)

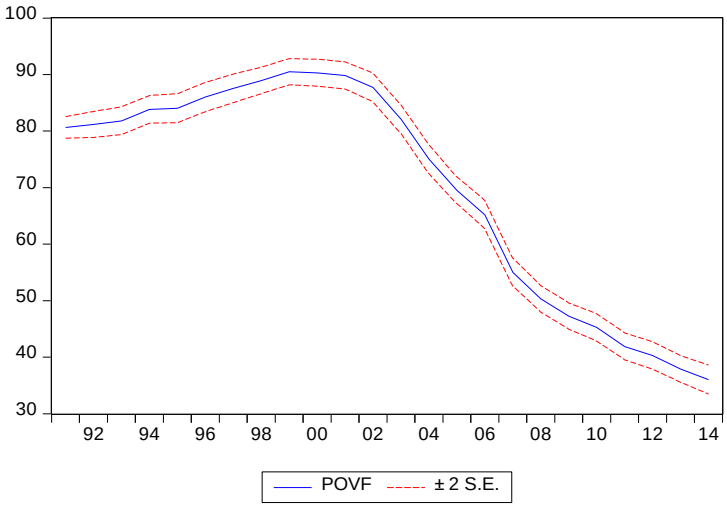

Forecast: POVF	
Actual: POV	
Forecast sample: 1990 2014	
Adjusted sample: 1991 2014	
Included observations: 24	
Root Mean Squared Error	0.391972
Mean Absolute Error	0.284823
Mean Abs. Percent Error	0.444177
Theil Inequality Coefficient	0.002701
Bias Proportion	0.000128
Variance Proportion	0.001946
Covariance Proportion	0.997926
Theil U2 Coefficient	0.109185
Symmetric MAPE	0.443960